



3 1142 02841 1174



**Elmer Holmes
Bobst Library**

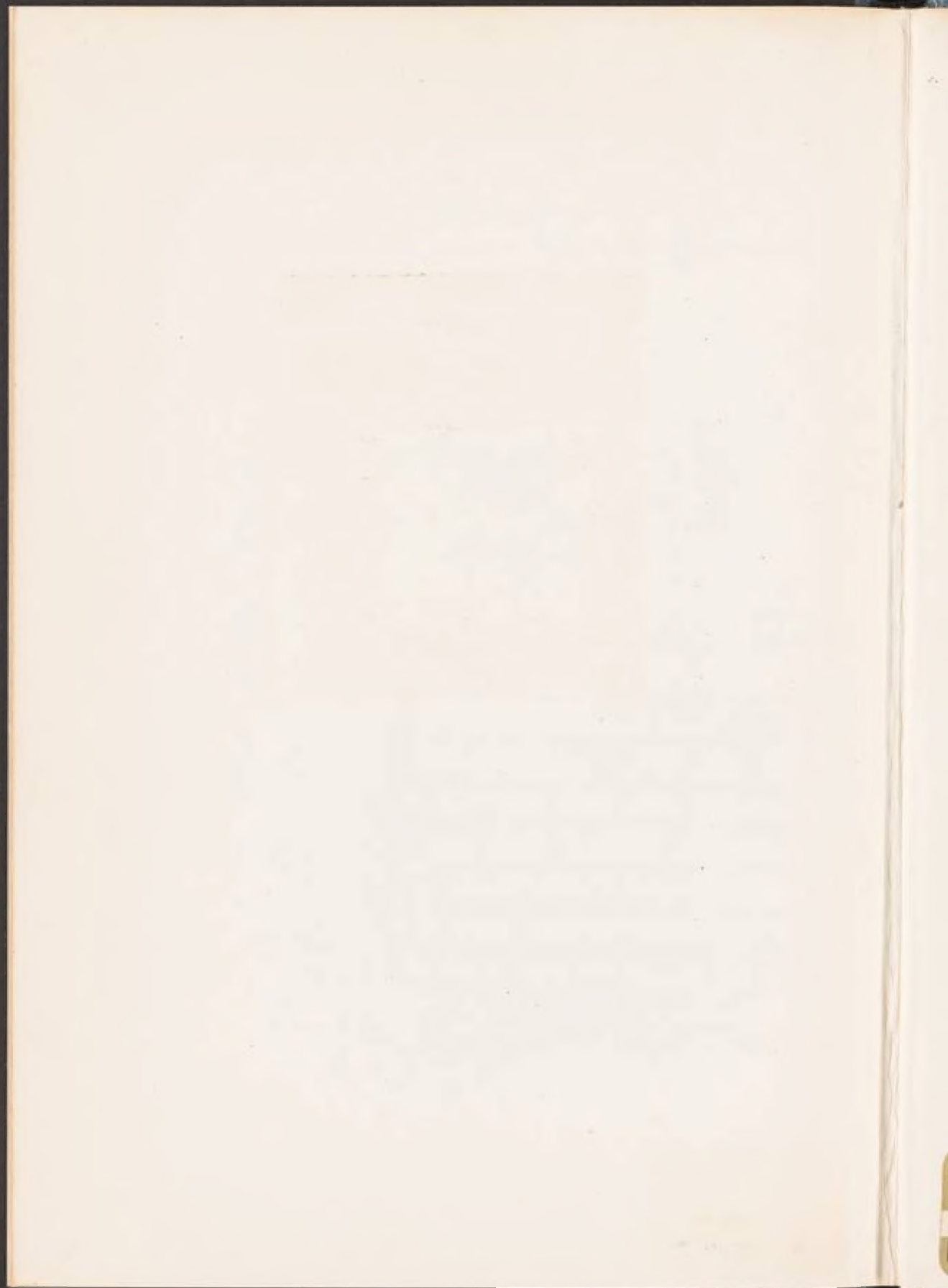
**New York
University**



APR. 65



N. MANCHESTER,
INDIANA





BIND ENTIRE

SPINE LETTERING

NO. COVERS

REMOVE ADV.

SĀBIR

AP 14 D.H.

INDEX BACK

INDEX FRONT

COLOR NO.

AL-NAFT FI AL-JAZĀ'IR

PATTERN ON FILE

RUB SENT

NEW BINDING

GOLD BLACK WHITE

OTHER

HD

9577

.A42

.S2

ed

SPECIAL INSTRUCTIONS

2/27/89 new nf

~~STACKS~~

NEAR. EAST.

LINES

COVER NO.

173

LIBRARY

#96 8850

B
I
N
D
E
R
YU
S
EO
N
L
Y

VOL. _____ OF _____				QUANTITY	TRIM
JOB NO. _____				9 1/2	
COVER SIZE				H X 5	
REF. B.B.	BOOK	BK. PAM.	MAG. PAM.	NEW CASE	MISC.
SPECIAL PREP.		INSERT MATS		LABELS	BEN. SEW
					B
2 VOLS BD IN 1		TAPE STUB		GUM FILLER	STUB FILLER
V		T		G	F
FILLER W/STUB		SEP. SHEETS		PAPER PKT.	BKRM. PKT.
W		S		P	R
PTS. BD. IN PAPER		PTS. BD. IN CLOTH		PERMA - FILM	
A		J		UP TO 12"	OVER 12"
				D	E

THE HECKMAN BINDERY, INC.

NORTH MANCHESTER • INDIANA

WRITE HEAVY. THIS IS A FIVE PART FORM.

1

THE

AL-MART ET AL-JAZA'IR

NO
9797
211
22
23

2127170
2127170
2127170

400 8850

400 8850

THE RECORDS OF THE
THE RECORDS OF THE
THE RECORDS OF THE





Sābir, Muhammad

وزارة الثقافة والإرشاد القومي
مديرية التأليف والترجمة

al-Naft fi al-Jazā'ir 173

النَّفْطُ فِي الْجَزَائِرِ
تطوره ومسأله

حده
محمد رضا

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

سلسلة تبسيط العلوم
٥

تأليف الشيخ العلامة محمد باقر
نسخه خطية

مجلد ۱۹۱۰

تفسير القرآن

تفسير القرآن

مجلد ۱۹۱۰

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARY
NEW YORK

مجلد ۱۹۱۰

Sabir, Muhammad.
al-Naft fi al-Taza'ir

وزارة الثقافة والارشاد القومي
مديرية التأليف والترجمة

النفط في الجزائر

تطورة ومستهلكه

حده
محمد رضا

سلسلة الثقافة الشعبية

Near East

HD

3577

A42

S2

C-1

الفصل الاول

تطور الصناعة النفطية في الجزائر

لقد كانت الصناعة النفطية في الجزائر ، ولادة تلك السياسات البترولية المختلفة التي اتبعتها فرنسا في الجزائر ، بعد الحرب العالمية الثانية ، ولذلك لا بد لنا قبل البدء في عرض تطور هذه الصناعة في الجزائر من الوقوف قليلا عند تطور السياسة النفطية الفرنسية ، في سنوات ما بعد الحرب الاخيرة ، حتى يتسنى لنا تفهم تركيب الصناعة النفطية الجزائرية وانجاهاتها .

كان الاعتقاد السائد في الاوساط الفرنسية المهمة بشؤون النفط ، خلال فترة ما بين الحربين ، هو ان السياسة النفطية الوحيدة التي يمكن لفرنسا اتباعها ، وتطورها ، هي سياسة التصفية والتكرير . فانهدام وجود النفط في فرنسا والمناطق الخاضعة لها فيما وراء البحار بكميات يمكن استغلالها بصورة تجارية ووفرة مصادر التمويل من النفط الخام (الذي كانت تقراحم لبيعه في الاسواق الفرنسية الشركات المنتجة في اميركا والشرق) كلها عوامل زادت في تقوية هذا الاتجاه وتمزيقه خاصة وان تقوية وتطوير صناعة التصفية والتكرير في فرنسا بالاضافة الى كونه يضمن لها كل حاجاتها من المنتجات البترولية ، لغرض الاستهلاك ، فانه يجعلها في مركز تجاري مربح . اذ ان المنتجات البترولية مادة

سهلة التبادل في اسواق اوربا المتنامية من حيث زيادة استهلاك هذه المنتجات لمواجهة الحاجات الجديدة التي يتطلبها اعادة البناء الاقتصادي فيها بعد الحرب .

وهكذا فأننا نرى فرنسا في هذه الفترة توجه مجهوداتها لتقوية صناعة التكرير والنفطية ، ولم تعط اهتماما يذكر - ماعدا الحصة التي حصلت عليها من بترول العراق - للتنقيب والبحث عن البترول بصورة جسيمة في ارضها او في المناطق التي كانت تخضع لاستعمارها السياسي .

ولكن ما ان حطت الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى بدأ يظهر اتجاه جديد في السياسة النفطية الفرنسية . فاستيراد النفط الخام بدأ يرتبط بعدة عوامل سياسية واقتصادية خارجة عن ارادة فرنسا . فالشرق الاوسط الذي اصبح مسرحاً واسعاً للصراع السياسي لم يعد ذلك الامن الذي تعتمد عليه فرنسا في سد حاجاتها من النفط الخام . واميركا التي فرضت نظام المراقبة على انتاج النفط لم تعد بدورها مورداً يمكن الاعتماد عليه كلياً .

وهكذا اصبح بترول فرنسا بالنفط الخام يخضع لعوامل سياسية متغيرة تصعب السيطرة عليها . بحيث اصبح من المتعذر على فرنسا ان تترك مصير تطور صناعتها النفطية وقأمين حاجاتها من المنتوجات النفطية خاضعاً للتقلبات السياسية والاقتصادية ، وخاصة بعد ضياع نفوذها في كل من سوريا ولبنان . فبدأت تعتمد الى تغيير اتجاه سياستها النفطية السابقة لضمان شبه استغلال وطني في مصادر الطاقة والبحث عن النفط في كل المناطق الخاضعة لنفوذها وذلك بتخصيص دراسة جيولوجية شاملة لبعض المناطق التي يتأكد وجود النفط فيها في كل من فرنسا والجزائر . وجاءت الازمة الايرانية العربية في سنوات ١٩٥١-١٩٥٤ لتقوي من هذا الاتجاه الذي اصبح بعد ازمة السويس عام ١٩٥٦ . وانقطاع سيلان بترول الشرق الاوسط لاوربا الغربية ، حقيقة - لم يها حتى اصحاب صناعة التكرير غير الفرنسيين العاملين في فرنسا .

لقد عرف التنقيب عن البترول بعد هذه الفترة تطوراً سريعاً في فرنسا والمناطق

التابعة لها فكانت عشرات الشركات المتكورة لهذا الغرض تندفع للبحث عن البترول في
التراب الافرنسي والمناطق الخاضعة لنفوذ فرنسا وكانت هذه الفترة - فترة ما بين ١٩٥٤
- ١٩٥٦ مميزة عن الفترة التي سبقتها وذلك باكتشافين كبيرين قامت بهما شركتا « ايسو » في
فرنسا والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر وكانت هذين الاكتشافين
الاثر الكبير في تطور التنقيب والبحث عن البترول سواء في فرنسا ام في الصحراء
الجزائرية . فبدأت طلبات الترخيصات تهال على مكتب البحث الحكومي عن
البترول الذي كان يقوم بتقديم كل التسهيلات المالية والفنية (مساعدة في شركات
التنقيب ، الى تقديم القروض الطويلة الاجل ، والمعلومات الجيولوجية المتوفرة
لديه ، الى غير ذلك . . .) وقد كان هذان الاكتشافان نقطة انطلاق للانجاء
الجديد في السياسة البترولية الفرنسية ، (والذي هو ضمان تحويل مستثمر ، ودائم
من البترول الخام) ، وذلك نتيجة لاكتشاف النفط في فرنسا والجزائر وفي
مناطق اخرى تابعة لفرنسا ، ويتم انتاجه بواسطة شركات فرنسية بعيداً عن النفوذ
السياسي الاجنبي في مناطق اكتشافاتها . ولكن هذه الاعتبارات تعتبر ثانوية ، الى
جانب المشكلة الاقتصادية التي كانت تعانيها فرنسا من جراء استيراد كل احتياجاتها
من البترول الذي كانت تدفع ثمنه بالعملات الصعبة ، وما يؤدي اليه ذلك من
احداث خلل في التوازن الاقتصادي الذي كانت ترمي الى تحقيقه بعد الحرب
العالمية الثانية .

فاعادة بناء ماخربته الحرب ، والتنبيه الاقتصادية لاجزاج مواردها من
الركود الذي كانت تتخبط فيه ، كانا يتطلبان زيادة في استيراد مواد الطاقة
الحركة (البترول خاصة) لتلبية الطلب المتزايد . ففي عام ١٩٥٤ مثلا استوردت
فرنسا ما قيمته ٩١ مليار فرنك من المنتجات البترولية كانت قد دفعتها بعملة الدولار ،
والجنيه الاسترليني مما كان يستنزف رصيدها من العملات الصعبة ، ويحدث ثغرة

واسعة في ميزان المدفوعات الخارجي يجعلها مدينة للولايات المتحدة وبريطانيا بالغ ضخمة . مما جعل الميزان الفرنسي للمدفوعات في عجز مستمر في هذه السنوات العشر الأخيرة .

هذه بعض العوامل التي اثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة على تطور الصناعة النفطية في الجزائر للنمو بصورة سريعة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصناعة النفطية العالمية . وسوف نحاول تتبع هذا التطور بعرض المراحل التي قطعها هذه الصناعة منذ اكتشاف النفط في الجزائر الى يومنا هذا في الصفحات القادمة .

لقد بدأ البحث عن البترول في الجزائر ، منذ الايام الاولى للاحتلال الفرنسي وذلك اثر اكتشاف الآبار البارزة للنفط على سطح الارض في منطقة عين الزيت في غرب الجزائر عام ١٨٨٥ م ويبدأ المهندسون الذين كانوا يرافقون جيش الاحتلال يهتمون بأثار النفط التي كانت معروفة بالنسبة لاهالي المنطقة منذ اجيال عديدة واستعملت من قبلهم في عدة استعمالات مثل الاضاءة والتدفئة ، وادوية للاوبئة . . . الخ .

وفي الفترة الزمنية الممتدة ما بين ١٩٠٤ حتى ١٩١٣ ادت احمال التنقيب والكشف التي قام بها واشرف عليها مهندسون تابعون للجيش الفرنسي الى تحديد عقل صغير في المنطقة المسماة (عين الزيت) وانتجت البئر التجريبية الاولى ١٤٤٥ طن من الزيت الثقيل الجيد النوع .

وبعد هذا الاكتشاف الاول قامت مجموعة بيرسن الانكليزية بين ١٩١٣ - ١٩٢٣ بتسح جيولوجي شامل لخرص الشليف ، ومنطقة الاصنام وبريقو في غرب الجزائر . وكانت النتيجة ان اعطت الآبار التسعة المحفورة (والتي كانت مجموع عمقها ٨٥٠٠ متر) نتائج ومعلومات مفيدة جداً عن تركيب الطبقات الارضية ، واثبتت وجود احواض رسوبية يمكن وجود النفط فيها . وبعد هذه النتائج الاولى

كانت الشركة الجزائرية للبترول « القليوانت » التي كانت قد أسست لغرض التنقيب عن النفط في الجزائر والاستكشاف في سهل القليوانت (جنوب غربي غازان في غرب الجزائر) ما بين ١٩٢٣ - ١٩٣٢ قد قامت بعدة حفريات في حوض القليوانت الروسي ، أدت الى اكتشاف وتحديد ثلاثة حقول صغيرة استخرج منها بواسطة الضخ أكثر من ٣٠ ألف متر مكعب من النفط الجيد النوعية . ولكن الانتاج في هذه الحقول بدأ ينخفض بعد سنوات ١٩٣٨ - ١٩٣٩ مما أدى الى استيلاء مصلحة البحث المنجمي في الجزائر (الحكومية) على حقول القليوانت ، وقيامها بزيادة الحفريات وتوسيعها ، فاضافت بذلك الى الآبار المنتجة آباراً جديدة تقدر بحوالي ١٥ بئراً مكنت من رفع الانتاج في هذه الحقول بمعدل ٩٠ ألف متر مكعب في السنة .

ان هذه الحفريات التي قامت بها مصلحة البحث المنجمي في الجزائر كانت لها الاهمية الكبرى في تطور صناعة النفط في الجزائر فلقد اثبتت تلك الحفريات والمسوح الجيولوجية وجود احواض رسوبية واسعة تتميز بتراكيب ثلاثية لتواكم البترول فيها .

وفي الوقت الذي كانت فيه - مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر - تواصل اعمالها في المناطق الشمالية الساحلية كان الجيولوجيان الفرنسيان « كيليان ومانشكوف » يقومان باعمال استكشافية جيولوجية في المناطق الجنوبية ، توصلوا خلالها الى نتائج عظيمة الفائدة عن جيولوجية الصحراء . . التي واصلتها من بعدها « مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر » وقامت بمسح شامل للمناطق الصحراوية في الجزائر .

ان هذه الجهود الكبيرة التي بذلت للبحث عن البترول بالرغم من كونها ساهمت بالشئ الكثير في تمهيد الصعوبات الاساسية لاكتشاف واستخراج

النفط في الجزائر الا ان فوائدها لم تظهر الا بعد ان تبلم « مكتب الابحاث المنجمية في الجزائر » تحت ظروف الحرب العالمية الثانية جميع الوسائل والتجهيزات اللازمة للقيام بسح جيولوجي شامل لكل المناطق الصحراوية في الجزائر .

وبعد انتهاء الحرب العالمية ، عرفت عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط في الجزائر مرحلة جديدة في تطورها وتوسعها بصورة شاملة وكانت هذا التطور الجديد يعود الى الاهتمام الجدي الذي ابدته السلطات الفرنسية على اثر النتائج العملية التي حصلت عليها « مصلحة البحث عن المناجم في الجزائر » في تطوير وتوسيع عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول . وكانت هذا الاهتمام يتمثل باستخدام الحكومة الفرنسية لعدة مؤسسات بترولية اهمها : -

١ مكتب البحث عن البترول :

الذي كاف مهمة تشجيع وتنشيط عمليات البحث والتجري في المناطق التي يعتبرها مفيدة بصورة منسقة ، والعمل على استثمار اموال الدولة واعادة استثمار الارباح في التجري عن النفط والغاز والمواد الهيدروكربونية .

« ومكتب البحث عن البترول » هو عبارة عن هيئة عامة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي . وتقوم الدولة بتزويده بالمال اللازم لميزانيته السنوية . ومهمته الرئيسية هي القيام بالاستثمار والتنظيم ، وعمليات تمويل الشركات بالرساميل والتجهيزات الفنية اللازمة للتنقيب . ووضع برنامج شامل للبحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وضمان قيامه ، بعمليات الاستكشاف والتجري لتحديد المناطق التي يجب ان يطور فيها البحث . او بالاشتراك مع الرأسمال الخاص لتكوين شركات تقوم بها العمليات وعمليات الاستخراج او بتقديم القروض المالية اللازمة لمثل هذه الشركات او الهيئات العاملة في هذا الميدان .

وقد عهد لمكتب البحث عن البترول بوضع خطة طويلة المدى تكون

إطاراً للسياسة البترولية الفرنسية ، لتعمل على استغلال الثروات التي في حوزة
الامة الفرنسية وتحقيق استقلال وطني في ميدان الطاقة على ان تقسم هذه الحطة
الطوية الى خطط خمسية يعمل المكتب على تطبيقها والاشراف على الشركات
الفرنسية العاملة في قطاع البترول التي تسير على ضوء هذه الحطة والتوجيهات التي
يقدمها لها المكتب .

٢ المعهد الفرنسي للبترول :

لقد كان المعهد الفرنسي للبترول ، المؤسسة الثانية التي استحدثتها الحكومة
الفرنسية في ميدان صناعة البترول والتي عهد اليها مهمة تكوين الجهاز الفني من
المهندسين والخبراء للقيام بالعمليات اللازمة في كل مراحل صناعة النفط والقيام
بتطوير البحث العلمي والتكنيكي الخاص بصناعة البترول .

٣ - الشركة الوطنية لأجهزة البحث واستخراج البترول :

نظراً للنقص الكبير في الاجهزة والآلات السائرة الخاصة بعمليات التنقيب
والحفر الذي واجه مكتب البحث عن البترول قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء
الشركة الوطنية لأجهزة البحث واستخراج البترول وعهد اليها مهمة توفير الاجهزة
والسائر اللازمة لصناعة البترول باستيرادها والعمل على تطوير صناعتها في فرنسا
عن طريق الاختراع او شراء الرخص لتركيبها او صناعتها من الشركات الاجنبية
صاحبة الاختراع .

٤ - الشركة المختصة بأعمال الجيوفيزياء والحفر

كانت هذه الشركة من اهم العوامل التي سهلت فيما بعد للشركات البترولية
الفرنسية مهمة القيام بأعمال التنقيب والحفر لتوفيرها السائر والاجهزة والاطارات
والمهندسين اللازمين لهذه الشركة .

٥ - الشركات المالية والاستثمار البترولي

ومهمة هذه الشركات مالية ومختصة في الاستثمار البترولي ودفع الرأسمال الخاص للمساهمة في هذه الشركات او بتقديم القروض اللازمة لها .

٦ - الشركة الوطنية للبحث واستخراج النفط في الجزائر

كونت هذه الشركة - التي ساعم فيها مكتب البحث بنصف رأسمالها والحزينة الجزائرية بالنصف الآخر - لغرض القيام بأعمال التنقيب عن البترول في الجزائر وخاصة في المناطق الصحراوية وقامت هذه الشركة بالاشتراك مع « لجنة تطوير المواد المحترقة » التابعة لمجلس التخطيط الفرنسي بعد سنة من تأسيسها في عام ١٩٤٧ بوضع برنامج شامل للبحث والتعري والجيولوجي لتحديد المناطق الملائمة للحفر وقد كانت النتائج الاولى التي حصلت عليها هذه الشركة من عمليات الاستكشاف والتعري التي قامت بها هي تقسيم الجزائر الى مجموعتين كبيرتين شملت ما مساحته ١٨٠٠٠٠٠ كلم^٢ من الاحواض الرسوبية الملائمة لاستقرار البترول وبعد هذا التقسيم الاولي بوشر في تحديد أربع مناطق منفصلة داخل هاتين المجموعتين كانت الدراسة الجيولوجية قد أثبتت امكانية وجود النفط فيها .

أ - المنطقة الاولى وتشمل :

الحوض الجيوبليوسين : في منطقة الشليف ، وشط الحفنة .

ب - المنطقة الثانية وتشمل : الاطراف الشمالية للخاب العليا .

ج - المنطقة الثالثة وتشمل : كل المناطق الواقعة شرق قسطنطينة .

د - المنطقة الرابعة وتشمل :

الاطراف الجنوبية للاطلس الصحراوي ومناطق وسط الصحراء ،

عمليات التنقيب والحفر

بعد الاعمال الاولى ، والنتائج التي حققتها المؤسسات والشركات البترولية من حصولها على بعض المعلومات الجيولوجية للمناطق الصحراوية ، وتحديد مناطق الاحواض الرسوبية الملائمة لتراكم البترول ، بوشر في توزيع الرخص للشركات المختلفة لغرض التنقيب والحفر . وبطبيعة الحال ، فقد كانت الشركات التي ساهمت مساهمة كبيرة في الاعمال الاولى التمهيدية ، وبصورة خاصة الشركات الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر والهيئة المستقلة للبترول ، والشركة الهولندية الانسكابيزبة - شل - في طابعية الشركات التي حصلت على ترخيصات للتنقيب والحفر .

وقد تقاسمت هذه الشركات المناطق المسموحة فيما بينها وحصلت على ترخيص للتنقيب والحفر فيها لمدة خمس سنوات ، قابلة للتديد فاعطيت منطقة جنوب الصحراء ، لشركتين هما : الهيئة المستقلة للبترول - فرنسية - وشركة شل انسكابيزبة هولندية - على ان تكون هاتان الشركتان بالاشتراك فيما بينهما ، شركتين . ومساهمة كل منهما في رأسمالها ١٠٠٪ وذلك بتوزيع المساهمة في الرأسمال على اساس نسبة ٦٥٪ في ٣٥٪ في رأسمال الثانية . وعلى هذا الاساس كونت الشركتان التاليتان .

١ - شركة البترول الجزائرية (س - ب - ا) وتملك مجموعة شل ٦٥٪ من رأسمالها والهيئة المستقلة للبترول ٣٥٪ .

٢ - شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وتملك الهيئة المستقلة للبترول ٦٥٪ من رأسمالها ، ومجموعة شل ٣٥٪ منه .

اما منطقة شمال الصحراء ، فقد منحت الى « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » (وهي شركة شبه عامة تملك اغلبية رأسمالها الحزبية الجزائرية والحكومة الفرنسية) (وهي فرع لشركة الفرنسية للبترول)

التي تملك ٨٦٪ من رأسمالها وتعمل هاتان الشركتان بصورة متداخلة في كل المناطق التي حصلت عليها على اثر اتفاق تم بينها منذ عام ١٩٥٣ م .
وبعد هذا التقسيم الاول على الشركات الأربع السابقة التي سوف تلعب الدور الرئيسي في تطوير وتنمية الصناعة البترولية في الصحراء الجزائرية ، كما ستوى ، تقدمت هذه الشركات الاربع الى الحكومة الفرنسية بطلبات ترخيص للتنقيب والحفر في مناطق محدودة (على شكل مربعات هندسية) كانت قد اختارتها على اثر الكشف الدقيق الذي كانت قد قامت به خلال سنوات طويلة .
وفد حصلت « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » عام ١٩٥٢ على ست رخص ، شملت مساحة ١٢٤٠٠٠ كلم^٢ . في المنطقة الشمالية والجزيرية بين مدينة بسكرة والقلعة ، وتمتد من الحدود المغربية غرباً ، الى الحدود التونسية شرقاً .

وحصلت « الشركة الفرنسية في الجزائر » على رخص شملت مساحة ١٢٤٠٠٠ كلم^٢ موزعة على مختلف المناطق في الصحراء واصبحت بعد الاتفاق المعقود مع الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، مشتركة في كل المناطق التي تملكها هذه الاخيرة ، كما حصلت شركة البترول الجزائرية على مساحة ٩٣ الف كلم^٢ تقع جنوب منطقة الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، وتمتد بين العرق الشرقي والعرق الغربي .

اما « شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء » فانها قد حصلت على مساحة ١١٠٠٠٠ كلم^٢ من الارض المرخصة للتنقيب والحفر يقع قسم منها في منطقة عين صالح وقسم آخر في منطقة العجيلة قرب الحدود الليبية الجزائرية .
وبدأت هذه الشركات الاربع التي كان مجموع رأسمالها البدئي لا يزيد على ٦٠ ملياداً من الفرنكات الفرنسية ، عمليات التنقيب والحفر في مناطق ترخيصها وواصلت دراسة الطبقات الارضية الصحراوية ودراسة التراكيب الرسوبية المكتشفة خلال سنتين توصلت الى نتائج هامة من حيث الاكتشافات الجديدة التي اثبتت

الطبقات الأرضية في أعماق الصحراء تحتوي على تركيبات ملائمة جداً لاحتجاز البترول والغاز فيها أكثر مما كان يتوقع . ومع أن ما أدركه المنقبون أن حقول البترول في الصحراء يمكن العثور عليها في تكوينات أرضية ثانوية مما جعل التركيبات التي يمكن العثور على البترول فيها متعددة ومتسعة مع تطور التنقيب والتعري .

وقبل أن نتطرق لعمليات الحفر التي أجرتها الشركات في التراب الجزائري وللوقوف على العمليات التي تسبق أعمال الحفر ودقتها وما تتطلبه من تكاليف لابد لنا من عرض نظري موجز لأعمال الكشف عن النفط في أعماق الأرض :
فقبل اتخاذ القرارات بحفر البئر في مكان معين ، تقوم الشركات الباحثة عن النفط بعدة عمليات للكشف عن المناطق التي يحتمل وجود النفط فيها وغالباً ما تكون هذه العمليات باعظة التكاليف ، نظراً لما تتطلبه من الآلات الدقيقة ، والخبراء الجيولوجيين والفيزيائيين . وأخذ فكرة عامة عن كلفة حفر البئر ، تستعرض باختصار المراحل العديدة التي تسبق حفر البئر واكتشاف النفط .

إن تقرير حفر البئر في مكان معين ، يكون نتيجة لأعمال الكشف التي لا يمكن القيام بها إلا بتوفر وسائل الوصول إلى ذلك المكان المعين من فتح شبكة للطرق ، وبناء مطارات أو جسور . وذلك لإيصال الآلات اللازمة لعمليات الحفر والعمال وغير ذلك مما نحتاجه أعمال الحفر . وقبل تعيين مكان الحفر يجب أولاً وضع خرائط جيولوجية مصورة تساعد الشركة على معرفة أماكن الطبقات الرسوبية (بواسطة الصخور الظاهرة على سطح الأرض) التي يمكن أن تضم بين طياتها العميقة تكوينات يحتمل تراكم النفط فيها . ومن أهم مابساءد الجيولوجي على معرفة ذلك هي التصويرات الجوية للأماكن المختارة التي تقوم بها الطائرات . وبعد دراسة هذه الخرائط بنظارة الستيريويسكوب ، يذهب

الجيولوجيون الى المكان المعين لانتقاء بعض العينات الصخرية لمعرفة عمر الطبقات الرسوبية المكتشفة . ولكن بالرغم من ضرورة واهمية هذه الخرائط الجيولوجية ، فانه من المتعذر الاعتماد عليها وحدها للقيام بجفيرة عميقة بالسبرات . ولذلك نجد المنقبين يستخدمون طرقا اخرى من اهمها طريقة « الكوردريلز » « والولدكانز » والاولى تعني القيام بجفريات عديدة متوسطة العمق ومقارنة النتائج التي تعطيها ، حيث يساعد ذلك على معرفة طبيعة الطبقات الجيولوجية ، والتركيبات المختلفة . والطريقة الثانية هي القيام بجفر عدة آبار على شكل دائرة كبيرة لدرس النتائج الجيولوجية التي تكشف عنها الجفريات بما يساعد على تحديد المكان الملائم للقيام بجفريات اعتم وهذه الطريقة غالباً ما يعمل بها بالاشتراك مع وسائل الكشف الاخرى ، وبصورة خاصة طرق الكشف الجيوفيزيائي التي تمكن الباحث من معرفة باطن الارض والاختلافات بين الطبقات الارضية .

يستعمل الجيوفيزيائي اعماليب مختلفة لتسجيل الجاذبية الطبيعية للارض بطريقة « الكراميتري » اي : قياس الجاذبية او الجاذبية المفتعلة بطريقة « السيسيك » اي الهزات الزلزالية .

ان الطريقة الاولى (قياس الجاذبية) تعتمد على اجهزة في غاية الدقة والحساسية لقياس الاختلافات الصغيرة في قوة الجاذبية الارضية على السطح . وهذه الاختلافات تبين كيفية توزيع الصخور ، ذات الكثافات المختلفة تحت سطح الارض مما يساعد على معرفة عمرها وتحديد عمقها وهذا يمكن بكثير من الدقة معرفة التكوينات الارضية في الاعماق .

اما الطريقة الثانية المستعملة فهي طريقة (السيسيك) اي الهزات الزلزالية

وبوجب هذه الطريقة تقاس هذه الاهتزازات المسية بانفجارات في باطن الارض .
فباحداث هزات ارضية اصطناعية ، عن طريق تفجير مواد متفجرة في باطن
الارض يمكن تسجيل سرعة الموجات الزلزالية (بواسطة الآلات المثبة على ابعاد
مختلفة من مكان الانفجار) التي تنتشر خلال التكوينات الموجودة مما يمكن
الباحث من معرفة نوع الصخور التي اجتازتها الموجات الزلزالية وتقرير عمرها .

وفي الواقع ان هناك طرقاً عديدة اخرى مستعملة في الكشف عن النفط
الا اننا نقتصر على ذكر هاتين الطريقتين فقط لعلاقتها الوثيقة في الكشف عن
النفط في الجنوب الجزائري « الصحراء » ان اكثر الاساليب المستعملة للكشف عن
النفط في جنوب الجزائر ، هي طريقة الهزات الزلزالية فبعد القيام بالتصوير
الطبغرافي من الجبل كان يلجأ الى استعمال الطريقة الزلزالية في المناطق التي يكون
قد وقع الاختيار عليها ، وحفر ثقب عديدة لاستخراج عينات في الصخر والقيام
بدراستها وتحليلها في المختبرات المتقدمة) ، وتحديد - بعد هذا التحليل - مناطق
صغيرة تجري فيها اعمال كشف مفصلة لتقرر بعدها فيما اذا كان الحفر في المنطقة
ملائماً ام لا .

ولكن النفط يوجد في اعماق ساحقة تحت سطح الارض ، حيث ينحصر في
طبقة ارضية متكونة من صخور ذات ذرات صغيرة متفككة (تعرف عادة
برمال الزيت) تغطيها صخور صلبة متناسكة الذرات توجد عادة في اعماق الارض
البعيدة عن سطحها بين الف او الفين الى عشرين الف قدم . ولهذا فان كل
النتائج التي يتوصل اليها من عمليات الكشف العديدة لا تؤكد الا بالقيام بحفر

البئر التجريبية التي تؤكد وجود او عدم وجود النفط في التركيبات العميقة التي وقع عليها الاختيار .

والوصول الى هذه التركيبات التي يجتمع فيها النفط لابد من استعمال اجهزة وآلات عديدة يحملها برج الحفر . ويتألف جهاز الحفر هذا من مواسير (انابيب) فولاذية ، يوصل بعضها ببعض الآخر بالقلاووظ في طرفها الاسفل مثقاب على شكل « مثقاب طبيب الاسنان » او اداة قطع حلبة وفي طرفها الاعلى حاملة متحركة او صفحة دوارة . وعندما يبدأ الحفر ، تضاف المواسير المجوفة كلها توغل المثقاب في اعماق الارض ، ولما كان الحفر الدائري الذي يقوم به المثقاب يسبب احتكاكاً مستمراً لجدران الثقب يؤدي الى اشتداد حرارة المثقاب والمواسير الفولاذية فانه يحقن في البئر كميات كبيرة من الطين الصناعية التي تسربها الى الاعماق في الفراغ الموجود بين المواسير وجدران الثقب تبرد المواسير وتقدم جدران البئر وتدفع الى الاعلى الشظايا الصخرية التي يهشمها المثقاب اثناء دوراته وتوغله في اعماق الارض ويأخذ الجيولوجيين هذه الشظايا بالتحليل للتأكد من طبيعة ونوعية التركيبات التي يجتازها المثقاب .

لاشك ان العرض الموجز السابق للعمليات التي تسبق عملية الحفر تكفي لاطهار ضخامة ودقة العمليات الاولى اللازمة للعثور على النفط ، والمبالغ الطائلة التي تتطلبها هذه العمليات .

وفي الصحراء الجزائرية ، التي هي عبارة عن مناطق شاسعة الاطراف جرداء والتي لا يوجد فيها الاسكاف قليلا من منشرون ، هنا ، وهناك ، حول الواحات ونقاط الماء المنتشرة في بعض ارجاء الصحراء ، لم يكن القيام بالكشف عن



CLICHE O.C.R.S.

GUERRARA - JAILLISSEMENT DE FORAGE HYDRAULIQUE

النقط في هذه المنطقة الا بعد شق بعض الطرق ، وبناء المطارات الضرورية لنزول الطائرات التي تقوم بالتصوير الجوي . ونقل المؤن اللازمة لحياة العمال والمهندسين ، وإيجاد الكميات اللازمة من الماء للشرب ، ولعمليات المختلفة التي تقوم بها الشركة .

ف نجد مثلا ان شق طريق في الصحراء لمرور السيارات تكلف حوالي نصف مليون فرنك للمكلم الواحد ، وان المصروفات العامة لنقل الاشياء المختلفة التي استعملت في حفر بئر في جبل بركة (على بعد ١٢٥ كلم من مدينه عين صالح) بلغت ١٣١ مليون فرنك . وكانت ١٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك قد صرفت على نقل الماء اللازم فقط . وهكذا كلف حفر البئر حوالي ٥٨٣ مليون فرنك (اي ما يقارب ٤٨٣ الف باون استرليني) كما نجده شركة التنقيب واستغلال نفط الصحراء ، تصرف عام ١٩٥٧ حوالي مليارين من الفرنكات على النقل وحده

ان كل هذه التكاليف جعلت كلفة حفر البئر في الصحراء مرتفعة جدا بالمقارنة مع ما تكلفه حفر البئر الواحدة في مكان آخر . ولو انه من الصعب تحديد كلفة حفر البئر بصورة دقيقة الا انه يمكننا اخذ فكرة تقريبية عن كلفة البئر . فنجد مثلا ان كشف كلم واحد بطريقة الاهتزازات الزلزالية يكلف ٤٠٠ الف فرنك ، اما الحفر فانه في المناطق التي تكون قد توفرت كل المعلومات اللازمة فيها لدى المهندسين يكلف حوالي ١٢٥ الف فرنك للبئر الواحد عندما نعلم ان اقلية الحفريات التي اجريت في الصحراء تتراوح اعماقها بين ١٠٠٠ و ١٤٠٠ متر فانه يمكننا ان نقول ان حفر بئر في الصحراء يكلف حوالي ٥٠٠ مليون فرنك . والدلالة على ذلك يمكننا تفحص الجدول التالي الذي يبين لنا كلفة العمليات والاجهزة اللازمة للحفر في كل من فرنسا وجنوب الجزائر .

وكما يبدو لنا من هذا الجدول فإن كلفة حفر البئر الواحدة تعتبر مرتفعة إذا ما قارناها بما هي عليه في فرنسا مثلاً ، حيث تبلغ كلفة بعض العمليات أكثر من ضعف تكاليفها في فرنسا ، ولكن مدامت تكاليف حفر البئر توزع على عدد سنوات حياة البئر ، فإنه نظراً للاحتياطي المثبت الذي كشف عند الحفر يمكن اعتباره عملاً راجحاً في الصحراء بالرغم من ارتفاع كلفته المطلقة بسبب بعد مناطق الحفر عن المناطق المأهولة ، والعمق الكبير الذي توجد فيه مصائد النفط .

وبعد هذا العرض الموجز لمشاكل الكشف والحفر في صحراء الجزائر يمكننا الآن ان نتابع التطور السريع الذي قامت به الشركات الاولى في عمليات الكشف والحفر في المناطق التي حصلت على ترخيص للبحث فيها .

فبعد مرور سنة على حصول « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول وفي الجزائر » على ترخيص التنقيب قامت بحفر بئرها الاولى في بربان (شمال مدينة عرداية) وبلغ عمقها (٣٠٠٠ متر) وقامت بعدها بسبع حفريات اخرى في مختلف المناطق الواقعة في حدود ترخيصها بلغ مجموع اعماقها حوالي (٢٢٥٠٠ متر) . وكانت اعمق بئر من هذه المجموعة من الحفريات تزيد عن (٤٤٢٢ متر) .

وفي شهر حزيران عام ١٩٥٦ ، حالف الحظ هذه الشركة . اذ انما عثرت على كميات من النفط على عمق ٣٣٢٩ متراً في منطقة « حاسي مسعود » . ولم تلبس سنة على هذا الاكتشاف الاول حتى عثرت « الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر » (شريكها في الترخيص) في اوائل ١٩٥٧ وعلى بعد ثمانية كيلومترات من الاكتشاف الاول . وعلى مستوى العمق تقريباً ، على النفط في المنطقة ذاتها واثبتت النتائج الاولى للبئر عن وجود حقل كبير للنفط في منطقة « حاسي مسعود » حيث تبين ان مساحة الحقل لا تقل عن ١٣٠ كم^٢ وازدادت الحفريات في هذه المنطقة في عام ١٩٥٨ الى ان بلغت ٢٠ بئراً شملت من مساحة الحقل أكثر من ١٥٠٠ كم^٢ والاحتياطي بما يزيد عن ٤٥٠ مليون طن وواصلت الشركات هذا

المجهد في سنة ١٩٥٩ بحيث بلغ عدد الحفريات التي قامت بها لتحديد الحقل ٢٨ بئراً كان من بينها ٢٧ بئراً منتجة ، وقد مكنت الدراسة الاولى لهذه الآبار من تحديد معدل طاقتها الانتاجية بين ٢٠ الف طن الى مليون طن سنوياً في بعض الآبار وعدل رقم الاحتياطي حيث رفع الى حوالي ٥٥٠ مليون طن يمكن استخراجها ، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف الحفر في هذا الحقل حتى اواسط ١٩٦٢ كما سنرى فيما بعد .

كانت « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » في نفس الوقت الذي تواصل فيه تطوير وتحديد حقل حاسي مسعود قد عثرت في منطقة « حاسي الرمل » الواقعة على بعد ١٠٥ كم جنوب مدينة الاغواط ، على عمق ٢١٣١ متراً على خزائن كبير من الغاز الطبيعي الندي . وقامت بعد ذلك في اواخر عام ١٩٥٦ بالاشتراك مع شريكها بحفر ٧ آبار اخرى لتحديد مساحة الحقل واحتياطيه اثبتت النتائج التي اعطتها هذه الحفريات على ان الحقل يمتد الى الجنوب الشرقي والجنوب الغربي بما يزيد على ٨٠ كم طولاً و ٤٥ كم عرضاً ومساحة الحقل تشمل ما لا يقل عن ٢١٥٠ كم^٢ والاحتياطي بحوالي ١٠٠٠ مليار متر مكعب يمكن استخراج حوالي ٦٠ مليون طن من الغازولين الذي يحتوي على ٦٠٪ من البنزين و ٤٠٪ من الكرومين .

اما شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء (وهي الشركة الثانية من حيث الاهمية) فانها بالوغم من اكتشافها الاول عام ١٩٥٣ حقل الغاز الطبيعي في منطقة جبل بركة (جنوب غربي عين صالح) الذي يحتوي الغاز الطبيعي المستخرج منه ٩٦٪ من الميثان ، فانها قامت عام ١٩٥٦ بخمس وثلاثين حفرة بلغ مجموع اعماقها حوالي ٢٧٧٠٠ متر كانت اهمها الحفريات التي قامت بها في منطقة العجيل حيث عثرت على عدة تكوينات منددة بالبترول والغاز الطبيعي وفي حيزران من تلك الستة عثرت (على بعد ٦٠ كم جنوب هذا الاكتشاف الاول) في منطقة تكتورين (على عمق ٥٠٠ متر على تكوينات منددة بالبترول وعلى عمق ١٥٠٠ متر على غاز

طبيعي مندى بالغازولين في نفس التركيب . وما قاربت هذه السنة نهايتها حتى عثرت هذه الشركة في نفس المنطقة وعلى عمق ٣٢٠ مترا فقط على آثار للغاز الطبيعي المندى بالغازولين وعثرت على البترول في بئر لم يتجاوز عمقها ٢٩٠ مترا . وكان تطور الحفريات التي قامت بها الشركة حتى اول ايلول ١٩٥٨ في الحقول الثلاثة المهمة كالآتي . -

المنطقة	الحفريات المنبئة	عدد الآبار المنتجة	عدد الآبار الجافة	آبار قيد الحفر
العجيلة	٣٧	٣٤	٣	١
زرزاتين	٧	٧	-	٣
تكتنورين	١٤	١٢	٢	١

المصدر الصحراء - برونو فيرلي - ١٩٥٩

أما الشركتان الاخيرتان : - شركة البترول الجزائرية ، وشركة استغلال البترول فانها على الرغم من سعة المساحات التي حصلت عليها للتنقيب لم توفق إلى اكتشافات مهمة .

فشركة البترول الجزائرية قامت بعدة حفريات في منطقة ترخيصها خاصة في منطقة تيميون بلغ مجموع عمقها ٢٥٠٠٠ مترا دون أي نتيجة .

وبالرغم من استمرارها في الحفر ، منذ ذلك الحين فانها لم تتوصل حتى يومنا هذا إلى نتائج مهمة ما عدا اكتشاف حقل صغير للغاز الطبيعي في منطقة الجراء وحقل صغير للبترول في منطقة « عين ازامه » في غرب الصحراء .

أما شركة استغلال البترول التي كانت هي الاخرى من أوليات الشركات

البترونية التي دخلت الصحراء فانها بالرغم من قيامها بحفر حوالي ٢٠ ألف متر لم تحقق أي اكتشاف مهم في هذه الفترة .

ان هذه الفترة كانت المرحلة الحاسمة في التأكد من أن الجنوب الجزائري خزان كبير للنفط والغاز الطبيعي ففيها تقع الاكتشافات الرئيسية . اذ كانت المساحات المكتشفة تتسع منذ عام ١٩٥٢ . فمن ٢٥٠ ألف كلم في هذه السنة تراها ترتفع الى ٦٠٠ ألف كلم عام ١٩٥٣ والى ٨٠٠ كلم عام ١٩٥٧ لتبلغ في نهاية عام ١٩٥٨ الى المليون كلم .

كانت الاكتشافات خلال هذه الفترة تتعاقب بلا انقطاع فمذ ان عثرت الشركتان الرئيسيتان « الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر » وشركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء « الاولى في منطقة بريان عام ١٩٥٣ والثانية في منطقة بوقه (جنوب عين صالح) عام ١٩٥٤ - على آبار للغاز الطبيعي لم تنقطع الاكتشافات الكبرى في الصحراء اذ عثرت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء على حقل كبير للبترول في منطقة العجيلية (قرب الحدود الجزائرية الليبية على بعد ٦٠٠ كلم من شواطئ البحر الابيض المتوسط) عام ١٩٥٦ تبعة بعد بضعة ايام اكتشاف حقل للبترول في حقل « حاسي مسعود » (قرب مدينة « ورقلة » وعلى بعد ٥٥٠ كلم من شاطئ البحر الابيض المتوسط) من قبل الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ولم يلقه النصف الاول من هذه السنة حتى اكتشفت شركة التنقيب واستخراج البترول حقلين آخرين لا يقلان أهمية عن الاول في منطقة تكتوتوين (قرب العجيلية) ومنطقة « زروانتين » وآثراً للنفط والغاز الطبيعي في منطقة « العقرب الاحمرش ووادي تلمبرت » وختمت الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر هذه السنة العظيمة باكتشافها الرائع في شهر نوفمبر لحقل « حاسي الرمل » الغني بالغاز الطبيعي والغازولين .

وهكذا ، وتجنباً للعصور ، قفزت الصحراء القاحلة خلال سنوات معدودة من العصر الحجري الى عصر البترول والغاز اللذين يكونان ثروة الأمم وقوتها . كان الحفر في هذه الفترة صعباً وبطيئاً . اذ كان على الشركات الأربع الاولى القيام بكل الاعمال الأولية لتوفير الظروف الملائمة للحفر . من فتح الطرقات وبناء المطارات وخزانات الماء وغير ذلك وهذا بالاضافة الى العدد المحدود من اجهزة الحفر التي كانت تحت تصرفها التي لم تكن تتجاوز المائة . ولذلك نجد ان معدل الحفر في هذه الفترة كان ضعيفاً نسبياً اذا ما قارناه بالفترة التي تلت عام ١٩٥٨ وخاصة بعد دخول شركات جديدة من فرنسية واوربية واميركية مختصة في صناعة البترول .

كان الحفر الذي قامت به الشركات الأربع الأول ، والمصاريف التي انفقها على اتمام هذه الحفريات حتى تاريخ ١٢/٣١/٩٥٧ موزع كالاتي :

عدد الامتار المحفورة	المبالغ المضروفة (فرنك)	الشركة
١١٥٠٠٠	م ٣٣	الشركة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر
٩٠٠٠٠	م ٢٦	شركة البترول الفرنسية في الجزائر
٥٦٠٠٠	م ٢٢	شركة البترول الجزائرية
١٦٦٠٠٠	م ٣١	شركة التنقيب واستغلال البترول الصحراء

المصدر : الصحراء - برونو فيرلي - ١٩٥٩

أما شركة استغلال بترول الجزائر وهي من أوائل الشركات التي دخلت الصحراء ، فأنشأتها قامت بحفر حوالي ١٥٠٠٠ متراً وصرف حوالي ٢٠ مليار فرنك لنفس الفترة .

إن هذا المجهود الضخم الذي بذلته هذه الشركات للعثور على النفط في مدة وجيزة لم تتجاوز إلا السنوات الأربع . سوف يلعب دوراً رئيسياً في السنوات القادمة لجذب وتشجيع الشركات والرساميل الجديدة ، فرنسية وأمريكية وأوربية لأن تدخل بدورها إلى الصحراء .

إن هذه النتائج الأولية التي حصلت عليها الشركات من الحفريات الأولى مكنت من تحديد ثلاثة مناطق يمكن بتطور عمليات الحفر والتعدين فيها ، والتوصل إلى نتائج أخرى بالغة الأهمية حيث كانت المناطق الثلاثة مختلفة فيما بينها سواء من حيث الموقع الجغرافي أو التركيب الجيولوجي .

كانت المنطقة الأولى تقع في شرق الصحراء ، وهي المنطقة المعروفة بالعجيلة وكانت المنطقة الثانية تقع في شمال الصحراء وتشمل منطقة غرداية ورقلة (من أهم مدن الصحراء) أما المنطقة الثالثة فكانت تقع في وسط الصحراء وتشمل منطقة عين صالح (وهي من كبريات واحات الصحراء) .

ففي المنطقة المحصورة بين قلعة فلاتيرز والحدود الجزائرية - الليبية ، قامت شركتا التقيب واستغلال بترول الصحراء من ١٩٥٦ إلى نهاية ١٩٥٧ بحفر سبع عشرة بئراً وجدت في خمس عشرة منها على أعماق تتراوح بين ٣٩٠ و ٨٠٠ متر تركيزات متجة للبترول والغاز الطبيعي سمحت بتحديد خزانات للبترول والغاز الطبيعي بمجموعة في ٦ حقول تقع في المناطق التالية :

- ١ - منطقة العجيلة (شرق الصحراء) .
- ٢ - منطقة تكتويرين - على بعد ٢٠ كلم غرب العجيلة .

- ٣ - منطقة العجيلة الجنوبية - على بعد ١٠ كلم جنوب العجيلة .
- ٤ - منطقة تكتورين الشماليه - على بعد ٣٠ كلم شمال تكتورين .
- ٥ - منطقة زرزاتين - على بعد ٣٥ كلم شمال العجيلة .
- ٦ - منطقة تب السعيد - على بعد ٣٥ كلم جنوب غربي العجيلة .

وفي شمال الصحراء في المنطقة الممتدة من ورقمة الى جبال اولاد نايل وجدت الشركتان المتفقتان (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر) بعد حفر ١٤ حفرة ، تركيبات جيولوجية مختلفة على اعماق تتراوح بين ١٠٠٠ - ٣٥٠٠ متر تحتوي على خزانات للنفط والغاز الطبيعي او الغاز الطبيعي والغازولين في المجموعة من المناطق التالية :

- في منطقة تلامزان (شمال واحة بريان) .
- في منطقة حاسي مسعود (شمال الصحراء) .
- في منطقة حاسي الرمل (شمال الصحراء) .

اما في وسط الصحراء فقد وجدت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وشركة البترول الجزائرية - تركيبات تحتوي على غاز طبيعي جاف (خالي من الغازولين) وامكن حتى نهاية عام ١٩٥٨ كشف حوالي احد عشر حقلا للغازولين .

ان هذه النتائج الايجابية التي حصلت عليها هذه الشركات في سنوات محدودة . وتخلي هذه الشركات عن نصف المساحات التي كانت قد حصلت عليها عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٣ (تمسأ مع قانون المعادن الفرنسي الذي ينص على ضرورة تخلي الشركة بعد خمس سنوات عن نصف مساحة الترخيص البدئي الذي حصلت عليه الشركة وتقديم كل المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتعلقة بهذه المنطقة)

كانت مرحلة جديدة في تطور وتوسع عمليات الكشف والحفر بسبب دخول شركات جديدة فرنسية وأوربية وأمريكية إلى الصحراء . فما إن حل عام ١٩٥٨ حتى تقدمت حوالي ثلثي وعشرين شركة فرنسية وأمريكية أو ذات رأسمال مختلط (أمريكي - فرنسي - أوروبي) بطلبات للحصول على رخص للتنقيب والحفر شملت مساحة ما يزيد على ٦٠٠ كلم^٢ كانت أغلبها من المناطق التي كانت قد تخلت عنها الشركات الأولى .

إن أهم ما يميز هذه الفترة الثانية ، هو التطور الهائل الذي عرفه الحفر بسبب توفر الوسائل لدى هذه الشركات الجديدة التي حصلت على كل المعلومات الجيولوجية من الشركات السابقة وتوفر وسائل النقل والتموين التي ساعدت كلها على تسهيل الحفر بالإضافة إلى تطور وتقوية الشركات الجيوفيزيائية والصحراوية وشركات الحفر والتموين وغير ذلك مما تحتاج إليه شركات الحفر في الصحراء .

وقد زاد في هذا التطور السريع والتوسع الكبير في الحفر الذي قامت بتنفيذه الشركات الثلاث التي اكتشفت النفط والغاز لتحديد حقوقها والكشف عن حقول أخرى والقيود التي نصت عليها عقود رخص التنقيب الجديدة التي نصت على وجوب قيام الشركات الحاصلة على الترخيص بمجد أدنى من الحفريات وصرف مبلغ معين على هذه العمليات غالباً ما حدد بخمس مليارات من الفرنكات ولذلك نجد معدل الحفر العام في هذه الفترة يقفز إلى مستوى مرتفع جداً إذا ما قارناه بسنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٥ فنجد مجموع الحفر يبلغ عام ١٩٦٠ حوالي ٣٨١٣٢٠ متراً كان موزعاً على الأربع عشرة شركة التالية :

عمليات الحفر عام ١٩٦٠

الشركة	عدد الامتار المحفورة
١ - شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء	١٢١١٧٣
٢ - الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٦٨٩٥٩
٣ - الشركة الوطنية لبترول (كتين)	٢٠٥٩٨
٤ - شركة البترول الفرنسية الافريقية	٨٢٠٨
٥ - الشركة الصحراوية للبحث عن البترول	٦٥٨٨
٦ - شركة ستينبرفينز (الاميركية)	٣٦٩٧
٧ - الشركة الفرنسية للبحث واستخراج البترول	١٤٣٨
٨ - الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر	٨٩٥٧٩
٩ - شركة استغلال البترول	٢٠٩٥٩
١٠ - الشركة الجزائرية للبترول	١٠٨٠٢
١١ - شركة اميف	٧٨٧٨
١٢ - شركة سكلير توانين (الاميركية)	٤١٦٨
١٣ - شركة المساهمة في البحث واستخراج البترول	٧٣٢
١٤ - شركة فليس (الاميركية)	٣٢٦٨

المصدر : مجلة امتياز البترول الفرنسية . عدد ٣٢٤ عام ١٩٦١

ويمكننا ان نلاحظ من الجدول السابق ان معدل الحفر في الصحراء كان حوالي ٣٢٣٠٥ متراً في الشهر كما نلاحظ ان الشركات الكبرى الاربع الاولى هي التي حققت اكبر معدل للحفر : اذ نجد شركة التنقيب واستخراج البترول الصحراء تحفر مايزيد على ١٢١١٧٣ متراً عام ١٩٦٠ والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر حوالي ٦٨٩٩٥٩ متراً والشركة الوطنية للتنقيب واستخراج البترول في الجزائر ٨٩٥٧٩ متراً وشركة البترول الجزائرية حوالي ١١ الف متراً تقريباً .

ان اهم ما تميزت به هذه السنة هو اتجاه معدل الحفريات السنوية للتنقيب والتجوى الى الاستقرار في مستوى المعدل الذي بلغته هذه العمليات عام ١٩٥٨ حيث بلغت عمليات التنقيب في هذه السنة حددا الاقصى ، كما ان هذه السنة تميزت باتجاه تكاليف التنقيب نحو معدل اقل بكثير عما كانت عليه هذه التكاليف عام ١٩٥٧ .

كان عدد السابرات والاجهزة المستخدمة في الحفر في الجزائر (جنوباً وشمالاً) لهذه السنة يبلغ ١٧٩ آلة حفرت بها حوالي ٣٨٥ الف متر وكان مجموع هذه الآلات يتكون من ٧٦ آلة ثقيلة و ٧٦ آلة متوسطة و ٢٧ آلة خفيفة .

بلغ عدد الابار المحفورة في هذه السنة بانواع الآلات الثلاثة ، حوالي ٣٦٦ حفرت ١٣٥ منها بالثقيلة عثر ضمن ١١٦ منها على النفط وضمن ٥ منها على الغاز الطبيعي وكانت ١٩ منها جافة اما بالمتوسطة فلفقد حفرت ٤٨ بشراً كانت ٩ منها منتجة للنفط وعثر في ٩ منها على الغاز الطبيعي وكانت ٣٠ بشراً جافة .

وحفر ١٣٨ بشراً بالثقيلة عثر في ١٢٥ منها على النفط وفي ١٤ منها على الغاز الطبيعي وكانت ١٤ منها جافة .

وكانت تكاليف التنقيب والحفر في عام ١٩٦٠ اقل منها بكثير مما كانت

عليه في السنوات الماضية فلقد بدأت تكاليف العمليات الجيوفيزيائية تتجه الى معدل اقل من المعدل الذي بلغته عام ١٩٥٧ وذلك نتيجة لتحسن الكبير الذي طرأ على جهاز الشركات المختصة في هذه الاعمال وزيادة امكانياتها الفنية والتكنيكية ويمكننا تبين ذلك من استعراض الاحصائيات التالية التي تبين لنا كلفة العمل الشهري للآلات وكلفة الحفر للمتر .

جدول يبين تكاليف التنقيب وحفريات التحوي للكلم ٢ عام ١٩٦٠

مجموع المساحة المنقبة عام ١٩٦٠ (بالكلم ٢)	٧٦٤٩٢٥
مجموع تكاليف العمليات المختلفة في التنقيب (بالآلاف الفرنكات الجديدة)	٣٩٨٤٥٦
الاستثمارات للكلم ٢ (بالفرنكات الجديدة)	٥٢١

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٤ / ١٩٦١

جدول يبين عدد الامتار المحفورة للتنقيب وعمل الآلات السابرة الشهري وتكاليف المتر المحفورة عام ١٩٦٠

الامتار المحفورة (بالامتار)	
الشمال	٣٤٠٠
الجنوب	١٢١١٠٠
تكاليف المتر المحفور (بعشرات الفرنكات الجديدة)	
الشمال	١٩٤
الجنوب	٢٦٦
عمل الآلات الشهري (بالوحدات)	

بقية الجدول السابق

٧, ٦	الشمال
٢٠٦, ٨	الجنوب
الكلفة الشهرية للآلة الواحدة (بعشرات الفرنكات الجديدة)	
٨٦٧٠٠	الشمال
٩٦٠٠٠	الجنوب
المصدر بحلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٩٦١/٣٢٤	
كلفة المتر المحفور وعدم الامتياز المحفورة وعمل الالاف الشهري في حقريات	
تطوير الحقول / ٩٦٠	
بعشرات الفرنكات الجديدة (١٠ فرنك جديد يساوي ١٠٠٠ فرنك قديم)	
الامتار المحفورة (بالامتار)	
٢٠٠٠	الشمال
٢٤٩٢٠٠	الجنوب
تكاليف المتر المحفور	
١١٠	في الشمال
١٠٢	في الجنوب
عمل الآلات الشهري	
٣, ٣	الشمال
٢٣٥, ٢	الجنوب
الكلفة الشهرية للآلات	
٦٧٧٠٠	الشمال
١٠٧٨٠٠	الجنوب

المصدر : اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٣٤ .

استمر هذا التوسع في عمليات الحفر في عام ١٩٦١ وكان السبب الرئيسي لذلك هو التوسع الذي عرفته هذه السنة (كعمليات الحفر لتحديد الحقول المنتجة وتوسيع الحفريات في الحقول المكتشفة ، والحفريات الجديدة للكشف عن مناطق جديدة ، خاصة منطقة العرقين الشرقي والغربي وفي الشمال والمناطق المتاحة للبحر .

وتربنا الجداول التالية تطور عمليات الحفر بحسب القطاعات المختلفة والشركات ونلاحظ ان هناك شركات جديدة بدأت تعمل هذه السنة في الجزائر وبصورة خاصة شركات اميركية تعمل في ليبيا . (مثل شركة الباسو)

بلغ مجموع الحفر لهذه السنة حوالي ٤١٢ ألف متر كانت منها حوالي ١٨ ألف متر في المناطق الشمالية ومجموع ٢٢٠ حفرة كان ١٣٨ بئراً منتجة للنقط و ١٤ بئراً منتجة للغاز الطبيعي و ٦٨ بئراً كانت جافة واستعمل في الحفر حوالي ٢١٠ آلات حفر - كانت ٧٧ منها من الثقيلة و ١٠٨ من المتوسطة و ٣٥ من الخفيفة .



مجموع الامتياز المحفورة من شهر اذار ١٩٦١ في الجزائر

الشركة	حفرات التنقيب	حفرات تطوير الحقول	مجموع الحفريات في اذار ١٩٦١	المعدل السنوي المقابل لعام اذار ١٩٦١	مجموع الحفر في شهر نيسان عام ٦٠ الى آذار ٦١
١ الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر	—	١١٧٩	١١٧٩	١٣٠٩٠٠	٦٦٧٧
٢ شركة سينيزيفيز	٦٩	—	٦٩	٨٠٠	٤٧٧٩
٣ شركة استغلال البترول	٧٩٦	٦٧٤٣	٧٣٥٩	٨٨٨٠٠	٢٨٩٨٥
٤ شركة البترول الفرنسية في الجزائر	١١٢٣	٣٤٣٣	٩٤٥٥٥	٥٣٦٠٠	٦١٠٣٣
٥ شركة البترول الفرنسية الافريقية	١٣٥٣	—	١٣٥٣	١٥٩٠٠	٩٣٣٧
٦ شركة البترول الجزائرية	٨٤٨	—	٨٤٨	١٠٠٠٠٠	١٠٩٧٦

١٢٩٧١١	١٤٢٩٠٠	١٢١٣٤	١١٣٨٤	٧٥٠	شركة التنقيب واستخراج بتروك الصخر	٧
٤٥٤٠	١٣٧٠٠	١١٦٠	—	١١٦٠	شركة التنقيب الاوربية الافريقية	٨
٦١٧٢	٤٢٠٠	٣٦٠	—	٣٦٠	شركة فيليس	٩
٣٩٦٤	١٠٠	٩	—	٩	شركة كلير ميدراينين	١٠
١٥٥٠٠	٢٨٢٠٠	٢٣٩٢	٢٣٩٢	—	الشركة الوطنية لبترول اكسين	١١
٩٠٨٩٢	١٣٠٦٠٠	١١٠٩٤	٩٩٤٤	١١٥٠	الشركة الوطنية للتنقيب واستخراج البترول في الجزائر	١٢
٧٣٤٧	٣٩٠٠	٣٣٤	—	٣٣٤	الشركة الصحراوية للتنقيب	١٣
٣٩٤٤٣٢	٥٠٦٦٠٠	٤٣٠٢٦	٣٥٠٧٤	٧٩٥٢		

٢٥٦٣	٢٨٤٧	١٢٩٠٠	١١٠٠	—	١١٠٠	شركة سيناكو للصناعات البترولية
٢٠٥٩٩	١١٤٩٢	٧٥٠٠	٦٣٩	٤٠	٥٩٩	الشركة الوطنية للبترول اكسين
٩٤٦٤٦	٦٨٠٧٢	١٠١١٠٠	٨٦١٣	٧٨٥٧	٧٥٦	الشركة الوطنية للصناعات واستخراج البترول الجزائر
٦٠٠٨	٩١٥٦	٢٣٩٠٠	٢٠٢٨	—	٢٠٢٨	الشركة الوطنية للصناعات والبترول
—	٢٩٤١	٤١٠٠	٣٤٥	—	٣٤٥	الشركة الجزائرية للتفقيب واستخراج البترول
—	٢٧٢٧	٥٦٠٠	٤٧٨	—	٤٧٨	شركة فليبس
٢٧٩٦٩٠	٤١٢٣٣٤	٥٠٣٧٠٠	٤٢٧٠٢	٢٥٣٦١	١٧٣٩١	المجموع

المصدر : مجلة النفط الفرنسية عدد ٣٢٣ - ١٩٦٢

نلاحظ من هذين الجدولين ان الحفر في الجزائر ازداد في السنتين الاخيرتين اكثر بكثير مما كان عليه خلال السنوات الاربع الاولى ومرد ذلك تطور حفريات الانتاج وتطور الحقول وتطور الحفر في المناطق الشمالية التي وزعت التنقيب في عام ١٩٦٠ على مساحة تشمل اكثر من ٦٠٠ الف كلم مربع .

وبعد ما رأينا تطور الحفر ، والازدياد المتلاحق في عدد الامتار المحفورة الذي سجلته الشركات في الجزائر في اواخر عام ١٩٦١ ، فان اول سؤال يتبادر الى اذهاننا هو ما هي فرص العثور على النفط في كل هذه الحفريات ؟

والجواب على هذا السؤال لا يبد لنا من تبيان عدد الحفريات المنتجة التي حصلت عليها الشركات الثلاث الكبرى من حفرياتها في الصحراء . جرت العادة في الولايات المتحدة الاميركية على اعتبار اكتشاف حقل يمكن من استخراج خمسين مليون طن من مجموع الف بئر محفورة فانه يعتبر ايجابياً ومربحاً . وفي الصحراء نجد ان المائة بئر التي حفرت حتى نهاية عام ١٩٥٨ اكدت التجارب الاولى التي اجريت عليها عن وجود خمسة حقول يمكن استخراج اكثر من ٧٠٠ مليون طن من البترول والغازولين منها .

وهذا يعني ان فرص العثور على النفط في الصحراء كانت ، اكتشاف حقل ينتج لكل عشرين حفرة . أي : ان نسبة العثور على النفط هي واحد الى عشرين وليست واحداً الى الف كما هي الحالة في الولايات المتحدة .

اما السنوات التي تلت عام ١٩٥٨ فلقد كانت فرص العثور على النفط تزداد خاصة بعد توفر المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والخرائط الجغرافية . فنجد مثلاً ان ٥٤ بئراً من مجموع ٥٧ بئراً من مجموع ٩٤ بئراً قامت بحفرها شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء عام ١٩٦٠ كانت منتجة . وفي اول شباط ١٩٦٢ كانت ٤٦ بئراً منتجة من مجموع ١٥٤ بئراً قامت بحفرها هذه الشركة

في منطقة العجيلة وفي حقل زرزاتين كانت هذه النسبة هي ٨٢ بئراً منتجة من مجموع ٨٤ بئراً محفورة وفي حقل تكتورين كانت هذه النسبة هي ٢٦ بئراً منتجة من مجموع ٣٥ بئراً محفورة .

اما الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر فان النتائج التي حققتها لا تقل أهمية عن النتائج التي توصلت اليها سابقتها فمن مجموع ٥٢ بئراً قامت بحفرها في شباط ٩٦٢ كانت ٤٨ بئراً منها منتجة .

وهكذا كما يبدو لنا من هذه النسب وفرص العثور على النفط انه بالرغم من ان الحفر يكلف اكثر مما يكلف في مكان آخر الا انه كان حتى يومنا هذا يعتبر مربحاً نظراً للنتائج التي كشف عنها .



الاستثمار في الصحراء

تعتبر صناعة النفط من أهم الصناعات التي تتطلب استثمارات كبيرة ، خاصة في مراحلها الأولى ، قبل الدخول في مرحلة الانتاج والرياح . فالتنقيب عن النفط الذي غالباً ما يكون في مناطق قاحلة وغير مأهولة ، يتطلب صرف مبالغ كبيرة على الاعمال الدولية . فالقيام بعمليات الكشف الجيولوجي والجيوفيزيائي وحفريات تحديد الحقل وحفريات آبار الانتاج وبناء مراكز التجميع وانابيب النقل ، كل ذلك يتطلب من الشركات القيام باستثمار اموال كبيرة تبقى جمدة لفترة طويلة قبل ان تبدأ بدور الارباح . فالشركة التي تنوي القيام بعمليات الكشف عن النفط مضطرة لمواجهة مصروفات متزايدة باستمرار كلما كانت النتائج الاولى التي تحصل عليها من عملياتها ايجابية ، فبعد الكشف يجب على الشركة ان تقوم بالحفر ، وفي حالة العثور على النفط لا بد لها من القيام بمصروفات أخرى جديدة لتهيئة الاجهزة اللازمة للانتاج والنقل والتسويق والادارة ، الى غير ذلك من المصروفات .

لهذا كله نجد الصناعة النفطية - خاصة في مراحلها الاولى - تتطلب المزيد من الاستثمارات . . وان وحدة الحساب فيها ليست العشرات ، بل الملايين من الدولارات او الفرنكات والجنيتات .

ان شركات التنقيب عن البترول شأنها في ذلك شأن كل المشاريع الصناعية التي تعتمد على استثمارات كبيرة ملزمة للقيام بعملياتها ، بمواجهة برامج استثمارية ثقيلة ، يجب إيجاد مصادر التمويل اللازمة لها . فبالنسبة للمشاريع الصناعية الأخرى التي

يمكنها اخذ مردود استثماراتها في فترة قصيرة نسبياً (نظراً لارتفاع نسبة احتمالات النجاح في القطاع الصناعي المعين الذي يشغل رساميلها فيه) . بفضل هذه الارباح التي تحصل عليها مع ازدياد غو قوتها الانتاجية ، كل ذلك لما يسبح لها ببلوغ مرحلة التمويل الذاتي للتوسع في التطور والانتاج . الا ان هذا الوضع لا يجده في حالة المشاريع البترولية ، فالشركات المنقبة مثلاً تتفق اموالها ، مع ان احتمالات نجاحها قليلة جداً . اذ اننا نجد مثلاً ان الشركات العاملة في التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية قد بدأت في انفاق اموالها في مناطق غير مكشوفة ومجهولة من حيث المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية . ولذلك فقد كانت احتمالات نجاح هذه الشركات في عملياتها وبلوغ مرحلة التمويل الذاتي - كما يحدث عادة في المشاريع الصناعية الاخرى - ضئيلة جداً .

ان الشركات البترولية (الفرنسية وغيرها) عندما دخلت الصحراء لم تكن تتوقع بلوغ مرحلة الانتاج والتمويل الذاتي لمواجهة حاجتها من الاستثمارات الضرورية التي سوف نحتاج اليها في كلتا الحالتين (حالة نجاحها ، او حالة فشلها) مواصلة الكشف والتجري عن النفط والحفر والاستخراج والنقل والاعارة الى غير ذلك .

فلقد بدأت هذه الشركات باستثمار اموالها في عمليات الكشف ، وهي تتوقع تجنيده هذه الرساميل لفترة غير قصيرة قبل درها أي ربح ، وذلك بسبب الفترة الطويلة التي ستسبق مرحلة الانتاج المربح والتسويق .

فنجده مثلاً الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر بالرغم من بدئها بعمليات الكشف والتجري منذ عام ١٩٤٨ ، واكتشافها اول حقل للغاز الطبيعي في بريان عام ١٩٥٣ ، وحقل حاسي الرمل للغاز ، والغازولين ، وحقل حاسي مسعود للبترول عام ١٩٥٦ ؛ لم تستطع ان تبدأ الانتاج بصورة تجارية

قبل عام ١٩٥٨ والانتاج المربح قبل عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وكذلك نجد « شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء » تبدأ عملياتها في الكشف عام ٩٥٢ وتكتشف أول حقول للغاز الطبيعي في جبل بركة عام ٩٥٤ ، وحقل البترول في العبيدة وتكتسرين عام ١٩٥٦ ، الا انها لم تتمكن كذلك من الانتاج بصورة تجارية قبل عام ١٩٥٩ والانتاج المربح قبل عام ١٩٦٠ .

وبالرغم من كون هاتين الشركتين من أهم الشركات العاملة في الصحراء من حيث الرساميل المستثمرة .. او الاحتياطي المكتشف لم تستطيعا حتى الوقت الحاضر من الاعتماد على ارباحها (التي لم تتجاوز بضعة ملايين من الفرنكات) لتمويل الاستثمارات اللازمة لتطورهما وتوسعها ، والتي تبلغ عدة مليارات من الفرنكات .

ولهذا نجد هاتين الشركتين كغيرهما من الشركات الاخرى العاملة في الصحراء لم تستطيعا حتى عام ٩٦٠ من الاعتماد على مواردهما الخاصة (احتياطي رأسمالهما او عوائدهما من الانتاج) لتمويل استثماراتها الجديدة . خاصة وان الشركات العاملة في الصحراء كلها لا تملك احتياطات او موارد مالية اخرى غير رأسمالها تقريبا . فهي تختلف بهذا عن الشركات البترولية العالمية الكبيرة التي توزع استثماراتها في مناطق وقطاعات مختلفة ومتعددة ، مثل النقل والتكرير والتسويق .. الخ . مما يمكنها من تعويض الخسارة التي تصيبها في منطقة او قطاع بالارباح التي تحصلها في منطقة أو قطاع آخر . فهي بذلك طاقة كبيرة للتمويل الذاتي لا تملكها الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية ، ولذلك نرى هذه الاخيرة تعتمد بصورة تكاد تكون كلية في تمويل استثماراتها على المصادر الخارجية ، على شكل قروض طويلة او متوسطة الأجل ، من البنوك المالية والصناعية .

ولهذا سنحاول أن نستعرض مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه الشركات ، وتطور استثماراتها خلال السنوات العشر الاخيرة .

مصادر تمويل الاستثمارات النفطية .. في الصحراء الجزائرية

تقسم مصادر التمويل بالنسبة للشركات البترولية الى مصادر داخلية ومصادر خارجية . فالمصادر الداخلية تتكون عادة من الرأسمال الاجتماعي البديهي للشركة ، والذي يدفعه مساهموها على شكل مال جاهز للصرف ، ومن الموارد المالية التي تملكها الشركات كالموارد المتأقية من نشاطات أو فروع في مناطق أخرى . الى غير ذلك .

وبالنسبة للشركات البترولية العاملة في الجنوب الجزائري نجد ان هذا المصدر للتمويل محدود جداً . وذلك لان اغلبها تقريباً شركات جديدة لم يسبق لها ان عملت في هذا القطاع الصناعي ، كما انها في معظم الاحيان تقتصر في نشاطاتها على اعمال التنقيب والاستخراج وليست لها فروع تعمل في مناطق او قطاعات أخرى ، مثل التكرير ، والنقل والتوزيع .. ولهذا نجد هذا المصدر لم يلعب الا دوراً محدوداً في تمويل عمليات هذه الشركات بالاستثمارات اللازمة لتطويرها وتوسيعها فتجدها تتبع « اسلوب فتح المجال للمساهمين الجدد » أو دفع رأسمالها عدة مرات منذ تأسيسها لتوفير بعض الموارد المالية لسد حاجتها المتزايدة الى المال . اما أرباح الانتاج - بالنسبة لبعض الشركات ابتداء من ١٩٥٩ - فانها لم تقم بدور يذكر كمصدر للتمويل حتى وقتنا الحاضر . ونظراً لكل هذه الاسباب فاننا نجد هذه الموارد الداخلية (أو الخاصة) لانساحم في عام ١٩٥٩ الا ببلغ ٧٤٠ مليون فرنك من مجموع المبالغ المستثمرة والتي بلغت حوالي ٣ مليارات فرنك لهذه السنة ، أى أن الموارد الخاصة لم تغط - بعد مضي حوالي ١٠ و ٤ سنوات من بدء هذه الشركات بالعمل في الصحراء - حتى ثلث المبلغ الاجمالي المستثمر . ولهذا وكما سنرى ، فان المصادر الخارجية هي التي ساعدت على تغطية حاجة هذه الشركات من الاموال اللازمة لتمويل استثماراتها .

أن المصادر الخارجية لتمويل استثمارات الشركات البترولية العاملة في الصحراء ، كانت تتكون من بداية الامر في اغليتها من مساعدات الدولة (بواسطة مكتب البحث عن البترول) ومن القروض الطويلة الاجل والمتوسطة الاجل التي كانت تقدمها لها البنوك المالية والصناعية الفرنسية والاجنبية ، أو القروض التي كانت تقدم لها من قبل مساهميها الاصليين واخيراً السوق المالية ، « البورصة » التي لعبت كما سنرى فيما بعد في سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨ الدور الرئيسي لتمويل هذه الشركات بالرسميل اللازمة لها لتطوير وتوسيع حقولها .

أن صناعة النفط في مراحلها المتعددة تتطلب استثمار مبالغ كبيرة لعدة سنوات متتالية ، فهي منذ مراحلها الاولى تحتاج الى مجهود مالي متواصل ومتزايد باستمرار فنجده مثلاً البلدان المنتجة تقوم باستثمارات ضخمة لتوسيع صناعتها وارساء اسسها . حسب التقرير الذي قدمه فيليب دي سينس للجنة البترول التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦١ أن الاستثمار السنوي للشركات البترولية الغربية في صناعة النفط في العالم (ماعدا البلدان الاشتراكية) بلغ بين سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٥ معدل ٢٠٥ بليون دولار سنوياً . ومنذ عام ١٩٥٧ تجاوز معدل الاستثمار في صناعة النفط في هذه المناطق ٥ بليون دولار سنوياً . وكان الازدياد في الاستثمارات بصورة خاصة في افريقيا . حيث ارتفع من ١٠ بليون دولار عام ١٩٥١ الى ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ ويقدر مستشار شؤون النفط (سيمومندس) . في ناشينال سيتي بنك - نيويورك أن ٢٥٪ من مصروفات الاستثمار الاجمالية في الولايات المتحدة تصرف على قطاع الطاقة ، وفي أوروبا الغربية نجد ان حوالي ١٢٪ من مجموع الاستثمارات في الرأسمال الثابت يتوقع أن تصرف على موارد الطاقة ، وأن مجموع احتياجات الاستثمار في قطاع النفط في بلدان اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا (ماعدا البلدان الاشتراكية واليابان) سوف تبلغ حوالي

١٧ بليون دولار في عام ١٩٦٢ . (١)

ونجد بريطانيا تصرف على استثمارات النفط في منطقة الاسترليني مالا يقل عن ٣٤٧٢ مليون دولار عام ١٩٦٠ اما فرنسا فانها قامت باستثمار حوالي ١٢٣ مليون دولار سنوياً في صناعة النفط (كان اغلبها في الصحراء الجزائرية) .

وفي الاتحاد السوفيتي فقد أرصد في خطة السنوات السبع ١٩٥٦ - ١٩٦٥ لاستثمار النفط مبلغ ٤٢/٥ بليون دولار وهذا يمثل نسبة ٩٪ من مجموع الاستثمار الوطني الاجمالي .

وامام هذه الاستثمارات .. ماهو الوضع في الجزائر ؟ ..

بخلاف ماحدث في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في اميركا الشمالية والجنوبية والشرق الاوسط ، فان الرأسمال الخاص لم يساهم الا بدور محدود في تطور صناعة النفط في الجزائر خاصة في مراحلها الاولى . فلقد كانت الدولة (الفرنسية) بواسطة مؤسستها (مكتب البحث عن البترول) والهيئة المستقلة للبترول - وهي شركة عامة - هي المحرك والعامل الرئيسي في تطوير وتنمية الصناعة ، نظراً لاحجام الرأسمال الخاص عن المغامرة في الاستثمار في التنقيب عن البترول في الصحراء فلقد اتخذت الدولة (بواسطة اجهزة ومؤسسات عامة اوجدتها للقيام بهذه المهمة) على عاتقها كل الجهود اللازمة لتطوير الكشف والتجري واخراج الصناعة النفطية في الجزائر الى حيز الوجود .

فالرأسمال الخاص كان يحجم عن البترول في الصحراء بسبب انعدام وجود المعلومات اللازمة لبدء العمل في الكشف عن البترول ، فالمعلومات ، الجيولوجية عن الصحراء الجزائرية كانت معدومة تقريباً . ولهذا نجد مكتب البحث عن البترول يقوم بجميع الاستثمارات اللازمة للقيام بهذه العمليات الاولى عن طريق تكوين

(١) ورلد اويل - مارس ١٩٦٢

شركات عامة مهمتها القيام بكشف المناطق الصحراوية ، والبحث عن البترول فيها بعد أن يؤلفها بالرساميل اللازمة لذلك . فمثلا نجد الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر تؤسس برأسمال حكومي بحيث تساهم به الحزينة الجزائرية والحكومة الفرنسية وتساهم الحكومة الفرنسية بنصف رأسمال الشركة للتنقيب واستخراج بترول الصحراء بالاشتراك مع مجموعة دوتشي شل (الانجلو هولندية) . وهذه الطريقة بالإضافة الى عمليات الكشف الجيولوجي التي كان يقوم بها مكتب البحث عن البترول بصورة مستقلة قامت الدولة الفرنسية باستثمار مئات المليارات من الفرنكات قبل بدء ظهور النتائج الايجابية الاولى .

اما الرأسمال الخاص فلا تجده يتم اهتماماً جدياً بالاستثمار في صناعة البترول في الجزائر الا بعد ان بدأت النتائج الاولى تؤكد وجود النفط والغاز في الصحراء ، فتجد مثلاً في الخطة الاستثمارية الاولى التي وضعها « مكتب البحث عن البترول » ان الرأسمال الخاص لم يساهم الا بنسبة ٣١٪ من مجموع الاستثمارات في الوقت الذي كانت فيه الرساميل العامة تساهم بحوالي ٦٠٪ .

ان هذه المساهمة تدل على الدور الكبير الذي لعبته الدولة في بداية تطور الكشف والتنقيب عن البترول في الجزائر فكانت نشاط مكتب البحث عن البترول الحكومي متداخلاً في كل النشاطات التي تخص صناعة البترول ضمن قيامه بأعمال الكشف والتعري بنفسه الى مساهمة ، في رأسمال الشركات الجديدة التي تؤسس لهذا الغرض او تقديم القروض الطويلة الاجل لمثل هذه الشركات واعفاؤها من دفع الامتياز السنوي عند حصولها على ترخيصات البحث ، وتقديم التسهيلات والمساعدات المالية والفنية المديدة .

وفي هذا الميدان كانت المساعدات التي قدمتها الدولة مهمة جداً حيث كانت هذه الشركات ذات الحاجة الماسة للاموال للقيام بتنفيذ برامجها الاستثمارية ،

وملافاً الحاجات المستجدة من الأموال لتطوير اكتشافاتها وتوسيعها ، فقد قدمت الدولة تشجيعات مهمة وتسهيلات كبيرة لرأسمال الخاص والمدرخين الصغار للمساهمة في تمويل الشركات البترولية بالأموال اللازمة لاستثماراتها الجديدة . فقد تمت للبنوك المالية ضمانات وتسهيلات مالية تشجيعاً للبنوك المالية على تأسيس بنوك استثمارية لتمويل الشركات البترولية عن طريق جمعها للاذخار الوطني الخاص وتوجيه نحو الاستثمار البترولي ، أما المساهمة في رأسمال الشركات البترولية الجديدة او تقديم قروض ومساهمات في الشركات البترولية الموجودة فعلاً . ومن أهم التسهيلات المالية التي قدمتها الحكومة لهذه البنوك هي ضمان الدولة لفترة عشر سنوات للفوائد المستحقة على سنداتها واسهمها . كما أعفيتها من كل ضرائب الأموال والأرباح . والضرائب على الدخول طوال هذه الفترة . ولقد اقيمت هذه الشركات لجحاً كبيراً حيث تمكنت في فترة قصيرة جداً (نظراً للاوضاع الخارجية المساعدة) من استقطاب الاذخار الوطني باغراء البنوك المالية على الاستثمارات البترولية في الجزائر . ومع بدء ظهور نتائج الاكتشافات الاولى في الصحراء وزوال الخطر الذي يرتبط بالعمليات البترولية في الصحراء نجد هذه البنوك الاستثمارية تتطور بسرعة منقطعة النظير ، فلقد استطاعت أن تأخذ في فترة وجيزة مساهمات في أكثر من خمسين شركة بترولية وزاد هذا التطور السريع مع اقدام الدولة الفرنسية (التي كانت تلامي في هذه الفترة صعوبات مالية متزايدة بسبب تطور الحرب في الجزائر ، والتدهور المالي في فرنسا) على التخلي عن جزء من مساهمتها في رأسمال الشركات العامة العاملة في الصحراء (والتي كانت قد حصلت على نتائج ايجابية من عملياتها) الى هذه الشركات بحيث أصبحت شركة فنويب وكوفريب (وكلاهما شركة مختصة في عمليات الاستثمار) تساهم بحوالي ١٠ ٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر وهذا بالإضافة الى ما حصلت عليه في الشركات شبه العامة الاخرى .

عرفت الصناعة النفطية الجزائرية في هذه الفترة تحولاً جديداً في الميادين
المالي فن اعتمدها بدرجة كبيرة على الرساميل العامة في مرحلتها الاولى الى بدء
اعتمدها على الرساميل الخاصة بصورة متزايدة ومستمرة . ومن مساهمة الدولة بنسبة
٦٠ ٪ من مجموع الاستثمار البترولي عام ١٩٥١ إلى نسبة ٤٠ ٪ من هذا المجموع في
هذه الفترة (عام ١٩٥٧) . وازداد هذا الاتجاه في السنوات التي تلت هذه الفترة
وخاصة بعد اهتمام الرساميل الاوربية والاميركية بالاكشافات الاولى في الصحراء .
(كانت مساهمات الرساميل الاميركية والاوربية تكون ١٢ ٪ من مجموع الاستثمار
عام ١٩٥٦) . ولكن أهم مايميز هذه الفترة بالنسبة لصناعة النفط في الجزائر هو
اعتمدها المتزايد على الرأسمال الخاص ولجؤها الى السوق المالية للحصول على هذه
الرساميل اللازمة (خاصة وان بعض الشركات كانت في هذه الفترة تعمل على
تطوير حقولها وتجهيزها للانتاج وبناء وسائل النقل) .

اتخذ هذا الاعتماد على السوق المالية أشكالاً عديدة . فبالنسبة للشركات
الاولى كان هذا الاعتماد على شكل قروض مالية متوسطة الاجل ، او على شكل
رفع رأسمالها باصدار اسهم جديدة توزعها على مساهميها او اصدار سندات تحمل
فائدة سنوية ثابتة .

أما بالنسبة للشركات الجديدة فانه كان يتخذ شكل اصدار اسهم على
الرأسمال للتداول بالبورصة ، أو اصدار سندات تحمل فائدة يكتب فيها الجمهور
والمدخرون .

ولم يقتصر اعتماد هذه الشركات على السوق المالية الفرنسية ، بل امتد الى
السوق المالية العالمية . فنجدها تطلب قروضاً في هذه الفترة من بنك الامم
والانشاء الدولي ، ومن بنك الاستيراد والتصدير الاميركي والبنك الاوربي للاستثمار
ومن البنوك المالية والصناعية الاميركية والالمانية كما عمدت الى اشراك الشركات

الاميركية والاوربية في راسمالها كما ستري ذلك بالتفاصيل فيما بعد .

السوق المالية للفرنسية ودورها في تمويل الاستثمارات البترولية في الجزائر

ان اكتشافات النفط كما رأينا سابقاً يتطلب مزيداً من الاستثمارات لتطوير وتوسيع الحقول ، وبناء مراكز التجميع والحزن والأفليب اللازمة للنقل الى غير ذلك من امتلاك أجهزة وآلات جديدة مرتفعة الثمن .

كان على الدولة (الحزينة الفرنسية ، والحزينة الجزائرية) بعد عثور الشركات العامة على النفط في كل من حاسي مسعود والعجيلية ان تواجه برامج استثمارية أوسع مما كانت تتوقعه (بموجب الخطة الخمسية الاولى) في الوقت الذي كانت فيه الوضعية المالية الفرنسية في تدهور مستمر ، تزيد بها النفقات الحربية المتزايدة في الجزائر حدة وتعقيداً فالحزينة الفرنسية التي كانت تبتلع الحرب الجزائرية ثلاثة أرباع مواردها المالية ، لم تعد قادرة على توفير المال اللازم للاستثمارات الجديدة ، ولذلك نجد السلطات المالية الفرنسية تنجد الى فسخ المجال الى الرأسمال الخاص ، لمواصلة مابدأت به ، الى تشجيع الراساميل الاجنبية (العامة والخاصة) للحصول على موارد مالية جديدة تساعد على الخروج من الازمة النقدية التي كانت تعاني منها ، فتراها بهذا الصدد تقدم كل التسهيلات والضمانات للاستثمار الخاص الفرنسي والاجنبي فأصدرت قانون النفط الصحراوي الذي يحدد العلاقة بين الشركات والدولة . وقدمت الضمانات اللازمة للرسميل الاجنبية بعد اتفاقات مع المانية الغربية والولايات المتحدة لتنظيم حربية تنقل الراساميل بينها كما قامت الدولة بضمان القروض التي تعقدها الشركات البترولية الفرنسية مع البنوك الدوائية او البنوك المالية الاجنبية الخاصة (مثل القرض الذي عقدته الشركة الوطنية مع بنك موسيربي عام ١٩٦٠) .

وسنحاول فيمايلي تتبع هذا التحول في طبيعة الاستثمارات البترولية في الصحراء ، وذلك بعرض نشاط السوق المالية الفرنسية ، وردود الفعل فيها تجاه

الاستثمار البترولي . وعرض تدفق الرساميل غير الفرنسية لتمويل الاستثمارات في الصحراء بعد ذلك .

بعد عام ١٩٥٦ بدأت الدولة تقوم بمحاولات عديدة لحل الادخار الخاص على مواصلة المجهود الاستثماري الذي كانت قد بدأت منذ عام ١٩٤٨ والذي بدأ يعطي ثماره الاولى في فرنسا وفي الجنوب الجزائري . فتراها تقوم في هذه الفترة باصدار قرض عام على شكل سندات تحمل فائدة سنوية ، يكتب فيها جمهور المدخرين ، كما تراها تقوم بتنازلات عن بعض مساهمتها في الشركات العامة العاملة في الصحراء لصالح اصحاب الرساميل الخاصة ، او تقوم ببيع الاسهم التي فلكتها بعض المؤسسات العامة في الشركات البترولية كما قامت بتشجيع البنوك المالية على تكوين شركات للاستثمار البترولي (على شكل مساهمات في رأسمال الشركات الجديدة وتقديم القروض المالية للشركات البترولية الخ ...)

وحتى هذا الحين ، لم تهتم السوق المالية الفرنسية (سوق الاسهم والسندات المالية المتداولة بين الجمهور) بالاستثمارات النفطية ، حيث كانت تدخل الدولة المباشر والاشراف على تطوير العمليات الاولى - هذا التدخل الذي كان بدوره نتيجة لعدم اهتمام الرأسمال الخاص بتطوير الصناعة النفطية الفرنسية - للبحث عن النفط بمساهماتها في رساميل الشركات الاولى وتحويلها بالرساميل اللازمة والى غير ذلك من الاشراف الاداري والفني ، أضف إلى ذلك أن الرأسمال الخاص (الذي لا يقدم على الاستثمار الا توقعاً لربح كاف ومضمون) لم يكن ليجد في الصحراء ضمانات كافية للربح نظراً لما كانت عليه المعلومات الجيولوجية الصحراوية في البداية وشيوع الفكرة القائلة بعدم وجود المواد الهيدروكربونية في فرنسا ومناطق ماوراء البحار ، بين الاوساط الصناعية والمالية في فرنسا . بل وحتى مع ظهور النتائج الاولى عام ١٩٥٠ والتي دلت على امكانية وجوده ، فإن المشاريع البترولية التي

تتطلب استثمارات ضخمة غالباً ما تجدد لفترة طويلة قبل ان تبدأ بدر الارباح الكافية . لم تغير الرأسمال الخاص الفرنسي على الاهتمام بها والانتهاء اليها .

لهذه الاسباب كلها نجد الرأسمال الخاص في هذه الفترة يحجم عن الاندفاع لتحويل هذه الاستثمارات ولكن منذ عام ١٩٥٦ (تحت ضغط الاحداث العالمية والاكتشافات الصحراوية) بدأت هذه النظرة تتغير بالتدريج منذ اكتشاف شركة اسو الفرنسية (وهي متفرعة عن الشركة الاميركية الكبيرة اسو ستندارد) في منطقة برانتيس في فرنسا ، واكتشاف عدة شركات أخرى فرنسية ، لآثار النفط وحقول للغاز الطبيعي في جنوب الجزائر .

بعد هذه الفترة بدأت البورصة ، توجه اهتمامها اكثر فاكثرا الى مايجري في قطاع البترول والغاز الطبيعي ومع دخول أسهم البترول التي أصدرتها شركة اسو الفرنسية والنجاح الحارق للعادة الذي لاقته هذه الاسهم لدى المدخرين ، اصبح هذا الاتجاه للبورصة الفرنسية يزداد كل يوم خاصة مع نهافت المدخرين المتوسطين والصغار تحت ضغط الدعاية المحومة التي شنتها الاوساط الحكومية الفرنسية وارباب الرأسمال الفرنسي الى أن بلغ قمته في سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . وفي هذا الجو المحموم الذي سيطرت فيه حمى النفط على بورصة باريس ، والسوق المالية الفرنسية ادخلت الاسهم الاولى التي أصدرتها الشركات الاستثمارية الخاصة بالبترول على رأسها البديتي والتي نهافت عليها المدخرون الصغار بحيث نجدها بعد سبعة ايام من دخولها الى البورصة تصبح موضع مضاربة حادة ادت في بعض الاحيان الى مضاعفة اسعارها بعشرة أضعاف قيمتها الاسمية .

وبهذا خرجت بورصة باريس من موقفها المتحفظ الذي كانت تقفه تجاه نفط الصحراء والاكتشافات المتزايدة في الجزائر والتي تصل اخبارها الى البورصة باستمرار واطمئنان الرأسمالين الفرنسيين بعد التخوف الذي ساورهم من مغبة نجاح الجبهة

الشعبية اليسارية في الانتخابات ، والسياسة المالية الجديدة التي اتخذتها الحكومة الملائمة لهم ، من حيث تشجيع الشركات البترولية الفرنسية الكبيرة على ترفيع رأسمالها الاجتماعي والذي يعني توزيع اسهم مجانية جديدة على مساهميها ، عاد التقارب في اسهم البترول في البورصة من جديد جداراً وراءه الادخار الخاص لضمه بهذه الاسهم وزاد هذا التضارب في الاسابيع الاولى من شهر تموز حيث بدأت اخبار اكتشاف حقل حاسي مسعود في الصحراء الذي تملك فيه الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر نسبة ٥٠٪ تصل الى البورصة مما ادى الى تجديد نشاط البورصة في قطاع البترول ونماقت المتضاربين على اسهم هذه الشركة .

هذا هو الوضع الذي كانت عليه اسهم البترول في بورصة باريس عند نشوب أزمة قناة السويس - حيث قامت الجمهورية المصرية انذاك بتأميم شركة قناة السويس في ٢٣ تموز ١٩٥٦ وبعد فشل الاعتداء الثلاثي - الانكلز - فرنسي - الاسرائيلي على الجمهورية المصرية ووقف شحن النفط العربي عبر قناة السويس ، بدأت الانظار تتجه نحو شمال افريقيا وبصورة خاصة الى الجنوب الجزائري .

لقد تجملت في هذه الفترة كل العوامل اللازمة لاقامة الرأي العام الفرنسي والرساميل الخاصة الى الاهتمام بنفط الصحراء ، فبعد سد قناة السويس ونسف انابيب بترول العراق في سوريا اضطرت فرنسا الى فرض التقشف على استهلاك المنتوجات البترولية ، بالإضافة الى ارتفاع أسعارها وقيام « السوق السوداء » وتطبيق نظام البطاقات الى غير ذلك من العوامل التي تساعد على انتشار شعار « البترول الفرنسي » الذي كانت تالوح به الحكومة الفرنسية ، هذه كلها عوامل كانت تشجع الرساميل الفرنسية في المغامرة في البحث عن البترول وشراء اسهم الشركات الجديدة التي تأسست لهذا الغرض أو المساهمة في رأسمالها ، عرفت بورصة باريس حركة محومة منقطعة النظير على الاسهم البترولية .

كانت الشركات العاملة في الصحراء في هذه الفترة تقوم بأعمال توسيعية كبيرة لتحديد حقولها ومواصلة حفر المناطق المستشفقة ، وتجهيز حقولها للإنتاج وبناء وسائل النقل ، بما كان يتطلب منها مزيداً من الاستثمارات لم تكن متوافرة لديها بما اضطرها لأخذ القمم الأكبر منها من السوق المالية الفرنسية . وافتتحت هذه الحلقة الجديدة ، الشركة الفرنسية للبترول التي طلبت من مساهميها مبلغ ١٥ مليار فرنك في آذار ١٩٥٧ لغرض تنفيذ برنامجها الاستثماري الجديد لتطوير حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل . فاصدرت اسهما جديدة تحمل فائدة ثابتة بنسبة ١٠٠ ٪ على قيمتها الاسمية ، وقد اقبل عليها جمهور المدخرين اقبالاً كبيراً بما أدى إلى رفع أسهم هذه الشركة (كانت قيمة الاكتتاب في هذه الاسهم بحوالي ٣٩ ألف فرنك) إلى حوالي ٥٧ ألف فرنك . وفي نفس الوقت كانت الشركات الاستشارية . الجديدة (كوفريت ، وفتريب) (التي تتمتع بامتيازات مالية كبيرة والتي كانت الغرض من تأسيسها هو أخذ المصاحبات في رساميل الشركات البترولية القديمة والجديدة التي بلغ مجموعها في ١٩٥٨ حوالي ٥٠ شركة) تدخل بورصة باريس قامت هذه الشركات منذ تأسيسها بضاعفة رأسمالها إلى ثلاثة أضعاف تقريباً ضمن ٧ مليارات من الفرنكات رفعت شركة كوفريت رأسمالها إلى ١٢ ملياراً من الفرنكات على شكل اسهم قابلة للتداول في البورصة ، وزعت على مساهميها الاصليين حسب مساهمتهم . كما قامت شركة وفتريب برفع رأسمالها من ٨ مليار فرنك إلى ٢٤ مليار فرنك .

وقد لاقت أسهم هاتين الشركتين نجاحاً باهراً في السوق المالية . فمن ٣٠٤٥٠ فرنك (في ١٢/٣/٥٥٧ ارتفعت قيمة الأسهم لشركة كوفريت في بداية عام ١٩٥٨ إلى ٦٧ ألف فرنك . ومن ٢٦ ألف فرنك ، ارتفعت قيمة أسهم شركة وفتريب لنفس الفترة إلى ٥٧٩٠٠) بما في ذلك حقول الاكتتاب .

وعلى غرار هاتين الشركتين تأسست شركتان أخريان وهما شركة جنوب ،

وريفرانس أصدرت أسهما تباع للجمهور عن طريق الاكتتاب فاصدوت الاولى
اسهما (تحمل قيمة اسمية قدرها ١٠٠ فرنك) بقيمة ٤٨٠٠ مليون فرنك والثانية
أصدرت اسهما بقيمة ١٤ مليار فرنك ، كما قامت في هذه الفترة شركات مالية
أخرى مثل ميزانكريب وكويريكس واورافريب ، باصدار سندات بقيمة ٢٢
مليار فرنك ، اكتب فيها شركات التنقيب عن البترول ولم تبع للجمهور وهكذا
نجد حوالي ١١٠ مليار فرنك أصدرت على شكل أسهم وسندات بترولية في عام
١٩٥٧ أي حوالي نصف مجموع السندات والاسهم الفرنسية المصدرة في هذا العام
التي بلغت قيمتها حوالي ٢٣٥ مليار فرنك .

تواصلت هذه النشاطات المالية في بورصة باريس واستمر ارتفاع قيمة الاسهم
البترولية حوالي عام ١٩٥٧ فكانت البورصة تستجيب لكل الاخبار الواردة من
الصحراء التي بلغت في هذه السنة قيمة الاكتشافات البترولية ، فنجد مثلاً قيمة
اسهم الشركة الفرنسية للبترول ترتفع الى حوالي ٩٥ الف فرنك ، بعد الاعلان
عن بدء الانتاج في البئر الثالثة في حقل حامي مسعود .

إن هذه السنة كانت السنة الذهبية لبورصة باريس في قطاع البترول فلقد
بلغ الرقم القياسي لقيمة أسهم البترول (على أساس ١٩٤٩ - ١٠٠) رقم ٨٠٠
عام ١٩٥٦ ليقفز الى ١٣١٧ في هذه السنة (١٩٥٧) أي أن هذا الرقم القياسي
يسجل ازدياداً بحوالي ٦٠٪ عن السنوات الماضية ، وترى قيمة الاسهم البترولية
الاجمالية المتداولة في البورصة تبلغ حوالي ١٣٩٥ مليار فرنك من مجموع ٤٦٠٠
مليار فرنك ، مجموع القيمة المتداولة في البورصة .

إلا أن هذا الاتجاه بدأ يتغير منذ اواخر عام ١٩٥٧ بسبب السياسات المالية
التي اتبعتها الحكومات التالية من اصدار القروض ورفع الضرائب على الارباح ،
الخ . وزاد هذا الاتجاه حدة ، الوضع السياسي غير المستقر في فرنسا وانها

الجمهورية الفرنسية الرابعة . وشبه الانهيار القوي الذي كان يحدث فرنسا مما أدى إلى اضطراب شديد في سوق الاسهم البترولية في البورصة الفرنسية .

واستمرت حالة الاسهم البترولية في بورصة باريس على هذا الوضع طوال عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٥٩ ، فانها لم تخرج من ركودها .

وحتى بعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في عام ١٩٥٩ فان قيمة الاسهم البترولية في البورصة لم تستطع استعادة قوتها التي كانت عليها سنوات ٥٦ - ٥٨ ولكن هذه الفترة كما ستري كانت نقطة تحول لصالح الرأسمال غير الفرنسي لتثبيت أقدامه في بورصة باريس .

يمكننا بعد أن رأينا ردود الفعل في البورصة الفرنسية خلال هذه السنوات الثلاث أن نلقي نظرة على مساهمتها في الاستثمار البترولي .

تمكنت الشركات البترولية الفرنسية من الحصول على حوالي ٢٧ مليار فرنك عام ١٩٥٧ ولكنها لم تحصل إلا على ٢٢ مليار فرنك عام ١٩٥٩ . فقط .

إن عام ١٩٥٩ الذي حدث فيه أحداث هامة بالنسبة لصناعة البترول كان بداية لتقلع الرساميل غير الفرنسية لصناعة النفط الجزائرية . فالتطورات السياسية التي بدأت تتخذها الحكومة الفرنسية لانتهاء الحرب الجزائرية وإصدار الحكومة الفرنسية لقانون النفط الصحراوي ، وعقدها اتفاقيات حرية تنقل الرساميل مع كل من امريكا ، والمانيا الغربية وقيام الحكومة الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك ، كل هذه كانت عوامل شجعت الرساميل الاميركية والالمانية والاطالية على المساهمة في رساميل الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية وتكوين شركات جديدة للقيام بالتجري والبحث عن البترول في الجزائر .

(الاستثمارات الأجنبية - غير الفرنسية - تغزو الجزائر)

كان المبدأ الذي اعتمدت عليه السياسة البترولية الفرنسية منذ اكتشاف البترول هو تحقيق الحد الأقصى من استغلال واستعمال هذا البترول ، بحيث يسمح لها بالتخلص من اشراف الشركات الاحتكارية البترولية في كل مراحل الصناعة النفطية ، من الاستخراج الى التوزيع ، الشيء الذي يساعد على تحقيق العيب الثقيل الذي يعانيه ميزان المدفوعات الفرنسي من خروج العملات الخارجية أي أن هذا البترول سوف يسمح لفرنسا من تعويض البترول الذي تدفعه بالفرنك . وهكذا فإن تطوير انتاج البترول في الصحراء يقلل من الاعتماد (شبه الكلي) على نفط الشرق الاوسط وبناء على كل ذلك كان الرعيون الفرنسيون حتى عام ١٩٥٧ يصرون ويؤكدون على أن في مقدور فرنسا أن تقوم وحدها بالجهود الاستثنائية اللازمة للتنقيب واستخراج ونقل بترول الصحراء . الا انه ما أم بدأ الانتاج يصبح حقيقة في الصحراء الجزائرية حتى بدأت الاوضاع الفرنسية تتخلل عن هذه الشعارات لتتوح بضرورة اقتسام موارد الصحراء الجديدة مع الحلفاء والدول المجاورة للصحراء . فالشعار الرسمي الذي رفع في هذه الفترة هو « انت على فرنسا أن تجتنب نفسها من اثنية عمياء لان الصحراء تبهم كل العالم الحر » ولهذا أصبح من واجب فرنسا أن تعمل على فسخ المجال للشعوب الاوربية والوحدة الاطلسية والمجموعة الافريقية المتماهمة في هذه الثروة ولكن هذا يوجب على الحلفاء أن ينظروا الى الواقع الفرنسي في هذا الشأن .

فالرعيون الفرنسيون الذين كانوا يواجهون في هذا الوقت فشلهم في حل القضية الجزائرية ، وتردى الوضع السياسي والاقتصادي والمالي في فرنسا وجدوا أنه من المفيد تشجيع الراسمائل الامريكية للاشتراك مع الراسمائل الفرنسية

انطور الصناعة البترولية في الجزائر وفرنسا . حيث أن هذا الاشتراك وما يخلقه من مصالح مشتركة يكسب فرنسا تأييد الشركات البترولية الاميركية ، ولهذا نجد الصحافة الرسمية الفرنسية ترحب بدخول الشركة ستندازداويل « الى الصحراء » . واعتبرت هذا الدخول على أنه يقوي في فرنسا الصحراء مادام يشرك حلفاء فرنسا في الدفاع عن المصالح المشتركة .

وإلى جانب هذه الاسباب التي دفعت بفرنسا لفتح أبواب الصحراء الجزائرية للاستثمارات الاجنبية الاوروبية والاميركية فإن دخول هذه الشركات يمكنها من الحصول على الخبرة الفنية التي تتمتع بها الشركات الاجنبية الفنية بالتجارب في صناعة البترول ويحلب لها المساعدات التقنية التي اصبحت ضرورية لتطوير الاكتشافات .

ومن جهة أخرى فإن تدويق البترول الصحراوي كان من أهم العوامل التي دفعت بفرنسا الى اشراك الراسمائل الاجنبية خاصة الاميركية ، والبريطانية في الصحراء (وأنه حتى مع افتراض أن البترول الصحراوي يجب أن يسد قبل كل شيء الحاجة الفرنسية الا ان السوق الفرنسية نفسها محتكرة من قبل الشركات البترولية الكبرى الاميركية والبريطانية) بالإضافة الى حاجة هذا البترول لاسواق خارجية في المستقبل ولهذا فإن اشراك الشركات البترولية الاحتكارية اصبحت في نظر السلطات الفرنسية ضرورية في مجال استثمار الصحراء .

فالحكومة الفرنسية ادركت ان هذه المشاكل لا يمكن حلها الا بلجوءها الى شركات كبيرة لها القدرة والسيطرة على صناعة التكرير الفرنسية والاوروبية على السواء . كما ان هذه الشركات جديدة بمواصلة الجهود الاستثنائية الضخم الذي يتطلبه تطوير صناعة النفط في الجزائر .

ان هذا التحول في اتجاه السياسة الفرنسية تجاه الاستثمار الاجنبي في الصحراء الجزائرية بدأ يظهر بصورة جلية في عام ١٩٥٨ ففي هذه السنة نجد الشركات

غير الفرنسية تحصل على أغلبية التراخيص الممنوحة للتنقيب ضمن مجموع التراخيص السبعة الممنوحة للشركات البترولية في فبراير ١٩٥٨ كانت شركة شل وشركة البترول البريطانية ، شركة ستين برفيز وشركة فليبس الأمريكيتين تتمتع بأغلبية هذه التراخيص التي اشتركت فيها مع شركات فرنسية .

ومن مجموع الاثني عشر ترخيصاً الذي منحتة الحكومة الفرنسية في ايلول ١٩٥٨ نجد الشركات الاجنبية الأخرى تعمل فيه مع الشركات الفرنسية .. فنجد شركة سنكيرا ونيموننت - Nemoonnt - cutirpuice الأمريكيتين ونجد شركة البترول البريطانية وشركة ستين برفيز وفليبس وشركة دلهي الهندية وستندارد اويل اف انسديانا الاميركية وشركة اسوينا الإيطالية ومجموعة شل وشركة ستندارد اويل اف نيوجورسي تحصل على أغلبية هذه التراخيص أما الشركات الفرنسية فلا تسيطر إلا على القليل منها .

قانون النفط الصحراوي .. وازدياد الاستثمارات الاجنبية في صحراء الجزائر

في أواخر عام ١٩٥٨ اصدرت الحكومة الفرنسية قانون النفط الصحراوي الذي ينظم العلاقة بين الحكومة والشركات صاحبة الامتيازات ضمن قاعدة اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات والحكومة لمدة ٢٥ سنة .

وقد لاقت الأوساط الصناعية والمالية الاجنبية صدور هذا القانون بارتياح بالغ فزاعوا . بعد ذلك تنهافت على الاستثمار في الصحراء ، وفرنسا (تميزت سنوات ١٩٥٨ - ١٩٥٩ باقدام الاحتكارات المالية الاميركية والاوربية على شراء الاسهم الفرنسية خاصة بعد التأكيد من مغام الصحراء) . فلقب جاء في تقرير المجلس الاقتصادي الفرنسي لعام ١٩٥٩ ان الاستثمارات الاجنبية في فرنسا ازدادت في الاشهر الاولى الثلاثة من هذا العام حين بلغ مجموعها ٢٢١ مليون دولار أي مايعادل ١٦٥ مليار فرنك فرنسي ، وازدادت هذه الاستثمارات الى شهر يوليو ١٩٥٩ حتى بلغت ٣٣٨ ١/٢ مليون دولار مايعادل ٢٦٥ مليار فرنك

فلقد إزدادت الرساميل السويسرية المستثمرة في فرنسا من $1\frac{1}{4}$ مليون دولار في ١٩٥٩/٦/٣٠ الى ١٦٨ مليون دولار ١٩٥٩/١٠/٣٠ أما الرساميل الالمانية المستثمرة فانها إزدادت من $1\frac{1}{2}$ مليون دولار الى ٢٣/٩٧ مليون دولار لنفس الفترة والرساميل الاميركية المستثمرة في فرنسا إزدادت من $4\frac{1}{2}$ مليون دولار الى ٦٩٥٤٧ مليون دولار لهذه الفترة .

ان هذه الاستثمارات كانت موجهة بصورة رئيسية الى صناعة النفط بصورة مباشرة او غير مباشرة . حيث تراها كانت تتم على شكل مساهمات في رساميل الشركات البترولية او شراء اسهمها في البورصة الفرنسية .

ان العوامل التي أدت الى هذا الازدياد في الاستثمارات الاجنبية في فرنسا عديدة ومن أهمها ، ان شراء الاجانب للاسهم وقيم الممتلكات العقارية الفرنسية او الاسهم في البورصة الفرنسية لاتخضع لأي رقابة قانونية ، لأنه لايتطلب أي ترخيص خاص من السلطات المالية الفرنسية . غذا الى جانب كون السلطات المالية والبترولية في فرنسا كانت تبذل في هذه الفترة قصارى جهودها لأغراء الرساميل الاميركية والاوربية للاستثمار في فرنسا وخاصة في قطاع البترول .

فترى مكتب البحث عن البترول الحكومي يوسع الترخيصات التي كانت يقدمها الى الرساميل الاوربية والاميركية فقام بتقديم العروض الكثيرة للشركات الاميركية والالمانية الغربية ، فتجده يشترك مع ستندارد اويل اف نيوجرسي ومع الشركة الالمانية (الفرات) التي تعتبر من اكبر الشركات الالمانية المهمة بشؤون البترول . حيث فلنك معملين للتكرير في المانيا كما تشترك مع الشركة الابطالية ابف التي تسيطر عليها المجموعة الاحتكارية ايديسن .

ان دخول الشركات الاميركية والالمانية كان نقطة تحول بالنسبة لأشتراك الرأسمال الاجنبي (غير فرنسي) في استثمار الصحراء خاصة وانه قد تم بعد هذا الدخول اندماج ١٨ بنكاً « فرنسياً ومانياً لأجل المساهمة في الشركات البترولية

الصغيرة ، كما تم من جهة أخرى عقد اتفاقية بين الحكومة الاميركية والحكومة الفرنسية لتشجيع حرية استثمار الراساميل وتنقلها بين البلدان .

وبما نجدد الاشارة اليه ، انه لم يوقع على أية اتفاقية من هذا النوع بين فرنسا واميركا منذ عام ١٧٧٨ حيث كان التعامل يجري بين البلدين على اساس العرف . الا انه بعد ازدياد الراساميل الاميركية المنتشرة في منطقة الفرنك ، وخاصة في البلدان الخاضعة لفرنسا اصبحت مثل هذه الاتفاقية ضرورية بالنسبة لهذه الراساميل نظراً لعدم الاستقرار المالي الذي كانت تعاني منه فرنسا في تلك الفترة .

وقد احتوت هذه الاتفاقية على عشرة مواد ، وبروتوكول حددت فيها الشروط والضمانات التي تخص اقامة الاشخاص والمؤسسات والشركات في كل من البلدين . وان اهم مواد هذه الاتفاقية هي المواد الثلاثة الاولى التي تبين بصورة واضحة مساعدة اميركا للجمهورية الفرنسية للخروج من الازمة الاقتصادية التي سببها الحرب الجزائرية وذلك عن طريق القروض المالية وتشجيع الراساميل الخاصة على المساهمة في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية .

فلقد نصت المادة الاولى من هذه الاتفاقية على ان كلا البلدين يقبل بمعاملة مواطني وشركات البلد الآخر معاملة مماثلة لتلك المعاملة التي يمنحها لمواطنيه انفسهم فيما يخص بنشاطاتهم التجارية والصناعية والمالية .

اما المادة الثالثة ، فانها نصت على اهمية تنقل الراساميل الاستثمارية بين البلدين ، وضرورة مراعاة القانون الدولي في معاملة وحماية الاشخاص ، والممتلكات والمصالح التي تعود الى مواطنيهم .

ان هذا الانجاء الذي بدأ يتضح عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ اصبحت في السنوات التالية اكبر وضوحاً بحيث ان الراساميل الاميركية والاوروبية والالمانية بصورة خاصة ، وجدت الضمانات الكافية للاستثمار في منطقة الفرنك . خاصة في البحث

واستخراج البترول في الجزائر والمناطق الافريقية الأخرى مثل القابون وموريطانيا .. الخ .

والجدول التالي يبين لنا الاستثمارات الاجنبية في منطقة الفرنك وازديادها باستمرار في سنتي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

(جدول يبين الرساميل الاجنبية المستثمرة في فرنسا)
« بلايين الدولارات »

١٩٥٩	١٩٥٨	مصدر الرساميل
١٦٨/٠٤	٢٣/ ٥	سويسرا
٦٩/٤٨	٤٩/٣١	اميركا
٣٧/٧٨	١/٧١	دول اليو كس
٢٣/٩٧	٧/ ٧	المانيا الفيدرالية
٣٠	٩/٩٥	البلاد المنخفضة
١٦/٦٩	٩/٦٩	المنطقة الاسكندنافية
٥/١٧	٠/٩٠	كندا
٣/٥٥	٢/٠٢	ايطاليا
٣/٦٨	١/٩٢	دول مختلفة

جريدة لوند الفرنسية بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٥٩ -

لقد سبق لنا ان نتحدثنا عن مكتب البترول الحكومي ، ودوره في اخراج الصناعة النفطية الجزائرية الى حيز الوجود ، كما رأينا الطرق والاساليب التي اتبعها في تنفيذ البرامج التي وضعت له في ميدان الصناعة النفطية ، ورأينا الدور الذي لعبته الخطط الخمسية التي وضعها واشرف على تنفيذها في تطوير هذه الصناعة وارساء اساسها كما رأينا بعد ذلك تطور اعمال الكشف والحفر والنتائج الاولى التي ادت اليها هذه الأعمال . وبعد ان رأينا مصادر الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة من مراحل تطورها المختلفة . . . سنحاول في الصفحات القادمة ان نبين مقدار مساهمة كل من هذه المصادر في الجهود الاستثمارية الذي تطلبه هذا التطور والمبالغ المستثمرة ، وتوزيع هذه الاستثمارات على القطاعات المختلفة لصناعة النفط وتطورها .

ان الخطط الخمسية التي وضعها مكتب البحث عن البترول للبحث واستخراج المواد الهيدروكربونية كانت الاطار الاساسي الذي تطورت فيه الصناعة النفطية ولهذا سنحاول عرض هذه الخطط الخمسية ، وتتبع تطور الاستثمارات التي سمحت ، لصناعة النفطية في الجزائر ان تقفز هذه القفزة الكبيرة لتصل الى ما هي عليه اليوم . ونحقق هذه النتائج الباهرة خلال فترة وجيزة لم تتجاوز خمس عشرة سنة .

أولاً - الخطة الخمسية الاولى ١٩٤٦ - ١٩٥١

ان هذه الخطة كانت تهدف لتنظيم جهاز الكشف والتقني والقيام باعمال الكشف الجيولوجي الأولية . ولهذا نراها اول ما قامت به هو العمل على تأسيس شركات بترولية وتشجيع تأسيس مثل هذه الشركات للقيام باعمال الكشف والتقيب .

ففي هذه الفترة أسست الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي لعبت دوراً رئيسياً في اخراج صناعة النفط في الجزائر الى حيز الوجود ، ومن بعد في تطويرها .

قدرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الخطوة الاولى ببلغ ٥٦ مليار فرنك
بقية (عام ١٩٤٧) أي حوالي ٤٥٠ مليار بقية ١٩٥٨ . وكانت حوالي ٥٠٪ من
هذا المبلغ مخصصة للجزائر وبلغت المصروفات على الكشف والحفر عام ١٩٤٥ -
١٩٤٦ حوالي ٨ / ٢ مليار فرنك .

وقد كانت هذه الخطوة الاولى ، خطة دراسية شاملة لتنظيم الكشف وتكوين
الشركات ، التي كانت تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ برنامج الخطوة . ولهذا
يحدد الخطوة الثانية تعمل على ضوء النتائج الجيولوجية التي حصلت عليها من خلال
تطبيق الخطوة الاولى .

الخطة الخمسية الثانية - ١٩٥١ - ١٩٥٥

ان هذه الخطوة اعتمدت بدورها على الرساميل العامة الى درجة كبيرة الا
اننا نلاحظ في هذه الفترة ان الرساميل الخاصة بدأت تتم بالاستثمارات في صناعة
البتروول ، اذ تأسست شركة التنقيب واستغلال البتروول في الصحراء وشركة البتروول
الجزائرية بالاشتراك بين الرساميل العامة والرساميل الخاصة الاجنبية - مجموعة
شل - والشركة الفرنسية للبتروول في الجزائر . التي اسسها شركة البتروول الفرنسية
التي تملك ٨٥ ٪ من رأسمالها ، بالاشتراك مع شركات فرنسية خاصة أخرى .

بلغت الاستثمارات في هذه الفترة . حوالي ٤٠ مليار فرنك ساهمت الرساميل
العامة بنسبة ٦٩ ٪ منها والرساميل الخاصة ساهمت بنسبة ٣١ ٪ (وكانت نسبة
١٢ ٪ منها تعود الى مساهمات الرساميل الخاصة الاجنبية) .

ان الخطوة الثانية اعتمدت كما رأينا سابقاً بتطور عمليات الكشف والتنقيب
المكثفة فنجد توزيع هذه الاستثمارات على السنوات الخمس المشمولة
بالخطوة كالآتي :-

الاستثمارات في عمليات الكشف والحفر في الجزائر

(من ١٩٥١ - ١٩٥٥ - بلايين الفونكات) (قيمة ١٩٥٩)

السنوات	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥
أعمال الكشف الجيولوجي والجيوفيزيائي وحفريات الاستخراج وتجهيز الحقول ... الخ .	٣١٠	٩٤٠	٣٧٨٠	١٠٠٨٠	١٣٣٣٠

المصدر - الصحراء - كراسات مجلة بياف الفرنسية - كراسة رقم ١

فبراير - مارس ١٩٦٠

كما نلاحظ من هذا الجدول ان سنوات ما بعد ١٩٥١ رأّت تطوراً وتوسّعاً كبيرين في اعمال الكشف والحفر فتجد الاستثمارات تزداد من ٣١٠ مليون فرنك عام ١٩٥١ الى ١٣ مليار فرنك عام ١٩٥٥

وفي الواقع ان هذه الخطوة قد اهتمت بالتأكد من المعلومات الجيولوجية التي حصلت عليها الخطوة الاولى وتوسيع أعمال الكشف ، كما شهدت تكوين شركات جديدة للقيام بالبحث عن البترول ، خاصة وان النتائج التي اظهرتها الدراسة الجيولوجية لطبقات الأرض في الصحراء الجزائرية واكتشافات حقول الغاز الطبيعي كانت دلائل مشجعة لتكوين شركات جديدة وبدأت في هذه الفترة خرافة عدم ملائمة التركيبات الجيولوجية علاوة لتراكم النفط في الجزائر تنهار شيئاً فشيئاً أمام الحقائق الجيولوجية التي اثبتتها عمليات التحري والحفر . وما

ان حل عام ١٩٥٦ مع وضع الخطة الخمسية الثالثة حتى بدأت الجهود الكبيرة (التي بذلتها الشركات البترولية الأولى بمساعدة مكتب البحث عن البترول) تعطي ثمارها . وبدأت اخبار اكتشاف حقول النفط تنهل على المكاتب المركزية للشركات .

كان أهم ما يميز هذه الخطة هو التغير الذي بدأ يحدث بالنسبة لمصادر الاستثمارات النفطية . ففي بداية هذه الخطة نرى انه بعد ان كانت هناك وخلال فترة الخطة الأولى خمس شركات بترولية في الصحراء . . أصبحت حوالي ٢٥ شركة تعمل في ميادين الكشف والتعدي عن البترول في الصحراء ، نول من مصادر مختلفة .

وقد أرصدت هذه الخطة حوالي ٣١٠ مليار فرنك تستثمر خلال سنوات الخطة الخمسة . . وكان يتوقع كذلك زيادة في مساهمة الرأسمال الخاص الفرنسي . . والاجنبي في تمويل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة . فكانت الراسمائل العامة تكون حوالي ٥٠ ٪ من مجموع الاستثمار وان نسبة ال ٥٠ ٪ الباقية تساهم بها الراسمائل الخاصة .

وكانت مصادر الاستثمارات في هذه الخطة كالآتي :

- ٢٥ مليار فرنك تساهم بها الراسمائل الفرنسية الخاصة .
- ٢٥ مليار فرنك تساهم بها الراسمائل الفرنسية للبترول .
- ٣٥ مليار فرنك تساهم بها الراسمائل الاجنبية .
- ١٦٥ مليار فرنك تساهم بها الراسمائل العامة .

وكانت قد وزعت هذه الاستثمارات على العمليات المختلفة في سنوات الخطة كالآتي :

(جدول الاستثمارات البترولية في السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦١)

« بلايين الفونكات قيمة ١٩٥٩ »

السنوات	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
مصرفات الكشف الجيو لوجي الجيوفيزيائي والحفر والاستخراج... الخ .	١٧٥٣٠	٢٤٤٦٠	٢٩٩٢٠	٤٠٠٠٠	
مصرفات الاستغلال وحفريات تجديد الحقول وبنىكات التجميع واستثمار الحقول .	١٤٧٠	١٠٦٠٥	٣٢٥٥٠	٥٣٠٠٠	
النقل		١٦٨٠	١٣٨٦٠	٥٨٠٠٠	
المجموع	١٩٠٠٠	٣٦٦٤٥	٧٦٣٣٠	١٦١٠٠٠	

المرجع السابق

ان هذه الحطة تميزت بتوسع أعمال البحث والحفر ، وقدم رساميل وشركات جديدة للتقيب والاستخراج والتنقل والاستثمار . ففي هذه الفترة نرى إزدياد الرساميل الخاصة الاجنبية خاصة منذ نهاية ١٩٥٩ ، حيث بدأت الرساميل الخاصة الفرنسية تتجه عن استثمار المزيد من الأموال في البترول بعد الازمة الحادة التي لافتها الاسهم البترولية في البورصة الفرنسية .



CLIQUE 8.2.11

SOUDEUSE OIL BIPES A AMENAS

كما انه في هذه الحطة بدئ في بناء جهاز الاستخراج والنقل وبدأت بعض الشركات بالاستخراج وتصدير ناتجها الى فرنسا بواسطة النقل في القطارات . ومع عام ١٩٦٠ نجد الرساميل الاجنبية تتوغل بصورة كبيرة .. ولهذا فاننا سنبحث هاتين السنتين الاخيرتين بمعزل عن الحطة ونحاول دراسة الاستثمارات بالتفصيل خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ .

جدول يبين الاستثمارات البترولية من ١٩٤٦ الى ١٩٦٠

الاستثمارات البترولية في الجزائر لفترة ١٩٤٦ - ١٩٦٠
(حسب قيمة الفرنك الحالية)

النسبة المئوية من مجموع الاستثمارات	المبلغ بلايين الفونكات	القطاعات المختلفة
٤ %	٨٧	الجيولوجيا
٤٠ %	٨٠٠	الجيوفيزياء
٥٦ %	١١٢٧	الحفريات
	٢٠١٤	المجموع

الاستثمارات حسب المتر المحفور للتنقيب : ٣٠٢٠ فرنك جديد .
الاستثمارات والتنقيب بحسب الطن السنوي لانتاج النفط ١١٠ فرنك جديد .
الاستثمارات والتنقيب بحسب الطن المكتشف والممكن استخراجه ٢ فرنك جديد

الاستثمارات الاجمالية لفترة ١٩٤٦ - ١٩٦٠
بلايين الفرنكات الجديدة

النسبة المئوية	المبلغ	القطاع
٤٣	٢٠١٤	التنقيب
٣٢	١٥٠٣	الانتاج
٢٥	١١٩٠	النقل
	٤٧٠٧	المجموع

الاستثمارات حسب الطن السنوي لانتاج النفط
فرنك جديد لكل طن

	القطاع
١١٠	التنقيب
٨٠	الانتاج
٧٠	النقل
٢٦٠	المجموع

المصدر : - مجلة اخبار النفط الفرنسية. عدد ٣٢٤ .

وهمية ، واتجاهات الاستثمارات البترولية

في سنتي ١٩٦٠ - ١٩٦١

إن أهم ما يميز هذه الفترة هي النتائج العظيمة التي حققتها الجهود المتواصلة والتي أدت لزيادة الموارد البترولية .

لقد كانت في هذه الفترة خاتمة لمرحلة التوسع في التنقيب الذي عرفته منطقة الفرنك كما أراحتها السلطات العامة في خططها الثلاث منذ عام ١٩٤٦ وكما ساعدت نجاحات التنقيب والاكتشافات الكبيرة في الصحراء عام ١٩٥٦ على تحقيقها .

لقد حدث في هذه الفترة تطور وتحسين كبيران في ميدان التنقيب والحفر والاستخراج حيث تميزت صناعة النفط في هذه السنة بتحسين كبير في الكفاءة الاقتصادية ، والتنقيب والحفر . ففي الوقت الذي كانت هذه الصناعة في بداية عهدها ، لا تتوفر لها سوى امكانيات فنية قليلة كانت تجعل تكاليف التنقيب والحفر باعظة بالنسبة لما تكلفه في المناطق البترولية الأخرى في العالم . فأننا نجد هذا في الوقت الحاضر تتمتع مع مراعاة الاختلافات الجغرافية بنفس الكفاءة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الصناعة في المناطق الأخرى . هذا بالإضافة الى أن النتائج التي حصلت عليها الشركات العامة تتحسن باستمرار . فانه يمكننا أن نقول : أن الصناعة النفطية في الجزائر قد بلغت عام ١٩٦٠ مرحلة الانتاج المربح . واحتلت مكانة لاثقة في عالم الصناعة النفطية العالمية .

لقد بدأت الصناعة النفطية في الجزائر مع نهاية الخطة الثالثة تدخل مرحلة النضج التي بدأت تسمح لها بالاعتماد على نفسها . ومن أهم مظاهر هذا النضج ازدياد مجموع الاستثمارات المرتبطة بمرحلة الانتاج بالنسبة لمجموع الاستثمارات الخاصة بالتنقيب ، هذا الازدياد الذي يظهر بصورة خاصة في ازدياد نسبة حفرات توسيع الحقول المنتجة بالنسبة لحفرات التنقيب . كما يظهر هذا النضج في التحسن الكبير

الذي طرأ على العلاقة بين مجموع الدخل الاجمالي ومجموع الاستثمارات وظهور الاتجاه الى تعادلهما .. وتفقو نسبة الدخل على الاستثمار في السنوات القادمة . ولو أن مساهمة الراسميين الجديدة الخارجية لاتزال مستمرة الا ان نسبة هذه الراسميين أصبحت ضئيلة بالنسبة لمجموع الاستثمارات ، هذا بالإضافة الى أن الضرائب والارباح المدفوعة من قبل الشركات المنتجة في هذه السنة والسنوات المقبلة ، سوف تتجاوز بدون شك مجموع الموارد الخارجية التي تحتاج اليها هذه الشركات لتنفيذ برامجها الاستثمارية مع ملاحظة أن هذه المساهمة تتأني اكثر فأكثر من الشركات غير الفرنسية ، وهذا ما يكون مورداً لعملات صعبة تحتاج اليها الصناعة للحصول على ما تحتاجه في الاسواق غير الفرنسية .

ان الاستثمارات البتروولية في الصحراء بلغت حدداً الاقصى في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ حيث أن استثمارات التنقيب والبحث بدأت تستقر في أعلى مستوى وصلت اليه في عام ١٩٥٨ واستثمارات التطوير والتوسع والاستخراج والنقل بلغت مستواها الاعلى في نهاية عام ١٩٥٩ وان مستوى الاستثمار الذي حققته صناعة النفط في سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٠ بدأ يظهر امكانية تحديد مستوى ثابت للاستثمارات اللازمة لتطور متكافي لصناعة النفط الجزائري . فالاستثمارات التي كانت تتحمل عبئها الاكبر الراسميين العامة .. والتي كانت الاساس لتطور الصناعة النفطية حتى عام ١٩٥٦) بدأت تتحمل قسماً كبيراً منها الراسميين الخاصة وخاصة في عام ١٩٥٩ .

كما ان اتجاهها قوياً لمساهمة الراسميين الاجنبية بدأ يظهر منذ عام ١٩٥٩ فمنذ هذا التاريخ بدأت المجموعات البتروولية غير الفرنسية بتشجيع من السلطات الفرنسية ، وبرغبة منها بالدخول في مناطق انتاجية جديدة في المساهمة بالاستثمارات البتروولية بصورة مستمرة كما أن هذه الفترة تميزت بظهور التمويل الذاتي واستثمارات الشركات . حيث بدأت الشركات تعيد استثمار ارباحها بصورة متزايدة .

ان اكتشاف حقول النفط والغاز الطبيعي يتطلب في حد ذاته الاستثمار في التنقيب والحفر فنجده مثلاً ان هناك نسبة معينة تتبع في صناعة النفط بين الانتاج والاحتياطي . ولهذا وجب الاستثمار في الكشف وتحديد الاحتياطي واكتشاف احتياطات اخرى من النفط والغاز وان المحافظة على نفس المستوى في التنقيب الذي حققته الشركات العاملة في الصحراء في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ و لرفع هذا المستوى يتطلب التوسع في مناطق أخرى غير المناطق المكشوفة . أي توزيع التنقيب على كل المناطق في الشمال والجنوب وحتى في الحفر البحري (والذي لم يبدأ حتى الآن في الجزائر) وذلك لاحداث تعادل ملائم بين نسبة الانتاج ونسبة نمو الاحتياطي .

ان اهم المميزات التي ظهرت في عام ١٩٦٠ هو الاتجاه الجديد الذي بدأ يظهر في الصناعة النفطية الفرنسية بصورة عامة وخاصة في الجزائر بازدياد الانتاج، قد امتدحت ، مما كل جديدة لم تكن تعرفها هذه الصناعة ، قبل هذه الفترة ولهذا نجدها تواجه متطلبات جديدة أهمها :

- ١ - تنويع مناطق التنقيب وتوسيعها لتحقيق ضمان واستمرار الانتاج بصورة متكافئة في حدود ٣٥ - ٥٠ مليون طن للسنوات المقبلة (١٩٦٥) .
- ٢ - تهيئة الاسواق لتصدير الخام الجزائري بصورة متزايدة الى الاسواق غير الفرنسية (الاوربية والاميركية) والتي تبلغ ابتداء من ١٩٦٠ حجماً متزايداً و ايجاد منافذ اخرى في السوق الداخلية الفرنسية لاستيعاب كميات اكبر من النفط الخام الجزائري .

- ٣ - العمل على توزيع الازواج على المستثمرين مع مراعاة الشركات البترولية ضرورة المحافظة على مستوى لائق للرأسمال الاحتياطي على شكل ممتلكات جاهزة للاستثمار تكون الضمان الاساسي لاستمرارية انتاجها بصورة مضمونة .

٤ - مواصلة الدراسة والعمل لتطوير واستغلال حقول النفط والغاز والمواد الهيدروكربونية الخفيفة (الغازولين) من الصحراء للانتفاع بصورة اقتصادية وفي الوقت الملائم لاستخراج وتوزيع هذه المواد الأولية .

٥ - العمل على تنظيم الشركات على ضوء مستوى التطور العام للصناعة النفطية فمستوى الانتاج الحالي يعطي احسن دليل على نجاح الجهود السابقة السابقة ويعطي ضمن اساس مواصلة الجهود اللازمة لتحقيق هذه الاهداف الجديدة التي ترمي الى تحقيقها الصناعة النفطية .

لقد بلغت الاستثمارات البترولية في الجزائر عام ١٩٦٠ حوالي ١٥٧٧ مليون فرنك جديد ، موزعة على مختلف القطاعات وكانت استثمارات هذا العام بالنسبة لعمليات التنقيب مقارنة جداً لما كانت عليه عام ١٩٥٩ . وهذا ما يؤكد حقيقة استقرار هذا المستوى من الاستثمار في قطاع التنقيب منذ عام ١٩٥٨ .

وفي هذه السنة نجد الشركات تركز مجهوداتها بالإضافة الى تطوير المناطق (المكتشفة في عام ١٩٥٩) في اعمال الكشف عن مناطق اخرى مثل مناطق العرق الكبير الشرقي وحوض تندوف في غرب الصحراء ، والعرق الغربي وبلغ مجموع الاستثمارات في هذا القطاع هذا العام ٤٠٤ مليون فرنك جديد (كانت هذا المبلغ ٣٩٣ مليون فرنك جديد عام ١٩٥٩) وزعت على اعمال التنقيب كما يلي :

الاستثمارات بالتنقيب بتلايين الفرونكات الجديدة

١٤	الجيولوجيا
١٦٧	الجيوفيزياء
٢٢٣	حفريات البحرية
٤٠٤	المجموع

المصدر : - مجلة اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٠٢

وعلى سبيل المقارنة فإن مصروفات التنقيب في المناطق الأخرى من منطقة الفرنك كانت تبلغ لنفس السنة . بالنسبة لفرنسا ١٥٦ وافريقيا ١٢٧ .

تجهيز الحقول للإنتاج والنقل :

استمرت في هذه السنة الجهود التي بدأت بها الشركات منذ عام ١٩٥٩ لتجهيز الحقول المنتجة بالتجهيزات اللازمة واستخراج كميات متزايدة من البترول ولذلك فإنها قامت باستثمار الأموال اللازمة لتنفيذ برامجها في عام ١٩٦٠ ، كما أن حفريات التطوير ، وتوسيع الحقول استمرت في هذه السنة .

أما في ميدان النقل ، فقد قامت الشركات في هذه السنة بالاستثمارات لانعام وضع الانبوب الذي يربط عين الثماس بميناء الصخير ، (التونسي) لنقل بترول الحقول الشرقية (العجيلية وزرزاتين وتكلمتورين) ولبدء في الأعمال الأولية لموضع انبوب نقل الغاز الطبيعي الذي يربط حقول حامي الرمل بمدينة ازرو (في غرب الجزائر) ولانعام الأعمال الضرورية لبدء النقل بالانبوب الذي يربط واد الحراء بميناء « بجاية » لنقل بترول حقول حامي مسعود وبلغ مجموع الاستثمارات في هذه الميادين الثلاثة ١١٧٣ مليون فرنك جديد كانت موزعة كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول يبين الاستثمارات في تجهيز الحقول وحفريات التطوير والنقل
بملايين الفرنكات

٣٣٣	الحفريات
٢٢٢	التجهيزات
٦١٨	النقل
١١٧٣	المجموع

المصدر : - مجلة أخبار النفط الفرنسية عدد ٣٠٢

وعلى سبيل المقارنة . لقد كانت هذه المصروفات بالنسبة للمناطق الاخرى في منطقة الفرنك ٢٢٥ بالنسبة لفرنسا و ٣٢ بالنسبة لافريقيا .
وبهذه المناسبة من المفيد عرض مجموع البرنامج الاستثماري لكل منطقة الفرنك لبيان الاهمية التي احاطتها الاستثمارات في الجزائر . ضمن مجموع ٣٤٨٠ مليون فرنك جديد كان مجموع الاستثمارات في الجزائر ١٥٧٧ مليون فرنك أي أن أكثر من نصف الاستثمارات البترولية الفرنسية كانت في الجزائر . أما توزيع الاستثمارات الاجمالية على مختلف القطاعات بالنسبة لكل منطقة الفرنك فانها كما يليها الجدول الآتي :

مجموع الاستثمارات البترولية الفرنسية، لعام ١٩٦٠
بلايين الفرنكات الجديدة

٦٨٧	امال التنقيب
٤١٣	امال التطوير وتوسيع الحقول
١٠١٧	تجهيز الحقول وبناء وسائل النقل
١٠٥	تجهيزات عامة
	استثمارات أخرى
١٧٥	في صناعة التكرير والتوزيع وتبريد الغاز الطبيعي والبتروكيما
٢٠	استثمارات مباشرة في البتروكيما
٤٢	التنقيب في المناطق خارج منطقة الفرنك
٣	الاستخراج خارج منطقة الفرنك
١٨	اعادة القروض
٣٤٨٠	المجموع

ويمكن ان نلاحظ في هذا الجدول ان الاستثمارات البتولية الفرنسية لعام ٩٦٠ بلغت في ميدان التنقيب حوالي ٧٢٩ مليون فرنك جديد . (استثمر منها في الجزائر ٤٠٤ مليون فرنك جديد) . وفي ميدان تجهيز الحقول للانتاج بوسائل النقل بلغت الاستثمارات حوالي ١٤٣٠ مليون فرنك جديد . استثمر منها في الجزائر ١١٧٣ مليون فرنك جديد أي انه من مجموع ٣١٥٩ مليون فرنك استثمرت في هذين القطاعين وفي كل مناطق الاستثمارات الفرنسية استوعبت الجزائر مبلغ ١٥٧٧ مليون فرنك أي حوالي ٧٦ ٪ تقريباً ، وهذه النسبة العالية التي استوعبتها الجزائر من مجموع الاستثمارات الفرنسية يعود الى ان الجزائر هي أهم منطقة بتولية في كل منطقة الفرنك سواء من حيث الاحتياطي المكتشف او من حيث الانتاج السنوي ، او من حيث عدد الشركات العاملة في الجزائر ، ورساميلها .

استثمرت الشركات البتولية العاملة في الجزائر في اعتمادها على المصادر التقليدية لإستثماراتها إلا اننا نلاحظ في هذه السنة ان المصادر الداخلية لشركات الرأسمال الاجتماعي وإعادة استثمار الارباح ، بدأت تساهم بنسبة أكبر في تمويل هذه الاستثمارات كما ان الرأسمال الخاص الفرنسي بدأ يحتل مكانة أفضل بالنسبة لما يساهم به من مجموع الاستثمارات إذ تجاوزت نسبة ما يشارك به الرأسمال الخاص تلك النسبة التي يشارك بها الرأسمال العام كما ان الراسمائل الاجنبية بدأت تساهم بصورة متزايدة في تمويل هذه الشركات بالاستثمارات الجديدة . أما القروض المالية التي عقدتها الشركات فتمتازت وان كانت لاتزال مهمة إلا انها بدأت تحتل مكانة ثانوية ، إذا ما قارناها بما كانت عليه في السنوات الماضية . وسوف نحاول عرض هذه المصادر ومقدار مساهمة كل منها في مجموع الاستثمارات البتولية لهذه السنة ولقد كانت مساهمة كل من مصادر تمويل الاستثمارات البتولية الفرنسية لعام ٩٦٠ كما يبينها لنا هذا الجدول .

مصادر الاستثمارات البترولية عام ١٩٦٠ بقيمة مساهمة كل من هذه

المصادر بملايين الفرنكات

٦٢٩	مجموع الرساميل المنتشرة من قبل الشركات
٢١٥	الهيئات والشركات العامة
٨٣	الشركات الاستثمارية المختصة
١٠٥	الرساميل الفرنسية الخاصة
٢٢٦	المجموعات البترولية الاجنبية والشركة الفرنسية للبترول
١٠٢٤	مجموع الرساميل المقترضة
٥٠٥	قروض طويلة الاجل
٥١٩	قروض متوسطة الاجل
٩٨٨٠	التمويل الذاتي للشركات

ملاحظة : ان الفرق الذي يبدو لنا بين هذا المجموع والمجموع الذي رأيناه بالنسبة للاستثمارات في القطاعات المختلفة يعود الى عدم احتساب استثمارات الاطباء للرساميل الثابتة ، والاستثمارات في الاغراض المختلفة ..

المصدر : مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٠٢

١ التمويل الذاتي :

ان الحاجات المتزايدة للاستثمار التي تطلبها في هذه السنة تجهيز الحقول للانتاج وتجهيزها بوسائل النقل أحدثت للشركات مشاكل مالية كبيرة ، لم تتمكن

من حلها إلا بزيادة نسبة التمويل الذاتي من مجموع استثماراتها ، فلقد تميزت في هذه السنة بصورة خاصة بالنسبة للشركات العاملة في الجزائر ، بدء التوسع في الانتاج والتسويق وارتفاع عائدها من جراء ذلك ، مما ساعدها على الاعتناء بنسبة أكبر على التمويل الذاتي .

جدول يبين عوائد الشركات البترولية ومصرفاتها على ائلين الفرنكات الجديدة

١٣٩٨	عوائد الانتاج
٢٤	عوائد المساعدات الحكومية للانتاج
١٣٥	عوائد اخرى
٣٣٤	اطفاءات الاستثمارات
١٨٩١	المجموع

ان عوائد الانتاج الاجمالية والعوائد الأخرى المختلفة (المنح والمساعدات الحكومية ، واطفاء الاستثمارات) ساعدت الشركات على الاعتماد على التمويل الذاتي لاستثماراتها بصورة اكبر (بالنسبة لبعضها) من اعتمادها على رأسامها الاجتماعي او القروض الخارجية . فلقد ساعدت إعادة استثمار ارباح بعض الشركات على تمويل نسبة كبيرة من استثماراتها الجديدة (٩٨٨ مليون فرنك جديد بالنسبة للشركات المنتجة في الصحراء) .

وعكذا نجد التمويل الذاتي ابتداء من هذه السنة يحتل مكانة متزايدة في تمويل الاستثمارات التي أحجمت بنوك الاستثمارات البترولية عن الاستمرار في تمويلها .

٢ - الرساميل الاجتماعية للشركات :

استمر هذا المصدر سواء على شكل مساهمات المساهمين الاصليين للشركات او مساهمات المشتركين مع هذه الشركات (في رخص التنقيب وأتابيب النقل الخ ..) في القيام بدور كبير لتمويل الاستثمارات الجديدة في التنقيب والاستخراج ، بالرغم من التنقيب في الاستثمار الذي أبدته شركات الاستثمار بما أدى الى انخفاض نسبة استثمارات هذه الشركات بآكثر من النصف عما كان عليه عام ١٩٥٩ (٨٣ مليون فرنك مقابل ١٨٠ مليون فرنك عام ١٩٥٩) كما ان هذه السنة سجلت انخفاضاً كبيراً في مساهمات الشركات الخاصة والمؤسسات العامة في الاستثمار الجديدة حيث حلت محلها المجموعات البترولية الاجنبية التي أخذت على عاتقها العجز الذي حدث بسبب إحجام الرساميل الفرنسية عن الاستثمار .

٣ - القروض :

ان انخفاض المبلغ الاجمالي للاستثمارات بسبب الانتهاء من العمل في عدة حقول وبدء اعفاء الشركات على التمويل الذاتي بصورة متزايدة أدت الى انخفاض مساهمة القروض الخارجية تبعاً لذلك فنجد مثلاً في هذه السنة ان مساهمة القروض الخارجية من مجموع الاستثمارات ٩٢٣ مليون هي أقل مما كانت عليه عام ١٩٥٩ (١١٨٢ مليون فرنك) .

لقد اقتوتحت الشركات البترولية في هذه السنة من مساهمات الاصليين مبلغ ١٧٤ مليون فرنك ، ومن المقرضين الآخرين (غير مساهمها مبلغ ٧٤٩ مليون فرنك ساهمت فيه البنوك بجوالي ٥٨٩ مليون وصندوق الإردائع والرهون (الحكومي) ٣٥ مليون . وصندوق مساعدة انتاج المواد الهيدروكربونية (حكومي) بجوالي ١٢٥ مليون فرنك . وكان الجزء الكبير من هذه القروض على شكل قروض متوسطة الأجل (٥٨٩ مليون فرنك) تدفعها البنوك) .

وبعد هذا العرض يمكننا ان نرى ، ان الجهود التي بذلتها الصناعة النفطية حتى عام ١٩٦٠ أدت الى تحقيق نتائج مهمة تبرز الجهود المبذولة وتفتح مجالات جديدة واسعة لامكانية تطوير هذه النتائج واستغلالها وتحقيق أرباح كبيرة .

فبلغ الاحد عشر ملياراً من الفرنكات التي استثمرت في التنقيب والانتاج منذ عام ١٩٤٥ أدت الى كشف وإثبات احتياطي من النفط والغاز الطبيعي الممكن استخراجه بعد تحويل الغاز الطبيعي الى اطنان نفطية ، يتجاوز المليار طن . وان الارباح المحققة والمتوقعة في السنوات القادمة سوف تسمح باسترجاع الرساميل المستثمرة في مدة لا تتجاوز السبع سنوات .

(الخطة الاستراتيجية الرابعة)

١٩٦١ - ١٩٦٥

وبعد ان تتبعنا الخطط الثلاثة الاولى التي وضعها وتنفذها مكتب البحث عن البترول .. وبعد ان رأينا وضع الاستثمارات وانجازاتها عام ١٩٦٠ . سنلقي نظرة سريعة على الخطوط المصممة للخطة الاستراتيجية الرابعة .. مع التركيز على السنتين الاوليتين من سني الخطة .

لقد شملت الخطة الرابعة كافة القطاعات البترولية من التنقيب الى النقل . الا انها تميزت عن غيرها من الخطط السابقة وذلك بازدياد نسبة الاستثمارات المرصودة للقطاعات الاخرى من الصناعة البترولية ، مثل التكرير والتسويق ، والصناعات البتروكيمياوية . كما تميزت هذه الخطة بزيادة في نسب الاستثمارات التي رصدت للبحث عن البترول خارج منطقة الفرنك .

ان انجاز هذه الخطة الجديدة وان كان في أساسه مواصلة تحسين وتطوير ما

حققت الخطة السابقة إلا أن الأهداف التي عمدت هذه الخطة إلى تحقيقها تختلف في بعض اتجاهاتها ، عن الخطة السابقة . فمن تطوير الإنتاج في حدود الإمكانيات التكنولوجية والمالية المتوفرة التي عملت على تحقيقه الخطة السابقة أصبح هدف هذه الخطة الجديدة هو القيام بأعمال تمكن من استمرارية تطور الإنتاج وتحقيق إنتاج اقتصادي أقصى بأدنى حد من التكاليف .

ويمكن أن تلخص مهام هذه الخطة بالنقاط التالية :

١ - استمرار تطوير وتوسيع التنقيب في الجزائر وخاصة في المناطق الشمالية التي (توقفت فيها أعمال التنقيب منذ عام ١٩٥٤) وفي المناطق الأخرى من منطقة الفرنك في أفريقيا .

٢ - مواصلة أعمال الكشف والتنقيب في فرنسا على نفس المستوى الذي بلغته عام ١٩٦٠ دون أي انخفاض في مقدار الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع .

٣ - مواصلة مكتب البحث عن البترول والمؤسسات العامة لأعمال البحث والتنقيب وتوسيع هذه الأعمال وذلك بالقيام بدراسة أوسع وادق للاحواض الرسوبية المكتشفة في منطقة الفرنك .. وبصورة خاصة في فرنسا وشمال الجزائر . هذا بالإضافة إلى اهتمام الشركات الخاصة في ميدان البحث والتنقيب . كما أسندت إلى المكتب مهمة القيام بتوسيع مساهمته المالية والفنية في الشركات الأخرى ، وخاصة في المناطق الصعبة التي تكون فيها الأخطار عائقاً لتطور أعمال الشركات الخاصة .

٤ - يجب على الشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر وبصورة خاصة الشركات الفنية منها - الحفر - الجيوفيزياء - أن توسع نطاق أعمالها خارج منطقة الفرنك وذلك الحلال الذي سيحدث بين الجهاز الفني في صناعة البترول ، وانخفاض نسبة هذه الأعمال في السنوات العشر السابقة بحيث بدأ يحدث شبه استقرار في نسبة نفوها حول المستوى الذي كانت قد بلغته في أعوام ١٩٥٨ -

١٩٦٩ كما ان توسع اعمال هذه الشركات في المناطق الأخرى سوف يضمن للصناعة البترولية الفرنسية التجارب اللازمة لها في المستقبل خاصة في الخدمات الفنية في الآبار والحفر المائي .

٥ - ان تطور الانتاج يتطلب مواصلة الدراسات التكنيكية الاقتصادية لتسيير الحقول المكتشفة ، بصورة خاصة فيما يخص شروط الانتاج في حقل حاسي مسعود وتهيئة وسائل نقل النفط الصحراوي في المستقبل ، ونقل الغاز الطبيعي الجزائري بواسطة الأنابيب البحرية . وتهيئة الاسواق اللازمة لهذا الغاز والاهتمام بالحقلين الرئيسين حقل حاسي الرمل ، وحقل منطقة بوليناك (قرب العجيلة) والعمل على رفع مستوى الانتاج في حقل حاسي مسعود الى مستوى ٨ مليون طن سنوياً وزيادة انتاج حقول (شركة التنقيب واستغلال يتقول الصحراء العجيلة وزرقاتين وكتكتورين) الى معدل ٥ / ٩ مليون طن سنوياً . والعمل على المباشرة في بدء الانتاج في حقول العقرب والعمانة وربط هذين الحقلين بالأنابيب بحقل حاسي مسعود والبدء في الانتاج في حقل حاسي الرمل بمعدل ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً .

٦ - يجب ان تؤدي اعمال التوسع الى تحقيق معدل سنوي للانتاج يتراوح بين ٣٥ مليون طن من النفط عام ١٩٦٥ . وان تسمح اعمال الكشف والتنقيب بزيادة الاحتياطي المثبت بين عامي ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، حوالي ٤٠٠ مليون طن من النفط مع مراعاة بقاء كافة الانتاج في نفس المستوى الذي كانت عليه في السنوات السابقة أن لم يمكن ان تكون اقل مع التوسع في الانتاج .

اما في ميدان الغاز الطبيعي فان الاحتياطات الكبيرة المثبتة في جنوب الجزائر والتي لا تزال امكانية ازديادها كبيرة جداً وان كانت لا تزال

السوق ضيقة لاستيعاب الانتاج الافصى الممكن استخراجه فان مهمة الحطة تكون في العمل على الامراع في توفير وسائل نقله الى الأسواق الأوربية والعمل على توفير الشروط اللازمة لاستخراج معدل سنوي لا يقل عن ٣٠ مليار متر مكعب سنوياً .

٧ - أما في الميدان المالي فان المهمة الاولى التي سوف تواجه الشركات خلال مدة الحطة هي الحاجة المتزايدة للتمويل الذاتي ، وتوزيع الارباح بصورة كافية لجذب وتشجيع الادخار الخاص الاستثمار في صناعة البترول . كما ان المهمة الملحة الثانية التي تواجهها هذه الشركات هي مواصلة استثماراتها من القيام بكشوف وتغريات جديدة لازمة للحفاظ على احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي وزبائنها والاستثمارات الجديدة التي يتطلبها تكاملها الضروري وخاصة في ميدان التسويق .

ان الوضع المالي للشركات العاملة في الصحراء (والتي بدأ الكثير منها يستفيد بصورة مباشرة او غير مباشرة من الانتاج المتزايد للبترول والغاز الطبيعي) يمكنها مع بقاء ظروف اقتصادية طبيعية من مواجهة ظروف صناعة النفط العالمية ، خاصة بسبب الثغرات العضوية التي حدثت في هذه السنوات الاخيرة بالنسبة لهذه الصناعة وشبه الاشباع الذي يسيطر على السوق العالمية للبترول . والتقدم في ميدان التطور والتوسع .

وقد بلغ مجموع الاستثمارات البترولية الفرنسية في منطقة الفرنك وخارجها لعام ١٩٦١ ، ٢٢٠٢ مليون فرنك جديداً كان موزعاً على القطاعات المختلفة كالآتي :

منطقة الفرنك	ملايين الفرنكات
التنقيب	٦٨٦
توسيع وتطوير الحقول	٢٩٦

٦٦٩	تجهيز الحقول والنقل
٩١	تجهيزات عامة
١٦٣	استثمارات في صناعة الكبريت والتسويق وتبريد الغاز الطبيعي والبتروكيميا
٦٦	التنقيب خارج منطقة الفرنك
١	الانتاج خارج منطقة الفرنك
٢٣٠	دفع القروض
٢٢٠٢	المجموع

وكانت مصروفات التنقيب موزعة على أعمال التنقيب المختلفة كالآتي :

الجيولوجيا	٠٣٨	مليون
الجيوفيزياء	٢٨٣	مليون
حفريات التحري	٤٣١	مليون

أما مصروفات الانتاج فكانت موزعة بالشكل التالي :

حفريات	٢٩٦	مليون
تجهيزات	٣٠٩	مليون
بناء الأنابيب والنقل	٣٦٠	مليون

وكانت حصة الجزائر من هذه الاستثمارات هي ٥١٠ مليون فرنك لأعمال

التنقيب و ٤١٠ مليون لأعمال الانتاج و ٢٥٠ لبناء وسائل النقل و ٤٠ مليون للاستثمارات المختلفة .

وقد قامت بتمويل هذه الاستثمارات المصادر التالية :

المؤسسات العامة	١٦٦	مليون
الشركات الأستثمارية	٣٠	مليون
الرساميل الفرنسية الخاصة	٣٩	مليون

الشركة الفرنسية للبترول	٢٥٣
والشركات البترولية غير الفرنسية	
القروض	٣٥٤
قروض طويلة الأجل	١٩٣
قروض قصيرة الأجل	١٦١
التحويل الذاتي	١٥٨٠

ان أهم ما يلاحظ في هذا الجدول هو زيادة مساهمات الراسمیل العامة في تمويل الاستثمارات البترولية في عام ١٩٦١ وانخفاض نسبة مساهمة الراسمیل الخاصة الفرنسية بما فيها شركات الاستثمارات البترولية عما كانت عليه في عام ١٩٦٠ أما التمويل الذاتي الذي تقدم بالنسبة للشركات المنتجة فانه سجل زيادة ملموسة عام ١٩٦١ حيث بلغ في هذه السنة حوالي ٦٥ ٪ من مجموع الاستثمارات البترولية .

توقعات الاستثمارات لعام ١٩٦٢

لقد وضع مكتب البحث عن البترول ، توقعات للاستثمارات البترولية في منطقة الفرنك لعام ١٩٦٢ قدرت بحوالي ٢١٣٢ مليون فرنك جديد كانت موزعة على القطاعات المختلفة كالاتي :

أعمال التنقيب	٨٣٩	مليون
أعمال توسيع وتطوير الحقول	٢٦٢	"
تجهيز الحقول والنقل	٥٢٣	"
تجهيزات عامة	٧٦	"
مساهمات التكوير والتوزيع		
وتحويل الغاز الطبيعي والبتروكيمياء	١١٦	"

٧٥	اعمال التنقيب خارج منطقة الفرنك
١	الاتاج خارج منطقة الفرنك
٣٤٠	دفع القروض للاستثمارات
٢١٣٢	المجموع

وكان قد خصص للجزائر مبلغ ٥٠٠ مليون لاعمال التنقيب و ٤٥٠ مليون فرنك جديد لاعمال الاتاج وحوالي ٧٥ مليون لبناء وسائل النقل و ٥٠ مليون للاستثمارات المختلفة .

وان مصادر تمويل هذه الاستثمارات كانت كالآتي :

٢٣٢	المؤسسات العامة
١٣	الشركات الاستثمارية
١١	الرساميل الفرنسية الخاصة
٢٣٧	الشركة الفرنسية للبترول والمجموعات البترولية العالمية
٩٠	الرساميل على شكل قروض
١٩٣٠	التمويل الذاتي من قبل الشركات المنتجة
٢٥١٣	المجموع

ملاحظة : ان الفرق الذي يلاحظ بين مجموع الاستثمارات المتوقعة والموارد الاستثمارية ناتج عن اطفاءات الاستثمارات والتي لا تحسب كاستثمارات جديدة .

الفصل الثالث

الشركات العاملة في الجزائر

بعد ان رأينا مراحل تطور الصناعة النفطية في الجزائر والجهود الاستثنائية الضخمة التي تطلبها ذلك التطور ، والمصادر التي قامت بتمويل تلك الاستثمارات والمبالغ المستثمرة ، نحاول الآن ان نتطرق للشركات التي قامت بالجهود الاستثنائية وعملت على اقبال الصناعة النفطية في الجزائر الي ما هي عليه اليوم .

لقد رأينا في الصفحات السابقة الدور الذي لعبته الدولة في وضع الاسس الاولى لهذه الصناعة ، وتحمل اعباء الاستثمارات التي تتطلبها ، فحتى عام ١٩٥٠ كانت الجهود المبذولة في ميدان الصناعة النفطية مبدولة بصورة كبيرة من قبل السلطات العامة (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، ومكتب البحث عن البترول) وحتى بعد عام ١٩٥٠ وفي ١٩٥٦ كانت الرساميل العامة لها الدور الرئيسي في مواصلة تطور هذه الصناعة (خاصة في شركة البترول الجزائرية ، وشركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء) ولو انه في هذه الفترة بدأت الرساميل المتأثية من مصادر غير ميزانية الدولة (مثل رساميل الشركة الفرنسية للبترول والتي تملك الحكومة الفرنسية ٣٥ ٪ من رأسمالها) تساهم في الاستثمارات البترولية في الجزائر وذلك بتكوينها (للشركة الفرنسية للبترول في الجزائر) كما ان بعض الرساميل الاجنبية (غير الفرنسية) بدأت تهتم بالاستثمار

البترولي في الجزائر ، مثل مجموعة رويال دوتش الانسكاولندية ، اما الرساميل الخاصة الفرنسية والاجنبية فانها لم تحتل مكانة بارزة في الاستثمارات البترولية في الجزائر إلا منذ عام ١٩٥٦ بالنسبة للاولى والتي بدأت تتضاءل بعد مضي سنتين لتحتل مكانها الرساميل الاجنبية التي بدأت منذ بداية ٩٥٩ تتزايد باستمرار .

وقد كان موقف السلطات العامة الفرنسية من الرساميل الفرنسية الخاصة بموقف المشجع . فالصناعة النفطية في الجزائر وان كانت قد قامت في مراحلها الاولى على رأسمالية الدولة بتكوين شركات عديدة - فعمل في كل قطاعات الصناعة النفطية - ضمن مجموع ٤٣ شركة (التي غلبت تراخيص للتنقيب منفردة وامتيازات بترولية) تجمد في بداية ١٩٦٠ ان الدولة بمئة ومساهمة في ٢٦ شركة منها . وتلك اغلبية الرساميل في ١٥ شركة منها الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي غلبت امتياز حقول حاسي مسعود ، وشركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء التي غلبت امتياز حقول العجيلية .

ولكن امام ضخامة الاستثمارات التي اقتضاهما القيام بالتنقيب والبحث والاستثمارات الاضافية التي اقتضتها تسيير واستغلال الاكتشافات والمساكن المالية التي تواجه الخزنة العامة ، وعدم اندفاع الانذار الوطني الخاص نحو الاستثمارات البترولية ، اضطرت الدولة الى ايجاد واستحداث اساليب جديدة من امتيازات وتسهيلات مالية واقتصادية وتنازلت للرأسمال الخاص عن مساهمات المؤسسات العامة الى غير ذلك من الاجراءات المغيرة للدخار الخاص لدفعه نحو الاستثمار في قطاع البترول .

وفي بداية عام ١٩٦٠ ، ومن مجموع الاثنتين والاربعين شركة بترولية تعمل او تساهم في الصناعة النفطية في الجزائر تجمد ٢٤ منها مكونة برساميل فرنسية بمئة ، وخمس منها تجمد فيها الرأسمال الفرنسي غلبت الاغلبية من رساميلها

وأربعة مكونة بالتساوي بين الرأسمال الفرنسي والأجنبي ، وثلاثة يملك الرأسمال الأجنبي الأغلبية في رأسمالها ، و ٦ مصنوعة برساميل أجنبية بحتة . وكما رأينا سابقاً ان الدولة الفرنسية مثلاً أو مساهمة في ٢٦ شركة من هذه الشركات وثلث الأغلبية في برساميل ١٥ منها .

كما نلاحظ ان الرأسمال الأجنبي لم يحتل الا مكانة صغيرة حتى عام ١٩٦٠ بالنسبة لمجموع الرساميل المستثمرة في صناعة النفط في الجزائر وذلك سواء من حيث امتلاك برساميل الشركات أو من حيث امتلاك رخص التنقيب التي لم تتجاوز ٢٢ ٪ من مجموع المساهمة الكلية التي تعطيها رخص التنقيب عن البترول في الجزائر ، وان الاستثمارات الأجنبية حتى هذا التاريخ لم تسمح للرأسمال الأجنبي بامتلاك أكثر من نسبة ٧ ٪ من مجموع الاحتياطي المثبت والممكن استخراجه من الجزائر .

وبعد هذا ينبغي بوضوح ان سيطرة الرأسمال الفرنسي على صناعة النفط في الجزائر ، لا تزال كبيرة حيث نجد الأغلبية للرأسمال الفرنسي (الخاص والعام) في برساميل الشركات التي تملك أكثر من ٧٨ ٪ من المساحة المشغولة برخص التنقيب ، وحوالي ٩٣ ٪ من الاحتياطي المثبت ، ان هذا يعود الى طبيعة السياسة البترولية الفرنسية التي تميزت في فترة ١٩٥٠ - ١٩٥٨ بالعمل على تشجيع الرأسمالية الفرنسية على السيطرة على الصناعة النفطية في الجزائر لتحقيق استقلال وطني في صناعة البترول الفرنسية . ولهذا كنا نجد السياسة البترولية الفرنسية (وان كانت تشجع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الصحراء) تعمل على تعقيد مساهمة الرأسمال غير الفرنسية بصورة تجعلها تساهم مع الرساميل الفرنسية دون السيطرة على هذه الرساميل وذلك بالخضوع لعدة مبادئ تحددها السلطات العامة الفرنسية ترمي الى المحافظة على الصيغة العامة الفرنسية لصناعة النفط في الجزائر ، فمثلاً ،

للسلطات العامة الحق في تحديد شروط الانتاج للنفط وتوجيه صادراتها لضمان حاجة منطقة الفرنك ، كما ان كمية الانتاج تحدد بالاشتراك بين السلطات العامة والرأسماليين الفرنسيين ، وبين الرأسماليين الأجانب . لتحقيق استقلال اقتصادي أقصى للموارد البترولية في الجزائر . ولتحقيق تسيير الانتاج الفاضل عن حاجة منطقة الفرنك .

ان هذا الاتجاه حلاً عليه تغيير كبير مع تطور هذه الصناعة ، وتغيرت بذلك نظرة السلطات العامة الى مساهمة الرأسمال الأجنبية في صناعة النفط في الجزائر فمن الناحية الفنية ، اضطرت هذه الصناعة الى التوجه الى مساعدة الفنيين والخبراء الأجانب ، وخاصة الاميركان للقيام بأعمال الكشف والتنقيب والحفر . وصار الاتجاه الجديد المسيطر على الأوساط النفطية الفرنسية هو الحصول على مساعدة الشركات الأجنبية بمشاركتها في هذه الصناعة وضمان الاستفادة من امكانياتها الفنية والمالية وخبرتها الطويلة في صناعة النفط .

وأصبح الاتجاه المسيطر على السياسة النفطية الجزائرية هو ضمان مساهمة الشركات الأجنبية التي تستطيع القيام بالمصروفات والحبرة اللازمة لتنقيب والانتاج والتسويق ، مع العمل على جعل هذه الشركات تعمل في إطار قانوني فرنسي ونحت سيطرة الرأسمال الفرنسي .

لقد اعتبرت السلطات الفرنسية نسبة ٤٩ ٪ حداً أقصى لمساهمات الرأسمال الأجنبي في رأسمال الشركات البترولية العاملة في الجزائر وحتى عام ١٩٥٨ لم تسمح بتكوين شركات ذات رأسمال مختلط بين الرأسمال الفرنسي والرأسمال الأجنبية إلا على أساس هذه النسبة ولكنها بعد هذه السنة بدأت تنظر الى نسبة ٥٠ ٪ كنسبة معقولة ، ولقد حصلت فعلاً شركة ستندارد اويل على هذه النسبة في هذه السنة . والشركة الوحيدة التي خرجت عن هذه القاعدة هي مجموعة روابيل دوش

الانكاو هواندي والتي تملك ٦٥ ٪ من رأسمال شركة البترول الجزائرية وتشارك مع الرساميل العامة في شركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء التي تملك هذه المجموعة نسبة ٣٥ ٪ من رأسمالها . أما بعد عام ٩٥٨ فاننا نجد السلطات العامة تسمح بتكوين شركات للتنقيب واستخراج البترول برأسمال شركات أجنبية بنسبة ١٠٠ ٪ ، إلا انه بالرغم من هذا السماح فاننا نجد الدولة الفرنسية تشارك مع اثنتي من هذه الشركات الثلاث في رخص التنقيب التي تملكها ، والرساميل الفرنسية تسيطر على الجزء الأكبر من ترخيص التنقيب الذي تملكه الشركة الثالثة من هذه الشركات التي يسيطر عليها الرأسمال الأجنبي أما الشركات الست الأخرى التي تملك الشركات الأجنبية كل رأسمالها فانها لا تملك إلا رخصاً للتنقيب على شكل مشاركة في رخص التنقيب المسجلة باسم شركات فرنسية .

ومن هذا نلاحظ ان الرأسمالية الفرنسية لاتزال هي المسيطرة على صناعة النفط في الجزائر في كل قطاعاتها من التنقيب الى الاستخراج . ان الشركات الأجنبية التي تعمل في الجزائر هي من أصعب الشركات البترولية الأوروبية والأميركية مثل ستندارد اويل اف نيوجرسي ومجموعة رويال دوتش ومجموعة فترشال الألماني ومجموعة إيسن الإيطالي والشركة الانكليزية الكبيرة : الشركة البريطانية للبترول .

وفي بداية ٩٦٠ كانت الشركات الأجنبية المختلفة المشتركة او المالكة لرأسمال الشركات البترولية العامة في الجزائر كالآتي :

اسم وجنسية الشركة المساهمة في رأسمال اسم الشركة البترولية العامة في الجزائر

١ - المانية

شركة فترشال الشركة الافريقية الأوروبية للتنقيب واستغلال البترول

٢ - اميركية

شركة الفرات

شركة - تروفيش

الشركة الأفريقية للبترول

شركة فرانكو فويمانك اول

الشركة الفرنسية البحرية والصناعية

شركة فيليبس بتروليوم

شركة فيليبس الفرنسي

شركة سنكلير اويل

شركة سنكلير الصحراوية

شركة ستندارد اويل اف انديانا

الشركة الصناعية البترولية الفرنسية

شركة ستندارد اول اف نيوجرسي شركة اسو الصحراوية

٣ - بلجيكية :

شركة بورفينا

الشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج البترول

٤ - بريطانية :

الشركة البريطانية للبترول

شركة بترول فالانس والشركة الوطنية لبترول اكسين

٥ - الايطالية :

مجموعة اديس

شركة اسوينا المنتجة الفرنسية

٦ - انكليزية - هولندية

مجموعة روابيل لوتشن

شركة البترول الجزائرية .. وشركة التنقيب

واستخراج بترول الصحراء

٧ - اميركية كندية

شركة فرانكو دلهي

شركة فرانديل

٨ - اميركية يابانية :

شركة توبونت اويل

الشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج البترول

وقد كانت الشركات فلك في ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٩ (قبل دخول الشركات

الامساكية وشركة موبلوكس الاميركية) نسبة ٢٧ ٪ من مجموع الاستثمارات

البتروليه في الجزائر بين ٩٥٢ - ٢٢ و ٩٥٨ ٪ من مجموع الرخص للتنقيب التي
منحت حتى ذلك التاريخ اي مساحة ١٤٣٠٧٦ كم^٢ موزعة كالتالي :

١٠٧٠٤٧ كم^٢ للمجموعة البترولية العالمية (شـل وستندارد والشركة
البريطانية للبتروول .

٣١٣٥٦ كم^٢ للشركات الاميركية - ستينزرفس وفليس .

٤٠٦٠ كم^٢ للشركات البترولية الاوربية .

ان الشركات الاميركية التي اكتشفت النفط والغاز من الرخص التي تشترك
فيها مع غيرها من الشركات البترولية الفرنسية والاوربية يبلغ عددها اربعة .

شركة موبيل انتروسيونال تملك ٢٥ ٪ من حقل العيانة .

شركة ستينزرفس تملك ٤٩ ٪ من حقل بلقطايف .

شركة فليس بتروليوم تشترك في حقل الغاز الطبيعي قاسي الطويل .

شركة سنكلر الصحراوية من حقل إسكارن ودودو البافل وتلك ٢٨ ٪ من
هذا الحقل الاخير .

امسا الشركات الألمانية فان اهم الشركات التي تملك حقلا منتجا هي شركة
كفرشافت الفرات التي تملك ٢٠ ٪ من حقل نان املال من منطقة العجيلة والذي
بلغ الانتاج فيه ١٥٠٠ برميل في اليوم (حوالي ٧٥ ألف طن في السنة) .

شركات التمويل والاستثمار

في عمليات التنقيب واستخراج البترول

خلافا لما حدث في البلدان المنتجة للنفط فان البحث عن البترول وتطوره
كانت في الجزائر تحت رعاية الدولة وذلك عن طريق مساعدتها المالية التي

كانت تقدمها على شكل مساهمات في شركات التنقيب ، ومشاركات مع الرأسمال الخاص في تكوين شركات استغلال ومنح هذه الشركات عدة امتيازات مالية وضمن الدولة للاسهم التي تصدرها هذه الشركات . واعفاؤها من دفع الضرائب التصاعدية على الدخل وضريبة الارباح .

لقد كانت الامتيازات التي قدمتها الدولة لهذه الشركات حافزاً كبيراً للرأسمال الخاص الذي وجد الضامن السكافي للربح من قبل الدولة ، للانجذاب نحو تمويل عمليات التنقيب واستخراج البترول في الصحراء .

ان أهم الامتيازات المالية التي منحتها الدولة للشركات البترولية هي ان تضمن فائدة سنوية قدرها ٢٥ ٪ . معفاة من ضرائب الاموال للمساهمين في هذه الشركات لمدة ١٢ سنة كما ان الدولة ضمنّت لشركات الاستثمار الاربع مساعدة مالية لبعض المساهمات لزيادة رأسمالها الاجماعي ، واعفيت هذه الشركات من دفع الضرائب التصاعدية على الدخل والضرائب على الانتاج المتأدية من مساهمتها في الشركات البترولية . ومقابل هذه الامتيازات المالية والاعفاءات من الضرائب تلزم هذه الشركات بان تنوع مساهمتها في عمليات النفط داخل فرنسا وبلدان منطقة المراكش .

ان الهدف من هذا هو تمويل العمليات الخاصة بصناعة النفط على شكل مساهمات في رأسمال الشركات المهمة بالتنقيب واستخراج وتخزين ونقل وتوزيع المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وصناعة البتروكيمياوية . ولا تقوم هذه الشركات بعمليات التنقيب او استخراج النفط بنفسها مباشرة . وانما تقوم في رأسمال الشركات التي تعمل في هذا الميدان .

وقد استت هذه الشركات في فترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ في الوقت الذي كانت الراسمائل العامة تتدفق على البحث والتنقيب على النفط لغرض تشجيع ودفع

الرساميل وتوجيهها نحو الاستثمار في أعمال البحث والتنقيب واستخراج البترول في فرنسا ومنطقة الفرنك . ولكن الحكومة الفرنسية اصدرت قراراً في ٣٠ آب ١٩٦٢ منحت الحق بتوجيه هذه الشركات في تنوع مساهمتها وتوسيعها في قطاعات اخرى ومناطق خارج منطقة الفرنك .

وعكذا سمح لها بان تساهم في شركات النقل وشركات البتروكيميا على أن لا تتجاوز نسبة مساهمتها هذه ٢٥ ٪ من رأسمالها .

١ - شركة استثمار البترول :

اسست هذه الشركات في باريس عام ١٩٥٤ برأسمال اولي قدره (٢٤٠ مليون فرنك جديد) ممثل به ٢٤٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة قدرها ١٠٠ فرنك للسهم ومعفاة من الضرائب على الاموال حتى عام ١٩٦٧ .

و ١٦٠٠٠٠٠٠ سهم عادي في ٢٠ شركة لاتضمن لها الدولة فائدة . وكانت هذه الشركة قد اسست من قبل بنك باريس والاراضي المنخفضة وساهم فيها حوالي ١٠٠ ألف مساهم .

وتساهم هذه الشركة في حوالي ٢٠ شركة للتنقيب واستخراج البترول . وأهم هذه المساهمات هي في الشركات الآتية :

١٠٧ ٪ في رأسمال الشركة الوطنية لبترول اكتين

١ ٪ في رأسمال شركة اسو للتنقيب واستخراج البترول

١٥٦٤ ٪ في رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول في الصحراء

٣٥٥ ٪ في رأسمال بترول الجزائر

٤ ٪ في رأسمال الشركة الفرنسية - الافريقية للتنقيب عن البترول

٥ ٪ في رأسمال الشركة الفرنسية للبترول (نورماندي)

٥٨٦ ٪ في رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول

٧,٥ ٪ في رأسمال شركة البترول الفرنسية في الجزائر
 ٩,٧٣ ٪ في رأسمال شركة التحري واستخراج البترول في الجزائر
 ٣,٨٨ ٪ في رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر
 وتملك ٥ ٪ في رأسمال الشركات التالية :

شركة التنقيب واستغلال البترول ، وشركة البترول في السنغال ، وشركة
 المساهمات في التنقيب واستخراج البترول ، والشركة الافريقية للبترول ، وشركة
 التنقيب واستخراج البترول ، وشركة بشليرون وسويك ، وشركة التنقيب
 واستغلال بترول الكامرون ، وشركة فالانس ، وشركة البترول الافريقية الفرنسية ،
 وشركة التحري عن البترول ، وشركة بترول افريقيا الوسطى ، وشركة البترول
 للتحري عن بترول منطقة بايزيس .

وأخيراً ، فان هذه الشركة تملك ٢٠ ٪ في رأسمال شركة البحث واستخراج
 الغاز والبترول .

ان المجهودات المالية التي بذلتها هذه الشركة لتمويل شركات التنقيب والانتاج
 بالوساميل اللازمة لاكتشاف واستخراج البترول بدأت تسد الفوائد والارباح ،
 وقد كانت مساهمات هذه الشركة في الحقوق المنتجة في الصحراء في ١ / ٥ / ٩٦١ كالتالي :

٥,٦٤ ٪	حقول حاسي مسعود	(بترول)
٥,٦٠ ٪	حقول حاسي الرمل	(غاز)
١,٨٢ ٪	حقول العجيلة	(بترول)
١,٨٢ ٪	حقول تكتويرين	م
١,٨٢ ٪	حقول زرزاتين	م
٢,٥٠ ٪	حقول تين غويه	م
٤,٢٠ ٪	حقول القاسي عرق العقرب	م

٥٠٨٩٪ حقول عهانة بترول

هذا بالإضافة الى كون هذه الشركة تساهم في كل الآبار المنتجة في فرنسا
والمناطق الأخرى في منطقة الفرنك وخاصة (إفريقيا) .

٣ - الشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول :

أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٥٠ مليون
فرنك جديد على شكل ١٥٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ فرنك لكل سهم
من قبل البنوك المالية الفرنسية الكبيرة : بنك الهند الصينية والأخوات لازار
وشركائه . ويمثل أسهم هذه الشركة حوالي ٣٠٠ ألف مساهم .

وتساهم هذه الشركة في ٢٢ شركة للتنقيب والإنتاج في الصحراء فهي تملك
نسبة ١٠,١٦٪ من رأسمال الشركة الوطنية لبترول اكيتين وتملك نسبة ١٪ من
رأسمال شركة البحث واستخراج الغاز والبترول .

وتملك نسبة ٩,٧٧٪ من رأسمال الشركة العامة للبترول

وتملك نسبة ٢,٦٦٪ من رأسمال الشركة الفرنسية الإفريقية للتجاري عن البترول

وتملك نسبة ٢,٧٨٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج

البترول في الجزائر

وتملك نسبة ٥,٤٢٪ من رأسمال الشركة لبترول إفريقيا الوسطى .

وتملك نسبة ٣,٥٥٪ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال البترول

وتملك نسبة ٤٪ من رأسمال شركة البترول الفرنسية الإفريقية

وتملك نسبة ٤,٥٨٪ من رأسمال شركة استغلال البترول

وتملك نسبة ٥٪ من رأسمال شركة بترول فلانيس

وتملك نسبة ٥,٤٢٪ من رأسمال شركة التنقيب عن البترول في تونس

وتملك نسبة ٥,٨٧٪ من رأسمال شركة التجري واستخراج البترول في الألاس

وذلك نسبة ٧,٧٨ ٪ من رأسمال الشركة الافريقية للبترو

وذلك نسبة ١٠ ٪ من رأسمال الشركات الآتية :

١ (شركة بتروال السنغال

٢ (شركة التنقيب واستغلال البترول

٣ (شركة التنقيب واستخراج البترول

٤ (الشركة الافريقية للبحث عن البترول

٥ (شركة بشلبون للبترو

٦ (شركة البترول للنحري في منطقة باريس

٧ (الشركة الصحراوية للبحث عن البترول

وتشارك هذه الشركة في عدة آبار منتجة وخاصة في حقل حاسي الرمل للغاز

الطبيعي ، وحقل حاسي مسعود ، وحقل القمامي ، وحقل عرق العقرب ،
وحقل عهانه .

٣ - الشركة العامة للتنقيب عن البترول

اسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ من قبل بنك باريس والاراضي
المنخفضة برأسمال أولي قدره ١٥٠ مليون فرنك جديد ، يمثل ب ١٥٠٠٠٠٠ سهم
بقية اسمية قدرها ١٠٠ فرنك للسهم . موزعة على حوالي ١٠٠ ألف مساهم .

تلك هذه الشركة مساهمات في رأسمال أهم الشركات المنتجة في الصحراء وفرنسا
وافريقيا وأهم مساهماتها في رأسمال الشركات العامة في الصحراء هي :

نسبة ٥ ٪ من رأسمال الشركة البتروالية للتنقيب

نسبة ١٠ ٪ من رأسمال شركة بشلبون للبترو

نسبة ٥,٥١ ٪ من رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول

نسبة ٤,٦٠ ٪ من رأسمال شركة استغلال البترول

نسبة ٤١٢٪ من رأسمال الشركة الافريقية للبحث عن البترول
 ٤٠٩٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر
 ١٣٠٪ من رأسمال الشركة الفرنسية الافريقية للبحث عن البترول
 ١٠٪ من رأسمال شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول
 ٧٢٪ من رأسمال شركة التحري واستخراج البترول من الازاس
 ١٠٪ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال البترول
 ونسبة ١٠٪ من رأسمال شركة التنقيب واستخراج البترول
 ونسبة ١٠٦٦٪ من رأسمال شركة بترول افريقيا الوسطى

وان اهم الحقول المنتجة في الصحراء التي تملك الشركة مساهمات فيها هي:
 حقول حاسي الرمل للغاز الطبيعي ، وحقول حاسي مسعود للبترول ،
 وحقول العجيللة التي تملك فيها مساهمات عن طريق مساهمتها في الشركة الوطنية
 للبحث واستخراج البترول في الجزائر . كما تساهم في حقول القاسي وحقول عرق
 العقرب وعماهة . هذا بالاضافة الى كونها تملك مساهمات في الشركتين المنتجتين
 في افريقيا .

٤ (الشركة المالية للتنقيب عن البترول :

اسست هذه الشركة في باريس عام ٩٥٥ من قبل بنك روتشيلد ووارمز
 برأسمال اولي قدره ٢٨٠ مليون فرنك جديد يمثل ب ٢٨٠٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية
 وقدرها ١٠٠ فرنك فيل ٧٠٠ الف سهم (آ) مضمون الفائدة من قبل الدولة .
 وعفعاة من الضرائب ، ولاتداول في البورصة . و ٢١٠٠٠٠٠٠ سهم (ب)
 تتداول في البورصة ، وتساهم هذه الشركة في ٢٥ شركة للتنقيب والانتاج
 تعمل في الصحراء .

قنسام بنسبة ١,٦٢ ٪. في الشركة الشرقية للبتروول وهي شركة فرنسية
تعمل في المغرب .

وذلك ٢,٧٧ ٪. من رأسمال الشركة للتنقيب وإنتاج البتروول في تونس .	
» ٣ ٪. » » شركة البتروول الجزائرية .	
» ٣ ٪. » » شركة التنقيب واستخراج بتروول الصحراء .	
» ٥ ٪. » » الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البتروول .	
» ٥ ٪. » » شركة التنقيب واستغلال بتروول السكاهرون .	
» ٥ ٪. » » الشركة الفرنسية لبتروول نورماندي .	
» ٥ ٪. » » شركة بتروول أفريقيا الوسطى .	
» ٥,٣٣ ٪. » » الشركة الوطنية للبحث واستخراج البتروول في الجزائر .	

» ٦,٨٥ ٪. » » شركة التحري واستخراج البتروول في الالزاس	
» ٧,٦٠ ٪. » » شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البتروول	
» ٧ / ٥ ٪. » » الشركة الفرنسية للبتروول في الجزائر .	
» ٧,٦٠ ٪. » » الشركة الفرنسية الافريقية للبحث عن البتروول	
» ٧,٦٦ ٪. » » الشركة الافريقية الاوروبية للتنقيب واستغلال البتروول .	

وذلك ١٠ ٪ من رأسمال عشر شركات أخرى هي :

- ١ - الشركة الافريقية للبتروول .
- ٢ - شركة التنقيب واستغلال البتروول .

- ٣ - شركة بشايون للبترول .
- ٤ - شركة التنقيب واستخراج البترول .
- ٥ - شركة البحث واستخراج الغاز والبترول (وتملك ٢٠٪ من رأس المال) .
- ٦ - شركة استغلال البترول .
- ٧ - الشركة الافريقية للبحث عن البترول .
- ٨ - شركة البترول الفرنسية الافريقية .
- ٩ - شركة بترول فالانس .
- ١٠ - الشركة البترولية للتنقيب .

وبلغ نسبة مساهمتها في الشركات التي بدأت الانتاج ٦٢ / ٠٣ ٪ من رأسمالها ، اما في الشركات التي لا تزال في مرحلة التنقيب فان هذه النسبة لا تتجاوز ٢٠,٩٧ ٪ من رأسمالها .

وامم الحقول المنتجة التي تساهم فيها هذه الشركة هي :

حقول حاسي مسعود ، وحاسي الرمل ، وحقول العجيبة ، وعبانة ، وحقول القاسي ، كما تساهم في معمل السكر في الجزائر ، ومعمل البتروكيما في ارزو .

٥ - الشركة الوطنية للاستناد في التنقيب عن البترول :

ان هذه الشركة وان كانت مثل الشركات الاربع السابقة لا تقوم بالتنقيب بنفسها وانما تساهم في رأسمال الشركات التي تقوم بعمليات التنقيب والاستخراج او تزودها بالقروض المالية اللازمة لعملياتها إلا انها تختلف عن شركات الاستثمار الأخرى في تكوين رأسمالها الذي يملكه الدولة وذلك عن طريق مكتب البحث عن البترول ، وصندوق الودائع .

وقد أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٨ برأسمال قدره ٢٢٠ مليون

فرنك جديد وذلك البحث عن البترول ٨٠ ٪ من رأسمالها وذلك صندوق
الودائع والرهون ال ٢٠ ٪ الباقية .

ان هذه الشركة أسست على أثر الاحجام الكبير الذي أبداه المساهمون
في سنة ١٩٥٨ والذي أدى الى انخفاض قيمة اسهم شركات الاستتار في البورصة
ولهذا فان هذه الشركات كانت الغاية منها هي إعادة الثقة إلى المساهمين في قيمة
البترول ولذلك نجد الحكومة الفرنسية ترحب لهذه الشركة بطرح أسهمها في
البورصة . والتنازل عنها بنصف قيمتها الاسمية (فالسهم الذي كان يحمل قيمة اسمية
١٠٠ فرنك ، كان يمكن الحصول عليه بنصف القيمة والساح بتداولها والتضارب
بها في البورصة .

وتساهم هذه الشركة في رأسمال شركات التنقيب والأنتاج في الصحراء
بطريقتين : فهي تساهم في بعض هذه الشركات على شكل شراء بعض سندات تصدرها
هذه الشركات على رأسمالها . كما تقدم قروضا مالية متوسطة وطويلة الأجل
للشركات التي تقوم بالتنقيب والأنتاج فتسلك على شكل مساهمة في رأس المال
١٩٤٤ ٪ من رأسمال (شركة استغلال البترول و ٢٠٣٠ ٪ من رأسمال (الشركة
الوطنية لبترول اكيتين) و ٤٠٥٥ ٪ من رأسمال شركة اسو الصحراوية للتنقيب عن
البترول) و ٥ ٪ من رأسمال الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول و ٥ ٪ من
شركة بترول فلامس ، و ٩٩٩ ٪ من رأسمال شركة بترول افريقيا الوسطى ،
و ٣٠ ٪ من رأسمال شركة التجري واستخراج البترول في الألاسكا ، و ٥٥٠ ٪
من رأسمال الشركة الأفريقية للبترول .

أما مساهمتها على شكل شراء سندات تصدرها الشركات فهي تلك ١٠٣٦ ٪
من سندات الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر و ٢ ٪ من

سندات شركة البترول الجزائرية و ١٥ و ٢٪ من سندات شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء و ٥,٧٪ من سندات شركة استغلال البترول .

أما مساهمات هذه الشركة في الحقوق المنتجة فأهمها في حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل ، ومناطق العجيلة ، وزرقاتين وحقول تكتورين .

من هذا العرض لشركات الاستثمار التي تحول الشركات العاملة في الصحراء بالرساميل اللازمة لعملياتها يمكننا ان نلاحظ مدى تداخل المصالح المالية والرأسمالية في الصحراء . فهذه الشركات الخمسة التي يسيطر عليها الرأسمال الفرنسي تساهم بنسب مختلفة في رساميل كل الشركات غير الفرنسية التي تعمل في الصحراء .

وبالإضافة الى كونها تملك مساهمات في الصحراء فإنها تملك مساهمات متنوعة في كافة قطاعات الصناعة النفطية . في كل منطقة الفرنك .

ولكن الكميات الهائلة من الرساميل الجديدة التي تتطلبها الصناعة النفطية لتطوير الحقول المكتشفة وبناء الجهاز الضروري لعمليات الاستخراج ومواصلة العمل لتجديد حدود الحقول ومضاعفة الاحتياطي ، أظهرت منذ عام ١٩٥٧ عدم امكانية الشركات من القيام لوحدها بعمليات تزويد الشركات المتزايدة العاملة في الصحراء واستقطاب الرأسمال الخاص ، وخاصة بالنسبة للاذخار الخاص لتوجيه نحو الاستثمار البترولي . ولهذا نرى عدة شركات مالية وشركات استثمارية أخرى تشجع وتساعد لتساهم في عمليات تطوير الحقول المكتشفة واكتشاف حقول أخرى ، وهذه الشركات لا تقوم بمساهمات في الرأسمال لشركة التنقيب وإنما تقتصر مساهمتها على شكل شراء الاسهم التي تصدرها الشركات العاملة في الصحراء ، أو شركات الاستثمار ونذكر من هذه الشركات سبعة منها أحست لغرض المساهمة في تمويل الصناعة النفطية الجزائرية بالرساميل اللازمة .

٦ - الشركة المالية للتنمية الاقتصادية في الجزائر :

أسست هذه الشركة في الجزائر عام ١٩٥٨ برأسمال أولي قدره ١٥ مليون فرنك جديد لغرض تمويل الاستثمارات الصناعية في الجزائر واهم مساهمتها في الشركات العاملة في الصحراء هي :

- ١ - الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر .
- ٢ - الشركة الافريقية الاوربية للتنقيب واستغلال البترول .
- ٣ - شركة التنقيب واستغلال البترول .
- ٧ - الشركة الصحراوية الفرنسية :

وأسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ٢٥ مليون فرنك جديد لغرض استثمار الصحراء واهم مساهمتها هي في (الشركة الفرنسية للاستثمار والتنقيب واستغلال البترول) و (شركة التنقيب واستخراج البترول) و (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر) .

٨ - الشركة الفرنسية لاستثمار البترول :

أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين فرنك جديد لغرض شراء الاسهم البترولية ونقلت اسهمها في الشركات التالية :

- ١ - الشركة المالية للتنقيب والبترول .
- ٢ - الشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب والنفط والبترول .
- ٣ - شركة استثمار البترول .
- ٤ - شركة استغلال البترول وشركة فيليبس بترولسيوم .
- ٩ - الشركة المالية لما وراء البحار :

أسست في باريس في عام ١٩٥٧ ، برأسمال قدره ١٢٥ مليون فرنك جديد . لغرض تمويل الشركات في ما وراء البحار ، واهم مساهمتها في الشركات التالية :

١ - شركة المساهمات في التنقيب واستخراج البترول .

٢ - شركة التنقيب واستغلال البترول .

١٠ - شركة المساهمات البترولية :

أسست في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين فرنك جديد لغرض قبول شركات البترول وأهم مساهماتها في الشركات التالية :

شركة الحفر الفرنسية و شركة فيليبس براون .

شركة براون موريس للحفر و شركة انترناسيونال للحفر .

١١ - الشركة العامة للبترول .

وأسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٣٥ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين فرنك جديد . لغرض مساهمات في شركات التنقيب واستخراج البترول وأهم مساهماتها في (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر) .

١٢ - الهيئة المستقلة للبترول :

ان الهيئة المستقلة للبترول . هي مؤسسة وطنية عامة ذات صفة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي أسست عام ١٩٣٩ على أثر اكتشاف حقول البترول في سان مارسي في فرنسا .

وبنكون رأسمال هذه المؤسسة من منحة قدمتها لها الدولة مقدارها ٦٠ مليون فرنك جديد ، وتقديرات على رأسمال قدرها ٢٩ مليون فرنك جديد يقدمها مكتب البحث عن البترول .

وتخضع هذه المؤسسة مثل المؤسسات التجارية والصناعية الأخرى الى إشراف الدولة .

ان الغرض من تأسيس هذه المؤسسة هو البحث واستغلال حقول المواد

الهدروكربونية السائلة والغازية ولبلوغ هذه الغاية تقوم بتنفيذ عمليات التنقيب عن البترول والغاز أو استخراجها في المناطق المرخص لها بها بنفسها ، أو تقوم بتنفيذ هذه العمليات لحساب غيرها من الشركات المختصة في التنقيب والاستخراج وذلك عن طريق مساهمات في رأسمال شركات فرعية .

ان هذه المؤسسة تلك مساهمات في أغلب الشركات العاملة في فرنسا تلك مساهمات في حقول الصحراء الجزائرية وأهمها حقل العجينة الذي تلك منه ٥٠ ٪ .
عن طريق مساهمتها في (شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء) كما تشرف على شركة فرعية هي (شركة مساهمات الهيئة المستغلة لبترول) كما تلك ٢٤ ٪ .
من رأسمال (شركة البترول الجزائرية) .

شركات التنقيب والاستخراج في الجزائر

١ (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر (سونبال)

تأسست هذه الشركة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، برأسمال قدره ٤٠ مليون فرنك فرنسي (جديد) ساهمت فيه باقساط متساوية كل من الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية .

وفي عام ١٩٥٦ ارتفع رأسمال الشركة الى ١٨ ملياراً من الفرنكات وأصبحت الحزينة الجزائرية مساهمة بنسبة ٥٠ ٪ منه ، والحكومة الفرنسية ٥٨/٥ بالمئة والباقي ١٥ ٪ . تنازلت الحكومة الفرنسية عند لشركة الاستئجار الخاصة في الشركة المالية للتنقيب عن البترول (كقريب) .

وفي عام ١٩٥٨ ، زيد رأسمال الشركة بقدر ٤٥٠ مليون فرنك ومع هذا حدث تغيير في توزيع نسب ملكيته إذ تنازلت كل من الحكومة الفرنسية والحزينة الجزائرية عن جزء من حصتها الى الشركات الخاصة والاحتكارات المالية الفرنسية وعلى هذا أصبح رأسمال الشركة موزع كالآتي :

٤٠٠٥ / . لكل من الخزينة الجزائرية ، والحكومة الفرنسية .

٥٩ / . الباقية كانت موزعة بين : - الشركة المالية للتنقيب عن البترول ٥٣٣ / .
والشركة العامة للتنقيب عن البترول (جنريب) ١٩ و ٤٠ / . والشركة للاستثمار
في البترول (فستريب) ٧٨ و ٣٠ / . والشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب
واستخراج البترول (٧٨ و ٢٠ / .

ومن بين المساهمين الذين لم يساهم كل منهم الا بنسبة تقل عن ٥٠ / .
هي : بنك الجزائر وصندوق الودائع والرهون والشركة الجزائرية .

وبعد اكتشاف البترول في حقل حاسي مسعود الكبير والغاز الطبيعي في
حقل حاسي الرمل أعيد توزيع رأسمال الشركة وذلك على أثر اصدار نوعين من
الاسهم (الأول (سهم آ) والثاني (سهم ب)) من قبل المساهمين الاصليين
في رأسمال الشركة .

صدر ٤٠٠٠٠٠٠٠ (سهم آ) حصل منها المساهمون الاصليون ٣ « اسهم آ »
جدد لكل سهمين قديمين و ٣ (سهم ب) جدد لكل ثمانية اسهم قديمة .

ان هذه الاسهم الجديدة التي وان كانت قابلة للتداول الا ان التنازل عنها كان
مقيداً بعدة شروط : اذ لا يمكن استعادة هذه الاسهم قبل عام ١٩٧٣ وان غن التنازل
عن الاسهم يكون مساوياً الى عشر مرات لمعدل قيمة الانواع الثلاثة أنواع من الاسهم
بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٣ ولا يمكن توزيع الفوائد مقابل هذه الاسهم الا بعد
طرح المبالغ اللازمة لتكوين الاحتياطي القانوني وان الفائدة توزع بنسبة ٧٠ / .
من الارباح في السنوات السابقة لعام ١٩٧٣ بنسبة ٦٠ / . للسنوات بين عام
٩٧٣ و ١٩٨٤ وبعد ذلك فانها توزع بنسبة ١٠٠ / .

وان الرغب في الحصول على الاسهم لايدي له ان يدفع مبلغ ٢٥ فرنك
جديد لكل سهم بقيمة ٥٠ فرنكاً جديداً .. هذه العملية ، حصل منها المساهمون

الاصليون من الشركة على مبلغ ٢٠٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك جديداً . ان الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر تساهم بنسب متفاوتة في عدة شركات مختلفة تختص بشؤون النفط والغاز من البحث والاستخراج الى النقل والتوزيع .

فهي تملك ٤,٨ % من رأسمال الشركة الوطنية للمعدات الخاصة بالتنقيب وإنتاج البترول .

ونملك ٠,٠٩٦ %	من رأسمال	شركة صنع معدات التنقيب
٠,٣٥ %	»	شركة نقل الغاز الطبيعي في الصحراء
٠,٣٣ %	»	الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول
٠,٤٨٦ %	»	شركة النفط واستغلال البترول في الصحراء
٠,٥٠,٩٠ %	»	شركة نقل بترول حاسي مسعود (سوبك)
٠,٤٩,٩٧ %	»	شركة تسويق الغاز الطبيعي (كوميز)
٠,٣٣,٣ %	»	شركة التسويق (الاتحاد العام للبترول)
٠,٣٢,٤٩ %	»	شركة النقل سوترا .
٠,١٠,٠٠٨ %	»	شركة معمل التكسير في الجزائر

وتساهم كذلك في رأسمال (شركة مجموعة دراسة نشير البترول الجزائري) وهي شركة للتسويق ، حصلت الشركة في عام ١٩٥٢ على ترخيص للحفر شملت مساحة ١١,٦,٨٠٠ كم^٢ في مناطق اولاد جلال (جنوب بسكرة) وويبات (شمال غرداية) وواد توفرت ، وواد الغرب (جنوب الايبوض) وواد العسل وواد مياه (جنوب ورقلة) وحصلت في عام ٩٥٩ ، على ترخيص في مناطق اخرى في واد سارت جنوب القليعة (٨٠٠ كم^٢) وفي كلوبشار (٧٣٧٢٩ كم^٢) .

وان الامتيازات السبعة الاولى تدخل ضمن عقد المشاركة مع الشركة

الفرنسية للبترول في الجزائر (حيث ينص هذا العقد على ان تضع كل من الشركتين مناطها تحت تصرف الاخرى) .

اما الامتيازات التي تنفرد بها الشركة فهي أربع وخص تقع في منطقة بشار مبروك وتعمل الشركة فيها بالاشتراك مع (الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول) و شركة فرانكاريب واورافريب (وفي منطقة كونستانت عرق فانكوسمان تعمل فيه الشركة مع (شركة افريكس والشركة كلاريب) في امتياز الغربية .

وان أهم الحقول هي حاسي مسعود للبترول وحقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي وان هذه الشركة قد زادت رأسمالها الاجماعي الى ٢٤٥٥ مليار وذلك باصدار ٩٠٠ الف سهم قيمة السهم خمسة آلاف فرنك وقيمة الاكتتاب في هذه الاسهم ٢٧٥٥٠٠٠ وان هذه الاسهم منذ اصدارها تكون مدموجة مع الاسهم القديمة وتدر نفس الربح المقدر ب ١٨ ٪ .

٣ (الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (س . ف . ب . أ)

اتت الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر متفرعة عن الشركة الفرنسية للبترول - التي غلبت ٨٥ ٪ من رأسمالها وكانت هذه الشركة قد تكونت عام ٩٥٣ وذلك بعد ان حصلت الشركة الفرنسية للبترول على ترخيص للتنقيب في الصحراء الجزائرية .

وكانت قد عهد اليها بكل الحقوق التي حصلت عليها الشركة الام في الصحراء الجزائرية . وفعمد هذه الشركة عقد مشاركة مع (الشركة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر) يشمل كل النواحي والقطاعات التي تشملها الصناعة النفطية ، في تبادل المعلومات الفنية والجيولوجية الى التعاون في استخراج النفط والنقل والتكرير . وبموجب عقد المشاركة بين هاتين الشركتين تتقاسمان

حقول حاسي مسعود للبتروول وحقل حاسي الرمل بالنسبة للغاز وعدة حقول أخرى اكتشفت فيها بعد في مختلف المناطق الجنوبية والشمالية .

وقد حصلت هذه الشركة بموجب تنازل الشركة الام لمسا على مساحة للتنقيب شملت ١١٦٨٠٠ كم^٢ في الصحراء ، قسمت على شكل مساحات منفردة تقع في مناطق جمعه والاغواط ، وعرق العنتور (في جنوبي غربي غرادية) وغور (جنوب الابيض) و (ورقلة والقليلة وغور مرييل الذي حصلت عليه عام ٩٥٣ (٨٠٠٠ كم^٢) وفي عام ٩٥٦ طلبت الشركة ترخيص للتنقيب في مناطق واد بخاريين (جنوب الاغواط) والعرق الغربي (غرب القليلة وتيلولين) شرق (حمادة التنيوت) قرب الحدود الليبية .

ولم يبق في حوزة هذه الشركة من المناطق التي كان قد رخص لها بالتنقيب فيها سوى ٩٣ الف كم^٢ عام ١٩٦١ وهي :

١ - المناطق التي تعمل فيها بانفراك .

٢ - المناطق المشتركة مع (الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر) .

واد ناموسي ، ورقلة ، والقليلة ، جلفاء ، والاغواط ، عرق العنتور ، فور مير بيل ، وواد مبيض .

٣ - المناطق التي تشترك فيها مع الشركات الأخرى : العرق الشرقي وتشترك فيه مع ابرو الصحراوية وبتروبار .

ودوبان : تشترك فيه مع طوطال ركس ، وبيشلبورن رب ، ود سماري .

ان المشاركة التي تمت بين هذه الشركة والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر في عام ١٩٥٣ جعلت كل من الشركتين (وان كانت كل منها تحصل على رخص باسمها) تتمتع بما تملكه الشركة الأخرى من امكانيات

او اكتشافات فنية او تكنيكية ، او حتى مالية ، ولهذا فمن الصعب التمييز بين منطقة كل واحدة منها فنجده ان كل شركة لها حقوق في مناطق الشركة الاخرى . وهي شركة لها في الجزائر والارباح التي تسفر عنها اعمالها . وقد كانت هذه المشاركة عام ١٩٦٠ تشمل مساحة ١١٩,٥٠٠ كم^٢ كانت من بينها المناطق الغنية بالنفط والغاز مثل حاسي مسعود ومنطقة حاسي الرمل كما مر ذكره .

٣ (شركة البترول الجزائرية (س. ب. أ)

لقد تكونت هذه الشركة عام ١٩٥٣ وذلك باشتراك المجموعة الهولندية الانكليزية - رويال دوتش شل - التي تساهم بنسبة ٦٥ ٪ من رأسمالها البالغ ١٢ ملياراً من الفرنكات القديمة . وبين الشركات الفرنسية الهيئة المستقلة للبترول تسهم بنسبة ٣٤ ٪ من رأسمالها . والشركة الوطنية لصناعة البترول ٢ ٪ . وشركة استثمار البترول ٣,٥ ٪ . والشركة المالية للتنقيب عن البترول ٣ ٪ . ومكتب البحث عن البترول ٤,٥ ٪ .

وقد حصلت هذه الشركة على مساحة للتنقيب تبلغ ٨٥ الف كم^٢ موزعة في ارجاء الصحراء . وبالرغم من هذه المساحة الكبيرة والامكانيات الفنية والتجربة الطويلة التي تتمتع بها اطارات (مجموعة شل) فان الشركة لم يحالفها الحظ ، ولم تكتشف حتى الوقت الحاضر سوى آثار للغاز الطبيعي في منطقة الحمراء ووشحات للنفط في منطقة عين عزان .

٤ (شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء (كوريدس)

تعتبر هذه الشركة الثانية في الصحراء من حيث اهمية اكتشافها وقد أسست في ١٣ نيسان ١٩٥٣ برأسمال أولي قدره ١٠ مليارات فرنك جديد تشترك فيه مجموعة من الشركات الفرنسية ومجموعة دوتش شل وذلك بنسبة متفاوتة . فالهيئة المستقلة للبترول تملك ٢٥,٥ ٪ من رأسمالها

ومعهد البحث عن البترول بملك ٤٥٠ /٠ منها ، والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر بملك ٤٥٨٧ منه . والشركة المالية للتنقيب عن البترول بملك ٣ /٠ منه . وشركة الاستثمار في البترول بملك ١٦٦٣ /٠ وروبال دولش شل بملك ٣٥ /٠ منه ، وشركة مساهمات الهيئة المستقلة للبترول بملك ٢٥٥٥ /٠ ، وشركة ادارة اسهم الهيئة المستقلة للبترول التي بملك ٥١ /٠ من رأسمالها . مما يجعل هذه الهيئة بملك في الحقيقة حوالي ٤٠ /٠ من رأسمال شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء .

وتبلغ مجموعة المساحة التي بحوزة هذه الشركة ١٠٠ الف كم ٢ تنفرد فيها بالتنقيب والاستخراج وتعمل الشركة بانفراد في كل المساحة ماعدا ثلاث رخص تجميع مساحة ٨٧٠٠ كم ٢ فقط تشترك في التنقيب فيها مع شركة بترول الجزائر التي بمل ٥٠ /٠ من نفقات التنقيب . وبملك هذه الشركة وتستغل حقول العبيدة وزرايتين وتكتنورين وخط الأنابيب الذي ينقل البترول عبر تونس إلى ميناء الصخيرة التونسي . كما بملك حقولا صغيرة اخرى أهمها حقول العهانة الجنوبي . وحقول نين فوي . وحقول فان امال وحقول العابد الاحروش .

(٥) الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول (كريب)

لقد تكونت هذه الشركة عام ٩٥٥ برأسمال قدره ١٠٠٩ ملايين فرنك (جديد) تساهم فيه الشركة الوطنية لصناعة البترول بنسبة ٥ /٠ والجزيرة الجزائرية بنسبة ٢٠٠٤ /٠ . والشركة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر ٣٣ /٠ ومكتب البحث عن البترول ١٤١٤ /٠ . والشركة المالية للتنقيب عن البترول ٠٠٦٢ /٠ . والمصالح الخاصة المختلفة ٢٦٠٩٦ /٠ . وبملك هذه الشركة في الوقت الحاضر ترخيصاً للتنقيب يشمل مساحة ٣٠٠٠ كم تقع في منطقة (صور

الغزلان) الذي يقع فيه حقل وادفتيريني الذي بلغ انتاجه المتراكم حوالي ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٥٨ .

وتشارك بترخيصين آخرين تشمل مساحتها ٤٤٢٥ كم^٢ في شرق القاس وخوض فودبوليناك مع الشركة الوطنية للتنقيب واستغلال البترول في الجزائر بنسبة ١٠٪ من الترخيص الأول و ٩٠٪ من الترخيص الثاني .

وتشارك أيضاً في ترخيص آخر للتنقيب في شمال الواحات مع الشركة الفرنسية الدولية للبترول وإشل مساحة ١٦٠٠ كم^٢ .

وطالبت عام ٩٦٠ ترخيصاً آخر يشمل مساحة ١٦٠٠ كم^٢ في العراق الشرقي بالاشتراك مع الهيئة المستقلة للبترول ومجموعة طويكو كلاسيك .

وتشارك في ترخيص آخر مع الشركة الألمانية فنتشال بنسبة ٣٥٪ وشركة البترول للتجاري في منطقة باريس ١٠٪ . يقع في جنوب غربي منطقة العجينة .

(٦) شركة استغلال البترول (س . أ . ب)

تأسست هذه الشركة عام ٩٤٤ برأسمال قدره ٢٢,٤٠ مليون فرنك (جديد) بإمام مكتب البحث عن البترول بنسبة ٥٠,٦٪ منه والشركة الفرنسية للبترول المتفرعة عن الشركة البترولية البريطانية بنسبة ١٠,٦٩٪ والشركات الألمانية : الشركة المالية للتنقيب عن البترول ١٠٪ وشركة الاستثمار البترولي ١٠٪ . والشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول ٤,٥٨٪ . وبنك باريس والأراضي المنخفضة ١,٦٩٪ ومصالح مختلفة ٢٢,٣٨٪ .

وقد حصلت هذه الشركة على مساهمات للتنقيب شملت على ١٣٣,٥٠٠ كم^٢ تقع اربع تراخيص منها في منطقة « حاده تنيوت » مساحتها (٣٣,٠٠٠ كم^٢) .

وحصلت بعد ذلك في حوض اذارار رقانت على خمس رخص اخرى تقع
 غرب عين صالح وتشمل مساحة ٨٤ الف كم^٢ ، وتشترك الشركة في هذه
 الرخص مع شركات اخرى للتنقيب ففي منطقة حمادة تهبورت (شرق الصحراء)
 يمول التنقيب بنسبة ٣٨ ٪ من قبل الشركة و ٢٥ ٪ من قبل شركة
 المساهمات في التنقيب واستخراج البترول و ١١ ٪ من قبل الشركة الافريقية
 الاوربية للتنقيب واستغلال البترول و ٤ ٪ من قبل شركة اوسونا المنجمية الفرنسية.
 اما في منطقة اذارار رقان فانها تشترك بنسبة ٦٥ ٪ مع الشركة
 الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول بـ ٧٥ ٪ والشركة الافريقية
 الاوربية للتنقيب واستغلال البترول و ٧ ٪ والشركة الافريقية للبترول بـ ١٥ ٪.
 وبالإضافة الى هذه الرخص فان الشركة قد حصلت عام ١٩٦٠ على ترخيص
 آخر يشمل مساحة ٦٤٥٥ كم^٢ غرب منطقة بوليناك .

(٧) شركة اوسونا المنجمية الفرنسية (آيف)

تكونت هذه الشركة عام ١٩٥٨ برأسمال قدره ٥٠ مليون فرنك (قيمة
 ١٩٥٩) وتعتبر هذه الشركة فرعاً لشركة اوسونا ميتوبا التابعة للكارثيل
 الايطالي اديسون . وانها تعمل بالمشاركة مع شركات فرنسية اخرى بالتنقيب
 عن البترول .

وهي تشترك بنسبة ٤ ٪ مع شركة التنقيب عن البترول في ترخيص
 يشمل على مساحة ٣٣ الف كم^٢ تقع في منطقة « حمادة تهبورت » في منطقة بوليناك
 البترولية قرب الحدود الجزائرية الليبية كما تشترك بنسبة ٣٥ ٪ مع شركة
 البترول لتعري في منطقة باريس في ترخيص يشمل مساحة ٧٧٠٠ كم^٢ جنوب
 غرب المعجيلة في حوض فوربوليناك وتلك ٢٥ ٪ من الترخيص الثاني المأند لهذه
 الشركة والواقع في منطقة القاسي . وقد اكتشفت هذه الشركة بعض آثار

البتروول ولكن حتى عام ١٩٦١ لم تمكن من القيام بإنتاج كميات تجارية
وانها تواصل التنقيب .

(٨) الشركة الافريقية للبتروول (افروليبك)

أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره ٢ مليون
فرنك جديد وهي متفرعة عن شركة البتروول الاميركية سينتر سيفرز . التي
تساهم بنسبة ٩٧ ٪ من رأسمالها اما الباقي فهو موزع بين مصالح خاصة مختلفة .
وتملك هذه الشركة ثاني رخص للتنقيب ، وتشمل مساحتها ١٧٦٠٠ كم^٢
وذلك بالاشتراك مع (شركة التنقيب واستغلال البتروول في الازراس) (الفرنسية)
والشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب عن البتروول .

وهذه المساحة موزعة في منطقة حاسي الرمل وورقلة ونوفرت .. وتملك
الشركة بموجب اشتراكها مع الشركتين الفرنسيتين الاخريتين نسبة ٤٠ ٪ من
كل المساحة التي تشمل الرخص الثماني السابقة وتساهم شركة التنقيب واستغلال
البتروول في الازراس بنسبة ٣٣,٥ ٪ والشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب عن
البتروول ١٧,٥ ٪ .

(٩) الشركة الفرنسية الصناعية والبحرية (سيف)

وهي شركة فرعية تملك جميع اسهمها تقريباً الشركة الاميركية (فرانكو
فويمانك اويل كومباني) أسست بباريس عام ١٩٤٩ برأسمال أولي قدره ٩٥٠
مليون فرنك (قيمة ٩٥٩) تملك الشركة الام ٩٩,٩٩ ٪ منه .

وتملك هذه الشركة من توكيس للتنقيب تشترك فيه مع شركة البتروول
للبحري في منطقة باريس ٥٠ ٪ وللشركة الفرنسية الدولية للبتروول ٤٢ ٪ .
ويشمل مساحة قدرها ٢٧٠٠٠ كلم^٢ يقع في منطقة نوفرت . وتشترك في توكيس
آخر يقع شمال الواحات مع الشركة الفرنسية الدولية للبتروول ويشمل مساحة

١٦٠٠ كلم^٢ العرق الشرقي بالاشتراك مع الهيئة المستقلة ومجموعة توبكوسيانك .

(١٠) شركة البترول الفرنسية الافريقية (كوفيا)

أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال اولي قدره ٣٥٠٠ مليون فرنك (بقية ١٩٥٩) وقد ساهم مكتب البحث عن البترول الفرنسي بنسبة ٥١ ٪ من رأسمالها وشركة نفط الجنوب الفرنسية بنسبة ٢٥ ٪ . منه والشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول بنسبة ١٠ ٪ والشركة المالية للتنقيب عن البترول ١٠ ٪ وشركة الاستثمار في البترول ٤ ٪ . وقد حصلت هذه الشركة على رخص للتنقيب يشمل مساحة (٥٨٠٠ كم^٢) تقع في منطقة توفرت وتشترك في العمل بموجب هذا الترخيص مع الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول التي تساهم بنسبة ١٥ ٪ من نفقات العمل وشركة فيليبس بتروليم والشركة المختصة بالحفر (دريلنك سيلشاني كومبني) تساهم بنسبة ٢٥ ٪ . وتحفظ لنفسها بنسبة ٦٠ ٪ .

كما حصلت على ثلاث رخص أخرى تشمل مساحة ٥٢٠٠ كلم^٢ تقع في جنوب حامي مسعود بالاشتراك مع مجموعة فيليبس وشركة اميركية (شركة التنقيب واستغلال البترول . وفي هذه الرخص نجد المساهمات متفاوت حسب الرخص . فتملك الشركة بنسبة ٤٧,٥ ٪ وشركة التنقيب واستغلال البترول ٣٧,٥ ٪ ومجموعة فيليبس ٢٥ ٪ .

وهناك ترخيص رابع ، وهو أكبر الترخيصات المشتركة فيها هذه الشركة وتساهم به بنسبة ٢٥,٥ ٪ ومجموعة فيليبس بنسبة ٤٩ ٪ وشركة التنقيب واستغلال البترول بنسبة ٢٥,٥ ٪ .

وبالرغم من مساهمة شركات اميركية في هذه الشركة الا ان رأسمالها تغلب عليه الصبغة العامة الفرنسية .

١ | شركة المساهمة في التنقيب واستخراج البترول (كوبياديكي)

تأسست هذه الشركة عام ١٩٥٧ في باريس برأسمال أولي قدره ١٠٠٠٠ مليون فرنك ، موزع بين مساهمين فرنسيين بنسبة ١٠ ٪ - لشركة الاستثمار البترولي و ١٠ ٪ - للشركة العامة للتنقيب عن البترول و ١٠ ٪ - للشركة الفرنسية للاستثمار في التنقيب واستغلال البترول ، و ٧ ٪ - للشركة المالية للتنقيب عن البترول وتلك البنوك والشركات الصناعية والتأمين والمصالح المختلفة الـ ٦٣ ٪ - الباقية . وبالإضافة الى مساهمة هذه الشركة في كل تراخيص شركة التنقيب عن البترول في الجزائر (١١٧ ألف كلم ٢) قلنا فذلك ترخيصين باسمها تشمل ماحتملها ٣٢٠ كلم ٢ في منطقة حمادة التنيهوت غرب العجيلة .

وتساهم هذه الشركة بـ ٨ ٪ - من تراخيص البترول (١٦٦٠٠ كلم ٢ التي تقع شمال الصحراء كما تساهم بنسبة ٢٥ ٪ - من رخص الشركة الوطنية لبترول اكينين (١٢٤٠٠ كلم ٢) الواقعة في الصحراء الوسطى وخاصة في منطقة القاسي الذي اكتشف فيه النفط بكميات تجارية في عام ١٩٦٠ . ان هذه الشركة تغلب على رأسمالها الصيغة الخاصة وذلك لتفوق نسبة المساهمين الافراد فيها .

١٢ | الشركة الاوربية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول (اورافراب)

تأسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٧ برأسمال أولي قدره (١٢٠٠٠) فرنك فرنسي . تساهم به مصالح اجنبية غير فرنسية بنسبة ١٤ ٪ - اما ٨٦ ٪ - الباقية فهي موزعة بين شركة كوفرب ، وفترب ، وجنوب ، وشركة ديفرانس وبنك الهند الصينية والايخوان الانار .

وتشارك هذه الشركة بالتنقيب مع الشركة الامانية الفرات بنسبة ٢٠ ٪

وشركة البترول للتجاري في منطقة باريس بنسبة ١٠ ٪ وذلك في مساحة مقدارها ٦٢٥ كلم^٢ تقع في حوض العجينة .

كما انها تشترك بنسبة ٢٠ ٪ في ترخيص للتنقيب بمساحة قدرها ٢١١٥ كلم^٢ وذلك مع الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول والشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر .

ان هذه الشركة تتبع سياسة المساهمة في تراخيص الشركات الاخرى وخاصة مع شركة التنقيب عن البترول (سيب) والشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج البترول (سافريب) وشركة بترول فالانس (سيف) والشركة الوطنية لبترول اكتين . وهذه الطريقة فانها استطاعت ان تشترك في التنقيب في مساحة تشمل ١٦١٠٠٠ كلم^٢ فهي تساهم بنسبة ١١ ٪ في التراخيص الاربع (٣٣٠٠٠ كلم^٢) العائدة لشركة التنقيب عن البترول (س . ي . ب) الواقعة في شرق الصحراء وبنسبة ٧ ٪ من الرخص الخمسة (٨٤٠٠٠ كلم^٢) العائدة لنفس الشركة في الصحراء الغربية وتساهم بنسبة ١٨ ٪ من التراخيص الثمانية (١٢٨٠٠ كلم^٢) التي تملكها الشركة الفرنسية للتنقيب واستخراج النفط (س . ف . ر . ب) في الصحراء الوسطى . كما وتساهم بنسبة ٨ ٪ من التراخيص الخمسة (١٩٠٠٠ كلم^٢) التي تملكها شركة بترول فالانس الواقعة بين كولون بشار وتوفرت . ومن كل هذه المساهمات فان اهم مساهمة تساهم بها الشركة هي نسبة ٨ ٪ من رخص الشركة الوطنية لبترول اكتين (١٢٤٠٠ كلم^٢) الواقعة في شمال حاسي مسعود الذي اكتشف فيه النفط بكميات تجارية في منطقة القامي .

واهم ما يميز هذه الشركة هي كونها شركة تملكها الراسمائل الخاصة دون أي مساهمة من قبل الراسمائل العامة .

١٣ - شركة اسو الصحراوية :

وهذه الشركة متفرعة عن شركة ستندارد اويل اف نيوجرمي بالاشتراك مع شركة اسو واست في باريس عام ١٩٥٩ برأسمال أولي قدره ١٠ ملايين من الفرنكات (قيمة ١٩٥٩)

لقد احدث دخول هذه الشركة تحولاً كبيراً في اتجاه الاستثمار في الصحراء وكانت هذه الشركة قد تقدمت بطلب ترخيص للتنقيب عام ١٩٥٩ وبمساعدة الشركة الام حصلت على ترخيص للتنقيب يقع في منطقة العرق الشرقي الكبير مساحته (٣٠٦٠٠ كم^٢) يضمن لها العمل لمدة خمس سنوات في الفترة الاولى اصلاحية الترخيص وتعمل فيه بالاشتراك مع شركة النفط الفرنسية في الجزائر التي تساهم بنسبة ٣٥ ٪ من النفقات وشركة المساهمات البترولية التي تساهم بنسبة ١٥ ٪ من التنقيب وهذه هي أول شركة للتنقيب حصلت فيها الرساميل الاميركية على تفوق ملكية رأسمال الشركة .

١٤ - الشركة الفونسية الدولية للبترول :

اما هذه الشركة فمتفرعة عن شركة بان اميركان بترولايوم كوربوريشن التي كونتها شركة ستاندارد اويل انديالا عام ١٩٥٨ .

وقد استت هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٨ برأسمال أولي قدره مليون فرنك تملك الشركة الام . نسبة ٩٤ ٪ .

وتملك هذه الشركة ترخيصاً للتنقيب يشمل مساحة ٢٧٠٠ كم^٢ تقع شمال شرقي نوفرث وتعمل فيه بالاشتراك مع شركة بترولبار التي تساهم بنسبة ٥٠ ٪ والشركة الفرنسية الصناعية والبحرية ٨ ٪ .

وحصلت عام ١٩٦٠ على ترخيص للتنقيب يشمل مساحة ٢٧٦٠٠ كم^٢ تقع شمال نوفرث . تشارك فيه مع الهيئة المستقلة للبترول وشركة تيكوكلاسياتك .

وتتميز هذه الشركة بأن رأسمالها يتكون من مساهمات غير فرنسية .

١٥ - الشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب والبتروول (فونكاريب)

تأسست هذه الشركة عام ١٩٥٧ في باريس برأسمال أولي قدره ١٢,٥٠٠ مليون فرنك موزع بين كورفب ٧٦ ٪ وقريب ٢٠٦ ٪ وديغراس ٢٠٦ ٪ والباقي موزع بين المصالح المالية والصناعية .

ان هذه الشركة هي أولى الشركات التي حصلت على مساهمات مالية المانية لتمويل عملياتها . . ولهذا تراها تنوع عملياتها في رخص مختلفة منها التي تنفرد بها ومنها التي على شكل مشاركات مع شركات التنقيب الأخرى بحيث تشمل مجموع المساهمة التي تعمل فيها حوالي ١٦٣,٠٠٠ كم^٢ . وهي تشترك في ثمانية رخص للتنقيب مع شركة التحري واستخراج البترول في الألاس والشركة الافريقية للبترول وتشمل مساحة ١٧٦,٠٠٠ كم^٢ . . بنسبة ١٧,٥ ٪ للشركة الافريقية للبترول . كما تشترك في ترخيص للتنقيب يشمل مساحة ١٨٠,٠٠٠ كم^٢ في ناحية غرداية تشترك فيه بنسبة ١٦ ٪ في تراخيص لشركة التنقيب عن البترول الواقعة في منطقة تيمورت (٣٣,٠٠٠ كم^٢) وتشترك مع فيليب وشركة البترول الفرنسية الافريقية بنسبة ١٥ ٪ في ترخيص مساحته (٥٨,٠٠٠ كم^٢) وذلك بنسبة ٨ ٪ من ترخيص شركة بترول فلانس (١٩,٠٠٠ كم^٢) الواقع في شمال الصحراء وذلك بنسبة ٢٠ ٪ في ترخيص تشترك به كل من الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر والشركة الافريقية الاوروبية للتنقيب واستغلال البترول يقع في منطقة بوليناك الغنية بالنفط .

وحصلت أخيراً في عام ١٩٦٠ على ثلاث رخص تشمل مساحة ٣٠٠,٠٠٠ كم^٢ في منطقة بوليناك جنوب غربي منطقة العجيلة وتشترك في اثنين من هذه التراخيص مع الشركة الألمانية فترشال التي غلظت بنسبة ٣٥ ٪ . وشركة البترول للتحري في

منطقة باريس ١٠ / . والشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول ٢٠ / .

ان اهم مساهمتها هي مساهمة ١٤ / . التي تساهم بها مع الشركة الوطنية لبترول اكتان في التراخيص ١٢٤٠٠ كم^٢ الذي اكتشف فيه حقل القاسي للبترول

١٦ - شركة دهلې الفونسية (فرانكو - دهلې كومباني)

ان هذه الشركة هي فرع لشركة كنديس دهلې اويل لاند الكندية التي اسستها عام ٩٥٠ شركة دهلې تايلور اويل كورپوريش الاميركية .

تأسست في باريس عام ٩٥٨ برأسمال أولي قدره ٢٥٠ مليون فرنك تلك شركة دهلې الكندية للزيت المحدودة ٩٩ / . من رأسمالها وتلك هذه الشركة ٤٩ / . بالاشتراك مع شركة البترول لتعري في منطقة باريس والشركة الفرنسية الافريقية للتنقيب واستغلال البترول ١٦ / . وتلك ترخيصا يشمل مساحة ١٨٠٠ كم^٢ في شمال شرقي غرداية وحصلت عام ٩٦٠ بالاشتراك مع نفس الشركتين على ترخيصين آخرين (٧١٦٠ كم^٢) في جنوب غربي العراق الشرقي وهذه الشركة هي أول الشركات الاميركية الكندية التي دخلت الجزائر .

١٧ - شركة للتنقيب واستغلال البترول (افريكس)

تأسست في باريس عام ٩٥٧ برأسمال أولي قدره ٣٠٠٠ مليون فرنك تلك منه شركة اومنيوم ٣٥ / . والشركة الفرنسية للسويس ١٠ / . وشركة فتراب ١٠ / . وكوفرب ١٠ / . وجنوب ١٠ / . وريفرانس ٣٥ / . وبنك باريس والاراضي المنخفضة ١٠ / . وبنك الوحدة الباريسي ٣ / .

وتلك هذه الشركة اربع رخص تشمل مساحة ١١٠٠٠ كم^٢ وقد منحت هذه الرخص بالاشتراك مع شركتين هما : كويفا وفيلبس وتساهم الشركة في الترخيص الاول ٢٥,٧ / . و ٣٧,٥ / . من الرخص الثلاثة الاخرى . وتقع هذه المساحة في الصحراء الوسطى . وبالإضافة الى ذلك تلك هذه الشركة ٤٠ / .

من ترخيص آخر (٢٤ ٣٣٠٠) يقع في شرق حاسي مسعود الذي تملكه شركة سنوبال .

١٨ - شركة بشلوردن للتنقيب واستخراج البترول :

ان هذه الشركة الفرنسية تعمل بصورة ريفية للتنقيب في فرنسا است في باريس عام ٩٥٧ برأسمال اولي قدره ٥٠٠ مليون فرنك بوزع بين بشلوردن ٣٠٪ وشركة فتريت ١٠٪ وكوفرب ١٠٪ وجنوب ١٠٪ وديفرانس ١٠٪ والاخوان لازار وشركائهم ٦,٦٦٪ وبنك روتشيلد اخوان ٣,٣٤٪ ومصالح مالية مختلفة أخرى :

ان هذه الشركة تساهم مع الشركة الفرنسية لبترول الجزائر بنسبة ٢٠٪ من ترخيص يشمل مساحه ٦٥٠٠ كم^٢ يقع في شمال شرق حاسي مسعود .

١٩ - شركة بتروسايت :

وهذه الشركة (الفرنسية) كونتها الشركة النفطية بتروفرانس في باريس عام ٩٥٧ برأسمال اولي قدره ١٠٠٠ مليون فرنك تساهم فيه اربع شركات مالية : هي - كوفرب ١٠٪ وفتريت ١٠٪ وجنوب ١٠٪ وديفرانس ١٠٪ وتملك الشركة الام ٥٩,٥٪ من رأسمالها .

لقد كانت هذه الشركة تملك عام ٩٦٠ ترخيصين للتنقيب تشمل مساحتهما ٣٩٠٠ كم^٢ ويقع الاول في جنوب مدينة ورقلة والثاني شمال مدينة غرداية .

٢٠ - شركة فيلبس للبترول في فرنسا (فيلبس بتروليوم)

وهذه الشركة منفرعة عن شركة فيلبس بتروليوم كيماني الاميركية وقد أسست عام ٩٥٨ في باريس برأسمال اولي قدره مليون فرنك . تملك شركة فرعية اخرى للشركة الام فيلبس . وهي الشركة المختصة بالتنقيب .

وتملك هذه الشركة أربع رخص بالاستئراك مع الشركة الفرنسية الافريقية،
والشركة اومريكس الفرنسية .

تشمل مساحة هذه الرخص الاربعة مساحة (١١ الف كم^٢) تقع ثلاثة منها
جنوب غربي منطقة حامي مسعود وتقع الرابعة جنوب مدينة القليعة . وتساهم
الشركة في الرخص الثلاثة الاولى بنسبة ٢٥ ٪ وبنسبة ٤٩ ٪ من الترخيص
الرابع . وتساهم هذه الشركة بنسبة ٢٥ ٪ من ترخيص آخر يشمل مساحة ٥٨٠٠ كم^٢
تلكه الشركة الفرنسية الافريقية للبترول .

٢١ - شركة التحوي واستغلال البترول في الالزاس :

لقد أسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٣ برأسمال قدره (١٢٣٤٢
مليون فرنك) موزع بين شركات فرنسية عامة ومصالح خاصة وشركة
اميركية . ويملك مكتب البحث والتحوي عن البترول الحكومي ٥٦,٨٧ ٪
من رأسمالها والشركة الوطنية للاستثمار والبحث عن البترول ٧,٣٠ ٪ وشركة
فريب ٩,٧٣ ٪ وكفريب ٦,٨٤ ٪ وديفرانس ٥,٨٧ ٪ ومصالح مختلفة تلك
حوالي ١٢ ٪ .

ان هذه الشركة كما يبدو من توزيع رأسمالها ، تسيطر عليها الراسمیل العامة
حيث تملك الحكومة حوالي ٦٥ ٪ من رأسمالها .

وهذه الشركة لا تملك ترخيصاً خاصاً بها . ولكنها تشترك بنسبة ٣٣,٥ ٪
في ثاني رخص تشمل مساحة ١٧٦٠٠ كم^٢ مع الشركة الفرنسية الافريقية للتقيب
عن البترول . وشركة افرويك التي تملكها الشركة الاميركية (ستيرسرفس)
وتقع هذه الترخيصات في مناطق حامي الرمل الغنية بالغاز الطبيعي . وورقة
وتوفرت ، والقليعة .

٢٢ - الشركة الفونسية للتنقيب واستغلال البترول (افريب)

استت هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٦ ، من قبل مكتب البحث عن البترول الذي يملك ٥٣ ٪ من رأسمالها وشركة فريب ١٠ ٪ / و كوفرب ١٠ ٪ / و ريفرانس ١٠ ٪ / وشركة بورغينا البجيكية ٣٦ ٪ / و بنك باريس والاراضي المنخفضة ١٣ ٪ / . وهذه الشركة تعتبر شبه عامة ، وذلك نظراً لكون الراسمات العامة تشترك بنسبة ٨١ ٪ من رأسمالها .

وتلك هذه الشركة سبع رخص تشمل مساحة ١١٦٠٠ كم^٢ تقع معظمها في الصحراء الوسطى في ناحية ورقلة وقرب الانواط وفي منطقة توفرت . تعمل في هذه الرخص بالاشتراك مع عدة شركات اخرى فهي تساهم بنسبة ٢٧ ٪ في المصارف . وشركة سنكلر الصحراوية بنسبة ٢٧ ٪ / وادرفريب ١٨ ٪ / وشركة نيومات ماليك ١٨ ٪ / وارقيام ١٠ ٪ / .

كما تملك ترخيصاً آخر في منطقة العجيلية بالاشتراك مع نفس الشركات الا انها تملك نسبة ٣٣ ٪ / والشركات الاخرى تساهم بـ ٢٧ ٪ فقط .
واهم ترخيص تملكه هذه الشركة هو الترخيص الواقع في منطقة تندوف والذي يشمل مساحة ٧٠ ألف كلم^٢ تعمل فيه بانفراد .

٢٣ - شركة نوميانت للزيت :

وهذه الشركة ماعى الافرع للشركة اليابانية نوميانت مانيك كوربوريشن ، وهي من اكبر الاحتكارات المنتجة الدولية .

استت عام ١٩٥١ في نيويورك برأسمال اولي قدره ٦٥ مليون دولار اميركي تملكه الشركة الام بنسبة ١٠٠ ٪ / وتقوم هذه الشركة بالتنقيب واستغلال البترول وتعمل بصورة رئيسية في خليج المكسيك كما تملك الشركة الفرعية في فنزويلا .

وتلك هذه الشركة مصالح صغيرة في شركة مناجم زليجة وهي شركة فرنسية اميركية تستغل مناجم الحديد في المغرب .

وليس لهذه الشركة سوى مشاركات في رخص تملكها شركات فرنسية .

٢٤) شركة الاسهم الزراعية والصناعية المنجمية :

ان هذه الشركة تجارية ، ومتفرعة عن شركة مناجم زليجة في المغرب . اسست في باريس عام ١٩٥٣ برأسمال أولي قدره ١٩٨٠ مليون فرنك موزع بين مصالح مالية فرنسية واجنبية (اميركية بصورة خاصة) .

وهذه الشركة تساهم في ترخيصات عديدة تملكها شركات سافريب وسنكلير الصحراوية واووافريب ونيومونت هاليك كوربوريش . فساهم بنسبة ١٠ ٪ في سبع رخص مع سافريب وساهم بنسبة ٤ ٪ من تراخيص سافريب الواقعة في العبيدة .

وعملت هذه الشركة عام ١٩٦٠ على ترخيص يشمل مساحة ٩٠٠ كم ٢ يقع في شمال غرب توفرت .

٢٥) شركة بتروول فالانس « س . ب . ف » :

اسست هذه الشركة في باريس عام ١٩٥٥ برأسمال أولي قدره ٢٢٠٠ مليون فرنك موزع بين الشركة الوطنية للاستثمارات البترولية بنسبة ٥ ٪ ومكتب البحث عن البترول بنسبة ١٥ ٪ والشركة الوطنية للهجري المحدودة بنسبة ٣٠ ٪ وفرع الشركة البريطانية للبترول الفرنسية بنسبة ٢٠ ٪ . كما تملك شركة فيلررب بنسبة ١٠ ٪ وكومررب ١٠ ٪ وديفرانس بنسبة ٥ ٪ .

فلك هذه الشركة خمس رخص يشمل مساحة ١٩ الف كم ٢ تقع بين منطقة كاربينشار وتوفرت . وتعمل بالاشتراك مع كويبيكس واووافريب التي تملك كل واحدة منها نسبة ٨ ٪ .

وقد حصلت هذه الشركة على ثلاث رخص أخرى تشمل مساحة ١١٧٠٠ كم^٢ في منطقة فوربوليناك وإياها تعتبر من الشركات العاملة في فرنسا إلى جانب الجزائر .

٢٦) شركة سنكلو الصحراوية :

تتفرع هذه الشركة عن شركة سنكلو أويل يوريشن الاميركية . وقد است في باريس عام ٩٥٨ برأسمال أولي قدره مليونين من الفرنكات تساهم به الشركة الأم بنسبة ٩٧ ٪ . وغلك مصالح فرنسية خاصة بالنسبة الباقية وهي ٣ ٪ . وهذه الشركة لاغلك أي توخيص خاص بها ولكنها تساهم بنسبة ٢٧ ٪ في كل رخص شركة سافريب معاداً توخيص تتدوف .

٢٧) الشركة الوطنية للبترول اكتين :

تقد است هذه الشركة في باريس عام ٩٤١ برأسمال أولي قدره ٢٠٩٢٥ مليون فرنك موزع بين مكتب البحث عن البترول بنسبة ٥٠,٥٧ ٪ والشركة الفرنسية للبترول ١٣,٢٠ ٪ وفرع الشركة البريطانية للبترول (الفرنسية) ٣,١٩ ٪ وشركة فريب ١٥,٠٤ ٪ .

وغلك هذه الشركة خمس رخص للتقيب تشترك في اربع منها مع شركات اخرى : شركة كوبريكس ٢٥ ٪ . واوارافريب ١٠ ٪ . وتشمل مساحة هذه الرخص المشتركة ١٢٠٠٠ كم^٢ وكانت قد اكتشفت في إحداها حقل الفاسي المحتوي على كميات تجارية من النفط . ونوى من توزيع رأسمالها إياها تغلب عليها سيطرة الرساميل العامة .

الفصل الرابع

الحقول البترولية المنجزة في الجزائر

بعد ان رأينا في الصفحات السابقة المراحل التي قطعها الصناعة النفطية في الجزائر والاستثمارات التي طلبتها هذه الصناعة ، والشركات المختلفة التي قامت بالمجهودات الاستثمارية يمكننا ان نلمس النتائج التي حققتها هذه المجهودات الكبيرة التي بذلت خلال الخمس عشرة سنة الماضية .

ان اهم ما قوت به الاكتشافات النفطية واكتشافات الغاز الطبيعي في الجزائر (وبصورة خاصة في جنوبها) هو اختلاف مواقعها الجغرافية والطبقات الجيولوجية التي تقع فيها هي تقع في أرجاء الجزائر الاربع ، كما ان الدراسة الجيولوجية اثبتت وجود البترول والغاز الطبيعي ليس فقط في الرسوبات الاولى ولكن كذلك في التكوينات الجيولوجية الثانوية التي يمكن ان تحتوي على البترول والغاز الطبيعي ، فوجد مثلا ان اكتشاف الغاز الطبيعي الذي اكتشفته شركة التنقيب واستخراج بترول الصحراء في جبل بوفة كانت من تكوينات (الديفونيال) وفي عام ١٩٥٦ اكتشفت هذه الشركة النفط في العجيلة في (الاحجار السكاربونية الاولى) وفي الرمل للغاز الطبيعي .

ان هذه الاكتشافات الاولى كانت بعيدة جداً عن بعضها من حيث الموقع

الجغرافي كما أنها تقع في طبقات جيولوجية وتكوينات مختلفة وكانت هذه النتائج الجيولوجية الأولية تنأكد مع استمرار التنقيب والتجري . ونجد اليوم منطقتين بتروليتين رئيسيتين في الصحراء الجزائرية وسوف نتناول بالتفصيل في الصفحات القادمة ، بعض الحقول المختلفة التي تتكون منها هاتين المنطقتين .

١ - حقل حاسي مسعود :

يعتبر هذا الحقل .. الذي يقع على بعد ٦٥٠ كلم تقريباً من عاصمة الجزائر ، على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، من أغنى الحقول النفطية المكتشفة في الجزائر حتى الآن . وذلك هذا الحقل بالاشتراك كل من الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر ، والشركة الفرنسية للبترول التي تملك الحكومة الفرنسية ٣٠ ٪ من رأسمالها .

اكتشف هذا الحقل في حزيران ١٩٥٦ عندما قامت الشركة الوطنية بحفيرة في المكان المسمى (حاسي مسعود) وجذبت على عمق ٣٣٤٠ متراً طبقة سميكة من مادة البترول والغاز الطبيعي مقدراً عرضها بحوالي ١٤٠ متر كما وجدت في نفس الفترة تقريباً الشركة الفرنسية في حفرياتها التي قامت بها على بعد ٨ كلم من حفيرة الشركة الوطنية في المسكان المسمى حاسي كومي نفس الطبقة المنتجة على عمق ٣٢٧٢ متراً وبعد شهر من هاتين الحفريتين كانت الشركة الوطنية قد قامت بحفيرة ثالثة ١١ كلم من حفريتها الاولى ، وجدت بدورها نفس الطبقة النفطية على عمق ٣٣٢٧ متراً :

وانطلاقاً من هذه الحفريات الثلاثة بدأت الشركتان بالقيام بحفريات لتحديد الحقل فكانت الحفيرة الرابعة التي قامت بها الشركة الوطنية على بعد ١٠ كلم شرق الحفيرة الاولى وجدت نفس الطبقة المنتجة على نفس العمق تقريباً كما

وجدت الشركة الفرنسية في حفراتها السابقة نفس الطبقة المنتجة على بعد ١٠ كلم شمال البحر الاول .

وعلى ضوء النتائج التي اظهرتها هذه الحفريات قدر الخبراء في نهاية عام ١٩٥٧ المنطقة المنتجة بحوالي ١٣٠ كلم والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٥٠ مليون طن كحد ادنى ، ولكن توسيع الحقل سيزيد من هذه النسبة اكثر من عشرة اضعاف . اذ ان الحفريات التي قامت بها الشركتان خلال عام ١٩٥٨ في الجهات الاربع ، شمالاً ، جنوباً ، شرقاً ، وغرباً من بئر الاكتشاف جعلت مساحة المنطقة المنتجة تشمل حوالي ١٥٠٠ كلم^٢ ، وارتفعت نسبة الاحتياطيات الى ١٥٠ مليون طن وعلى اساس استخراج نسبة ١٨ ٪ من الاحتياطي بقدر الاحتياطي الممكن استخراجه بحوالي ٢٥٠ مليون طن . وحتى هذه النسبة يمكن زيادتها عن طريق حقن الغاز في الآبار حيث يمكن زيادة نسبة الاحتياطي بحوالي ٣٥ ٪ على الاقل .

وفي ربيع ١٩٥٩ بلغ عدد الآبار المحفورة في هذا الحقل ٣٨ بئراً كانت ٣٧ منها منتجة .

كانت انتاجية هذه الآبار تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً فوجد مثلاً البئر الثالثة التي حفرتها الشركة الوطنية يمكن الانتاج منها حتى ٢٠٠ الف طن سنوياً في الوقت الذي لم تتجاوز الطاقة الانتاجية للبئر السابعة التي حفرتها الشركة الفرنسية ٢٠ الف طن . كما ان البئر التاسعة عشر التي حفرت في الحقل يمكن استخراج حوالي ١١٢٠٠٠٠ طن سنوياً وكانت معدل الانتاج في الآبار يزداد باستمرار ، بحيث يمكننا ان نقول ان المعدل العام لانتاجية البئر الواحدة كان يتراوح في اواخر عام ١٩٥٩ بين ٣٠٠ الى ١٠٠٠ طن في اليوم للبئر .

لقد كانت الشركتان حتى كانون الأول عام ١٩٦٠ قد حفرتا ٦٥ بئراً كانت ٦٠ بئراً منها منتجة .

وقد قدرت الاحتياطات المثبتة الممكن استخراجها بحوالي ٣٥٠ مليون طن والاحتياطات المحتملة بحوالي ٤٧٠ مليون طن على الأقل . واستثمرت حفريات تطوير الحقل وتوسيعه حتى عام ١٩٦٢ حيث استطاعت الشركتان بعد القيام بـ ١١٦ حفرة كانت ٨٩ بئراً منها منتجة للبتروول من ١٧٥٠ كأم ٣ تحديد حدود الحقل التي قدرت مساحته بحوالي ١٧٥ كأم مربع وكان معدل الانتاج اليومي المحتمل في هذه السنة يقدر بـ ١٨٠٠٠٠ برميل في اليوم (حوالي ٢٤ الف طن) وقد قدرت الكميات الممكن استخراجها من الاحتياطي المثبت بالطرق الاولى بحوالي ٥ ./. من الاحتياطي ولهذا قررت الشركتان ان يبدأ حقن الغاز الطبيعي في الحقل لرفع هذه النسبة لأن النفط المستخرج من هذا الحقل ذو كثافة ٤٠ درجة فاكتر ويحتوي على نسبة كبيرة من الغاز او بل ويحتوي على الميثين والهوبان وهو لا يحتوي على نسبة كبيرة من السوفر بحيث يمكن استعماله مباشرة بعد استخراجه في محركات الديزل واجهزة الحفر . ولا يحتوي إلا على نسبة قليلة من المواد الثقيلة اذا ما قارناه مع خام الشرق الاوسط وكانت المنتجات المشتقة من هذا الخام بعد التكوير كالأفي وذلك بالمقارنة مع مشتقات خام كل من العراق والكويت .



نسبة مشتقات البترول بعد تكرير الخام الجزيائوي ، العراق ، الكويت

الكويت	العراق	حاصي مسعود	
١٥	١٧	٢٠	موتور غازولين
٢٢	٣٣	٤٣	الغاز اويل
٥٢	٣٧	١٢	الفيول اويل
١١	١٣	٢٥	المنتجات المختلفة بما فيها المواد الغريبة

المصدر : مجلة بتروليوم باريس سرفيس اكتوبر ١٩٥٩

وكما نلاحظ من الجدول السابق فان هذا الخام يحتوي على المواد الخفيفة من بنزين وغازولين اكثر من المواد الثقيلة مثل الفيول اويل كما يحتوي على مواد كثيرة تصلح لأن تكون أساساً لإنتاج زيوت التشحيم وغير ذلك .

أما الغاز الطبيعي الذي ينبع استخراج هذا الخام فانه يقدر بحوالي ٣٥٠ متراً مكعباً لكل طن مستخرج وتقدر الشركة ان استخراج ١٢ مليون طن سنوياً من النفط سوف يؤدي الى استخراج حوالي ٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً وتعمل الشركتان هذا الغاز الطبيعي في فويل محطات توليد الكهرباء في مراكز الانتاج والباقي تحرقه وبدأت منذ عام ١٩٦٠ بحفر ست حفریات لحقن هذا الغاز الطبيعي في الحقل لزيادة الضغط داخل الحقل يساعد على زيادة الكميات الممكن استخراجها بحوالي ٣٠ ٪ على الأقل وقددر الضغط في الحقل ما بين ٣٥٠ الى ٤٣٠ كلغ للسم ٢ ودرجة الحرارة تتراوح ما بين ٤٥ درجة الى ١٣٠ درجة .





وتعمل الشركتان في هذا الحقل بالاشتراك ولكن كل منهما تحتفظ بشبه استقلال فيما يخص اتخاذ القرارات في تطوير رأس مالها والقيام بحفرياتهما وتشاركان بموجب الاتفاقية بينهما في المصروفات التي تقوم بها كل واحدة منها كما انهما تشاركان تلقائياً في كل اكتشاف تقوم به أحدهما فنجده مثلاً ان الشركة الوطنية قامت باستئجار ما يقرب من ٥٠ مليار فرنك (بقيمة الفرنك عام ١٩٥٦) منذ ١٩٥٦ الى آذار ١٩٦١ كانت موزعة كالتالي :

٣٠ مليار على التنقيب وحفر الآبار وتجهيزها للانتاج .

٦ مليارات لبناء مركز الانتاج .

٢ مليار لبناء شركة التجميع .

١٠ مليارات لبناء مركز التجميع الرئيسي .

ويمكننا استناداً على عقد المشاركة المفعود بين الشركتين ان نقول ان الشركة الفرنسية قامت بصرف مبلغ مساوي لهذا المبلغ كاستثمارات في الحقل .

ونملك كل من الشركتين مركزاً للتجميع في المنطقة التي تعمل فيها من الحقل فتملك الشركة الوطنية مركزاً للتجميع تصب فيه كل شبكة التجميع التي تربط الآبار المنتجة ويتكون هذا المركز من ثلاث مجموعات لفرز البترول عن الغاز الطبيعي تعمل على تخفيف ضغط الخام الذي يصل الى قم البئر تحت ضغط ٣٠ كغ للسم ٢ وتعيده الى ضغط مساو للضغط الجوي . ويوجد في هذا المركز أربعة خزانات لتسييل الخام وخفض كثافته لتسهيل سيلانه الى مركز التجميع الرئيسي سعة كل واحد منها ٢٥٨٠ متراً مكعباً كما يوجد أربع خزانات أخرى لحزن النفط الخام سعة التخزين في كل واحد منها ١٥ ألف متر مكعب وهذه

الخزانات الاربعة الاخيرة مبروطة بمركز التجميع الرئيسي بأنبوب قطره ٢٠ بوصة يسمح بنقل حوالي ١٨ ألف متر مكعب في اليوم .

ونقلك الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر مركزاً للانتاج في الجهة التي تعمل فيها من الحقل وهو مكون من مركز المراقبة وأربعة خزانات سعة التخزين في كل واحد منها ٨ آلاف متر مكعب من النفط وخزان الماء سعة التخزين فيه ١٥ ألف متر مكعب كما توجد فيه ثلاث مضخات (يقدر ١٧٥ حصان) وثلاث تستقبل مجموعات لغزل الغاز الطيبي عن البترول وتستقبل الأولى الحام من الآبار تحت ضغط ٣٥ كلغ للسم ٢ وتعمل الثانية على حفظ هذا الضغط الى ٦ كلغ للسم ٢ وتعمل الثالثة على خفضه الى درجة الضغط الجوي ويربط هذا المركز بالمركز الرئيسي للتجميع بأنبوب قطره ١٦ بوصة .

ويقع المركز الرئيسي للتجميع في حقل حاسي مسعود على بعد ٢٠ كلم تقريباً من مراكز الشركتين قامت الشركتان ببنائه بالاشتراك وهو نقطة الانطلاق للأنبوب الذي يربط الحقل بالبحر الابيض المتوسط ويتكون هذا المركز من ١٢ خزاناً سعة التخزين في كل واحد منها ٣٥ ألف متر مكعب يربطه بمركزي الانتاج اليونان بقطر ٢٠ و ١٦ انش كما يصل هذا المركز الأنبوب قطره ٨ بوصات لنقل غازولين حقل حاسي الرمل وكان هذا المركز مجهزاً في ١٩٦١ بخمس مضخات (بطاقة ٢٠٠٠ حصان) لضخ النفط في الأنبوب الرئيسي الذي يربط هذا المركز ببناء بجاية على شاطئ البحر الابيض المتوسط بضغط ٤٥ كلغ للسم ٢ .

وكانت الشركتان في بداية عام ١٩٦١ تسلم يومياً ٢١٩٠٠ طن من البترول ١٣٣٨٣ تسلمها الشركة الوطنية و ٨٣١١ طن تسلمها الشركة الفرنسية .
وبلغ الانتاج في هذا الحقل عام ١٩٥٩ ، ١٣٠٠٠٠٠ طن و ٥ و ٦ مليون

طن عام ١٩٦٠ وكان مجموع الانتاج المشترك في كانون الاول ١٩٥٧ الى اول كانون ١٩٦١ يقدر بـ ١٦,٢٤٣,٢٢٥ طناً من البترول انتجت منها الشركة الوطنية ٩٨٦٥٩٤٥ طناً والشركة الفرنسية ٦٣٧٧٢٢٥ طناً .

ويبين هذا الجدول الانتاج في حقل حاسي مسعود

في عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ بالاف الاطنان

السنة		
١٩٦٠	١٩٦١	
٤٣٠٠	٤٦٠٠	الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر
٢٣٠٠	٣٥٠٠	الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر
٦٦٠٠	٨١٠٠	المجموع

المصدر : مجلة التطور الافريقي عدده ٦ و ٥ - ١٩٦١

وعدد ١ - ١٩٦٢

ينقل هذا الانتاج بواسطة انبوب قطره ٦٠ سم وطوله ٦٦٠ كلم يربط مركز التجميع الرئيسي في الحقل بميناء بجاية على شواطئ البحر الابيض المتوسط ويقطع هذا الانبوب في طريقه ٣٣٠ كلم في الصحراء القاحلة الى مدينة بكرة، في جنوب الجزائر ثم يعرج على شط الحفنة من الشمال ويعرج على سلسلة جبال البيان مرتفعاً الى علو ١٠٥٠ متراً عن سطح البحر وهي أعلى نقطة في الخط ينحدر بعد ذلك في سهل الدمام الذي يمتد فيه حتى مدينة بجاية ويوجد على

طول الخط اربع محطات للضخ تجعل سرعة السائل حوالي ٧ كلم في الساعة .
واقبمت مخازن في ميناء بجاية لتلقي هذا النفط وكانت سعة التخزين في عام
١٩٥٩ تزيد عن ٦٣٠٠٠٠ متر مكعب .

كلف هذا الانبوب حوالي ٥٢٠ مليون فرنك جديد استثمرتها الشركتان
المنتجتان للنقل وكوتنا شركة تقوم بالنقل وهي شركة نقل البترول الصحراوي .
وقد مول بنك الامهار والانشاء الدولي ٥٠ ٪ من هذا المبلغ على شكل
قروض طويلة الاجل .

وبدا العمل في هذا الانبوب في عام ١٩٥٨ وانتهى وضعه في تشرين
الثاني ١٩٥٩ ويوجد في نقطة انطلاق هذا الانبوب ١٢ خزاناً سعة الواحد منها
٣٥ الف متر مكعب تقبل هذا الانبوب بواسطة ثلاث مضخات .
وحتى في شهر نيسان عام ١٩٦١ كان هذا الانبوب ينقل نفط حامي
مسهود فقط .

الا انه بعد هذا التاريخ ربط بهذا الخط حقل حامي القاسي بأنبوب طوله
١٢٢ كلم نظراً لقربه من هذا المركز وتشابه نوعية النفط المنتج في الحقلين .
وأصبحت طاقة النقل لهذا الأنبوب بعد اضافة محطة الضخ الرابعة في تموز
١٩٦١ حوالي ١٤ مليون طن سنوياً . وكانت الكميات المنقولة بواسطة هذا
الأنبوب من مركز واد الحمراء الى ميناء بجاية عام ١٩٦٠ يبلغ ٦٥٩٠٣٣٢ طناً
وكانت الكميات المنقولة خلال الاشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٦١ هي كالآتي :



الكميات المنقولة من واد الحواء الى ميناء بجاية خلال الأشهر الاولى
من عام ١٩٦١ بالاطنان

الشهر	الكميات
كانون الثاني	٦٥٠١٨٧
شباط	٥٧٤٢٧٠
آذار	٦٧٩٤٨٨
نيسان	٦٤٦١٤٧
مايس	٧٠٨٣٦١
ايلول	٧٣٣٨٤٦

المصدر : مجلة التطور الأفريقي عدد ٥ - ٦ - ١٩٦١ وعدد ١ عام ١٩٦٢ .

وفي شهر ايلول ١٩٦١ كانت الكميات التي سلمتها الشركتان العاملتان في حاسي مسعود ٧٤٣٨٤٦ طناً سلمت منها الشركة الوطنية ٤١٩٨١٨ طناً والشركة الفرنسية ٣١٤٠٢٨ طناً .

بلغ مجموع الكميات المنقولة بهذا الأنبوب منذ كانون الاول ١٩٥٧ حتى ايلول ١٩٦١ من حاسي مسعود ١٤١٣٥٠٠٠ طن من البترول .

(٢) منطقة العجيلة :

بدأت أعمال التنقيب في هذه المنطقة في بداية عام ١٩٥٤ حيث قامت شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء بعمليات التحري الجيولوجي على نطاق واسع

وبعد جمع المعلومات الكافية بدأت باول حفرة في حقل العجيلة في اواخر عام ١٩٥٥ والتي ادت الى العثور على النفط الذي بدأ يتدفق في البئر بضغط عال جداً واكثرت الحفريات الاخرى التي قامت بها الشركة على وجود النفط بكميات تجارية كبيرة في هذا الحقل وقامت الشركة على بعد ٦٠ كلم جنوب الحفرة الاولى في المكان المسمى تكتنورين في اواسط ١٩٥٦ عثرت فيها على النفط الذي كان يتدفق من البئر بمعدل ١٠٠ متر مكعب في اليوم وفي عام ١٩٥٧ قامت الشركة بحفيرة على بعد ٥٠ كلم شمال العجيلة في المنطقة المسماة بزرزاتين عثرت فيها على البترول . وفي الحفريات التالية التي قامت بها هذه الشركة وجدت في اغلبها النفط والغاز الطبيعي ففي عام ١٩٥٧ كشفت عن حقل الغاز الطبيعي في كمين السير وحقل للبترول في واد أبركات وفي بداية ١٩٥٨ كشفت هذه الشركة عن حقل العابد الاحمر الذي اعطت فيه الحفيرة الاولى ١٨ متراً مكعباً في الساعة من النفط وفي بداية عام ١٩٥٩ كشفت حفريات الشركة في منطقة حاسي مزولة وعين اكمل على النفط بكميات تجارية ويمكننا بعد هذه اللوحة الموجزة معرفة اهم الاكتشافات البترولية التي قامت بها الشركة في هذه المنطقة وان نرى كل حقل على حدة ونعرض مميزات الرئسية واحتياطه وقدرة الانتاجية .

٣ - حقل العجيلة .

لقد كان هذا الحقل من اول الحقول المهمة المكتشفة في الصحراء الجزائرية عام ١٩٥٦ ويقع على بعد حوالي ٧٧٠ كلم من شواطئ البحر الابيض وتقع الطبقة المنتجة في هذا الحقل في منحدر (استكينايل) الممتد الى حوالي ٣٠ كلم طولاً و ٦ كلم عرضاً .

حفرت على هذه المساحة في عام ١٩٥٨ - ٥٨ بئراً كانت ٥٠ منها منتجة للبترول والغاز الطبيعي وازداد عدد الابار المحفورة عام ١٩٦٠ الى ٩٤ بئراً كانت

٨٨ منها منتجة . وقد كشفت الحفريات التي أجريت في هذا الحقل عن وجود خزانات عديدة تتراوح أعماقها بين ٤٠٠ - ٥٠٠ متراً في طبقة الكاربونيفير البحري وبين ٧٠٠ - ٨٠٠ متراً في طبقة الديفونيانز يتميز هذا الحقل بسهولة الحفر فيه فيمكن بالمكائن المتوسطة حفر بئر في مدة ٨ الى ١٥ يوماً حسب العمق الذي يتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ متراً و ٧٠٠ - ٨٠٠ متراً ولا تزيد كلفة حفر البئر بعمق ٥٠٠ متراً على ٢٠ مليون فرنك (قيمة عام ١٩٥٦) وحفر البئر بعمق ٨٠٠ متراً لا يكلف أكثر من ٣٠ مليون فرنك في الوقت الذي يكلف فيه حفر بئر في حقل حاسي مسعود حوالي ٦٠٠ مليون فرنك في مدة تتراوح بين ٥ - ٦ أشهر لحفر بئر واحدة .

وتلك هذا الحقل شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء وكاث البونامج البدائي الذي وضعته الشركة يتوخى حفر ١٢٠ بئراً لإنتاج حوالي ١٥٥ مليون طن من النفط سنوياً في نهاية عام ١٩٦٠ وذلك الحفريات العديدة التي قامت بها الشركة في الحقل على أنه يجب حفر ٣٠٠ بئر على الأقل لتتمكن من الانتاج الاقتصادي الاسمي في هذا الحقل ولهذا قامت بحفر حوالي ٦٠ بئراً منتجة مربوطة بمركز التجميع وفي أول شباط ١٩٦٢ بلغ عدد الآبار المحفورة في هذا الحقل ٩٥٤ بئراً كانت ١٤٦ بئراً منها منتجة وذلك هذه الحفريات على وجود احتياطي محتمل من النفط لا يقل عن ٢٥٠ مليون طن والاحتياطي الممكن استخراجه بحوالي ١١٠ مليون طن ان الخصائص التي يتميز بها نطف هذا الحقل هو كونه من النوع الجيد المتوسط بكثافة ٣٧ درجة (آ - ب آي) وهو يحتوي على المواد الخفيفة بصورة كبيرة فيعطي عند التصفية نسبة كبيرة من الغاز اويل ومواد تستعمل كأساس لزيت التشحيم ويمكن استعمال هذا النفط بعد اجراء تصفية بدائية في محركات الديزل وآلات الحفر . وكان هذا الحقل (العجيبة) مجهز بعشرة مراكز لعزل الغاز عن البترول .

٤ - حقل زرزابطين :

يقع هذا الحقل على بعد ٣٠ كلم من حقل العجيلة ويحتوي هذا الحقل على تركيزات منتجة واسعة تزيد عن ١٠٠ كلم^٢ وقد اكتشف هذا الحقل في بداية ١٩٥٨ حيث وجدت الحفريات الاولى التي قامت بها الشركة اثار النفط على عمق ١٤٠٠ متر وكشفت الحفريات التي قامت بها الشركة في عام ١٩٥٩ والتي بلغ عددها ٥٧ بئراً عن وجود ست مستويات منتجة في الحقل في طبقة (الكاربونيفر) واثنين من طبقة (الديفونيانز) وتقع هذه المستويات الانتاجية على عمق يتراوح بين ٥٠٠ و ١٤٠٠ متراً .

ويعتبر هذا الحقل من اكبر الحقول النفطية بعد حاسي مسعود من حيث المساحة وعرض الطبقة المنتجة الذي يقدر بحوالي ٤٠ الى ٧٠ متراً ويتميز هذا الحقل بسهولة الانتاج وانخفاض تكاليف الحفر فيه (لا يكلف حفر البئر اكثر من ٥٠٠ الف فرنك جديد) وطاقة الانتاج العالية للآبار المنتجة التي تقدر بحوالي ٢٥٠ طن في اليوم .

لقد كان عدد الآبار المنتجة في شهر آذار ١٩٦١ - ٧٦ بئراً وفي شباط ١٩٦٢ كانت ٨٢ بئراً منتجة من مجموع ٨٤ بئر محفورة ولو انه حتى هذا التاريخ لم تنته الشركة من تحديد حدود الحقل بصورة نهائية الا انها تمكنت من تقدير الاحتياطي المحتمل بحوالي ١٢٠ مليون طن (ويقدر البعض حتى ٥٠٠ مليون طن) والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٨٠ مليون طن .

كان الانتاج في عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ مليون طن وكان يتوقع انتاج حوالي ٦ ملايين طن عام ١٩٦١ وحوالي ٧,٥ ملايين طن ابتداء من ١٩٦٢ بعد الانتهاء من تطوير الحقل وتجهيزه للانتاج ، وقد جيز هذا الحقل بسبعة مراکز لعزل الغاز الطبيعي عن البترول ومركز التجميع مكون من ستة خزانات سعة التخزين

في كل منها حوالي ٥٠٠ متر مكعب ويربط هذا الحقل بمركز التجميع الرئيسي في عين امناس .

٥ - حقل تكتونوين :

يقع هذا الحقل على بعد ٧٠ كلم من حقل العجيلة ويمتد على تركيبات أرضية مائلة للحقل السابق اكتشفت الشركة هذا الحقل في عام ١٩٦٠ وفي نيسان حفزت في هذا الحقل ٢٠ بئراً كانت ١٣ منها منتجة للبترول و ٥ منها منتجة للغاز الطبيعي . وفي شباط ١٩٦٢ كان عدد الآبار المحفورة ٣٥ بئراً كانت ٢٦ منها منتجة وكشفت هذه الحفريات عن وجود اربع طبقات منتجة على عمق يتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ متر تقع اثنتان منها في (الكاربونيفر) واثنان منها في الديفونيائز وتمكنت هذه الحفريات الاولى من تقدير الاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٣٥٠ متر مكعب في الكلام ٢ للخرانات النفطية الموجودة في الكاربونيفر بالإضافة الى انتاج الخرنات الموجودة في طبقة الديفونيائز وقدرت الاحتياطات الممكن استخراجها في عام ١٩٦١ بحوالي ١٠ ملايين طن .

٦ - مجموعة حقول العجيلة :

تلك هذه الحقول الثلاثة الواقعة في منطقة العجيلة شركة التنقيب واستغلال نפט الصحراء وقدرت الاحتياطي المثبت المحتمل في هذه الحقول عام ١٩٦٠ بحوالي ٤٥٠ مليون طن . والممكن استخراجه من الاحتياطي حوالي ١٣٠ مليون طن وهذه النسبة يمكن زيادتها بحقن الغاز الطبيعي واعادته الى الحقول ووضعت الشركة برنامجاً انتاجياً لانتاج خمسة ملايين طن في عام ١٩٦٠ وحوالي ٨ ملايين طن عام ١٩٦١ وكان الانتاج الفعلي في حقلي زرايتين والعجيلة الذين بوشر بالانتاج فيهما عام ١٩٦٠ مليونين طن من النفط وفي عام ١٩٦١ بلغ الانتاج ٨٥٠ ملايين انتجت منه ١٥٨ مليون طن في حقل العجيلة و ٦٥٧ مليون طن في حقل زرايتين .

وكان الانتاج في هذين الحقلين خلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٦١ كالتالي :

الانتاج في حقل العجيلة وزوايتين

الاشهر	الكمية بالاطنان
كانون الثاني	١٢٤٨٣٣١
شباط	١١٧٥٥٩٩
آذار	١٣٤٠١٣٥
نيسان	١٢٧٣٨٤٨
مارس	١٤٠٧٦٤٢

المصدر : مجلة التطور الافريقي عدد ٥ - ٦ - ١٩٦١

١ و - ١٩٦٢

اما برنامج الانتاج لهذه الشركة خلال عام ١٩٦٢ فقد كان يتوقع انتاج ١٠ ملايين طن من الحقول الثلاثة وجاء في التقرير الذي نشرته الشركة في النصف الاول من سنة ١٩٦٢ ان انتاجها بلغ في الشهور الستة الاولى لهذا العام ٤٥٨ ملايين طن من مجموع الملايين العشرة التي تتوقع انتاجها هذا العام وتتوقع ان يرتفع الانتاج في بداية عام ١٩٦٣ الى ١١ مليون طن .

ويتكون مركز التجميع لحقول منطقة العجيلة الذي يقع في المكان المسمى (بعين امناس) على بعد حوالي ٨ كلم من حقل العجيلة من سبعة خزانات سعة التخزين في كل واحد منها ١٨٥٠٠ متر مكعب ويتوقع ان تكون الشركة قد انتهت عام ١٩٦٢ من بناء ثلاثة خزانات اخرى من نفس الحجم . وتصب الانابيب الثلاثة التي تربط هذه الحقول جميع البترول المنتج في هذا المركز الذي يربطه

أنبوب النقل لبناء الضخيرة على الشرايط التونسية على البحر الأبيض المتوسط الذي انتهى وضعه سنة ١٩٦٠ .

ابتدأ النقل بهذا الأنبوب في شهر أيلول ونقل بواسطته في آخر عام ١٩٦٠ حوالي ١,٥٩٠,٠٠٠ طن من البترول وبإضافة محطة الضخ الرابعة لهذا الأنبوب في مارس ١٩٦١ رفعت طاقته في النقل حوالي ١٠ ملايين طن سنوياً .

٧ - حقل العهانة :

إن هذا الحقل من أهم الاكتشافات الأخيرة التي قامت بها الشركات البترولية العاملة في الجزائر ويقع على بعد حوالي ٥٤٥ كلم من مركز التجمع لحقل حاسي مسعود في واد الحمراء وعلى بعد ١٣٠ كلم شمال شرقي عين امناس (مركز التجميع الرئيسي لحقل العجينة) .

قامت باكتشاف هذا الحقل شركة استغلال البترول وتمتد التكوينات المنتجة التي تشمل مساحة حوالي ١٠ كلم طولاً و ١ كلم عرضاً من ترخيص شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء التي تملك حقول العجينة ، ويتراوح عمق الطبقة المنتجة التي يبلغ عرضها حوالي ٣٠ متراً بين أعماق ١٧٢٠ الى ١٧٧٠ متراً .

إن تكاليف الحفر في هذا الحقل غير مرتفعة حيث تقدر تكاليف حفر البئر وتجهيزها للإنتاج بحوالي مليون فرنك جديد وكان برنامج الشركة يهدف للقيام بحوالي ٣٠ حفرة لتعديد الحقل وتطويره خلال عام ١٩٦١ وقد تم فعلاً ٨ حفريات في شهر آذار ١٩٦١ منتجة للبترول وواحدة منتجة للغاز وأربع حفريات لم ينته العمل فيها . وكان معدل الإنتاج في البئر يقدر بحوالي ٩٠٠ برميل في اليوم وقدرت الاحتياطات المؤقتة بحوالي ٤٠ مليون طن والاحتياطي المثبت والممكن استخراجه بحوالي ٣٥ مليون طن في منطقة شركة استغلال البترول أما في القسم الذي يشمل رخص شركة التنقيب لاستغلال بترول الصحراء (حقل العهانة)

الجنوبي فإن الاحتياطي الممكن استخراجه قدر بحوالي ١٠ ملايين طن والاحتياطي المحتمل ١٣ مليون طن . وكانت هذه الشركة الأخيرة قد بدأت الانتاج خلال عام ١٩٦١ وكانت تتوقع انتاجاً لهذا العام يقدر بحوالي ٣٠٠ - ٥٠٠ الف طن وانتاجاً لعام ١٩٦٢ مليونين طن من البترول .

أما انتاج شركة استغلال البترول التي تملك هذا الحقل فإنها كانت تتوقع انتاج ١,٥ مليون طن لعام ١٩٦١ و ٢ مليون طن ابتداء من عام ١٩٦٢ .

ويتكون مركز التجميع لهذا الحقل من ٣ خزانات سعة التخزين لكل منها ١٥ الف متر مكعب يربط بأنبوب قطره ٧٥ سم وطوله ٥٥٠ كلم بمركز التجميع بحقول حاسي مسعود في واد الحمراء . ويتوقع ان ينقل ابتداء من عام ١٩٦٢ حوالي ١,٨ مليون طن من البترول ويربط هذا الأنبوب بحقل العجيلة بأنبوب طوله ١٢٢ كلم .

ان هذه الحقول الأربعة التي سبق ذكرها هي أهم الحقول المنتجة في الجزائر وهناك حقول أخرى صغيرة منتشرة في الجنوب والشمال وهي : حقل القاسي . والعقرب الأحرش . وواد قترين . وحقل جبل أنك . وحقل بلقطايف وحقل روود البافل وحقل اسكارن وحقل قاسي الطويل .

٨ - حقل القاس - العقوب :

يقع هذا الحقل على بعد ١٥٠ كلم من حقل حاسي مسعود بقرب خط نقل بترول حاسي مسعود وقد قامت باكتشاف هذا الحقل الشركة الوطنية لبترول اكسبن في حدود ترخيصها الذي تشترك فيه مع كل من الشركة الأفريقية الأوروبية للبحث عن البترول التي تملك ١٠٪ وشركة فرانكريب التي تملك ١٤٪ وشركة كوبركس التي تملك ٢٥٪ .

وقد وجدت الحفيرة الأولى الطبقة المنتجة على عمق ٣٢٠٠ متراً وكان عرض

هذه الطبقة المنتجة التي اجتازها المنقاب حوالي ٩٠ متراً ودوت البئر عند الاختبار حوالي ٢٠٠٠ طن في اليوم .

وقد قامت الشركة بحفريات عديدة أخرى أعطت نفس النتائج الأولى وحتى نيسان ١٩٦٠ لم تستطع الشركة من تحديد الاحتياطي في هذه البئر كما لم تسمح هذه العمليات من تحديد حدود الحقل إلا ان النتائج الحدية التي حصلت عليها من هذه الحفريات الجافة عوضت عنها باكتشافها حقل المقرب الذي يقع في نفس المنطقة .

وقد قامت الشركة خلال عام ١٩٦٠ بأربع حفريات كانت منتجة وأعطت البئر عند الاختبار معدلاً إنتاجياً يتراوح بين ١٠٠ الى ٢٠٠ الف طن في السنة من النفط بدرجة ٤٠ - آ - ب - آي - وكانت تتوقع الشركة للإنتاج ٥٠٠ الى ٨٠٠ الف طن خلال ست سنوات في هذا الحقل . ويربط هذا الحقل بحقل حاسي مسعود بأنبوب قطر ٦٠ سنتم .

٩ - حقل بلقطايف :

يقع هذا الحقل الذي قامت باكتشافه الشركة الصحراوية للتجاري عن البترول التي تملك الشركة البريطانية للبترول نصف رأس مالها في منطقة العرق الكبير في شمال الصحراء على بعد حوالي ٩٠ كلم جنوب غربي حقل حاسي الرمل .

وقد اكتشف هذا الحقل في عام ١٩٦٢ على عمق ٣١٣٠ متراً ودوت البئر عند الاختبار ما يعادل ٤٠٠ برميل من البترول في اليوم وجرت سلسلة أخرى من الاختبارات على عمق ٢٢٥٠ متراً كانت النتائج التي اعطتها أكبر بكثير من المرة الأولى .

وتراوح الطبقة المنتجة بين ٢٠٠ - ٣٠٠ متراً وتقدر حوالي ١٥ كلم ولا تزال عمليات تحديد الاحتياطي جارية حتى الآن ولم تنته بعد . ان أهمية هذا

الاكتشاف الجديد هو وجوده في الطبقة الديفوزية التي كانت منتجة في القسم الشرقي من الصحراء والتي كانت حتى هذا الاكتشاف غير منتجة في هذه المنطقة (القسم الغربي من الصحراء) ان وقوع هذا الحقل في منطقة العرق الغربي الكبير (وهي منطقة شاسعة الاطراف لم يثبت وجود النفط فيها قبل هذا الاكتشاف) فتحت امكانيات جديدة لاكتشاف احتياطات اخرى من البترول في الصحراء واذا اثبتت العمليات التي تجري على الحقل خلال هذه السنة وجود النفط بكميات تجارية فان هذا الحقل سوف يكون اقرب حقول الصحراء من البحر الابيض المتوسط اذ ان بعده عن مدينة الجزائر على خط مستقيم لا يكاد يتجاوز ٥٥٠ كلم بينما يبعد حاسي مسعود باعتبار طريق الانابيب ٦٦٠ كلم وحقول العجينة من ميناء الصخيرات بحوالي ٧٥٠ .

١٠ حقل دوود البافل :

يقع هذا الحقل على بعد ٨٠ كلم جنوب شرقي حقل حاسي مسعود ويقع هذا الحقل في ترخيص (٥٨٠ كلم ٢) تشترك فيه شركتان اميركيتان (سنكار الصحراوية وشركة نيومك مابنك) وشركتان فرنسيتان (شركة سافريب وشركة اورافريب) .

قامت باكتشافه شركة سنكلير الاميركية في بداية عام ١٩٦٢ عندما لاقت في حفرتها الاولى على عمق ٢٦١٠ متراً تكويناً رملياً منتجاً بلغ عرض الطبقة المنداة بالبترول التي اجتازها المنقار حوالي ١٦٧ متراً وتقدر مساحة الحقل بحوالي ٢٠ كلم ٢ .

انتهت الشركة في الوقت الحاضر من حفر ثلاث آبار تعطي اكثر من ٢٨٣٠ برميلا في اليوم أي حوالي ١٤١٥٠٠ طن في السنة لكل بئر ربطت هذه الآبار بشبكة التجميع التي تربطها بمرکز التجميع في الحقل .

ودلت النتائج التي اظهرتها هذه الحفريات على ان الاحتياطي المنبت في الحقل
والمسكن استخراجه يقدر بحوالي ٢٨٠ مليون برميل (٤٠ مليون طن) والاحتياطي
المحتمل وجوده في الحقل يزيد عن ٣٥٠ مليون برميل (٥٠ مليون طن) مما
جعل هذا الحقل من الدرجة الثالثة من حيث الاحتياطي بعد حقل حاسي مسعود
وحقل زرزائين .

بدى بوضع انبوب قطره ١٤ انش يربط هذا الحقل بحقل حاسي مسعود لنقل
هذا الانتاج بواسطة انبوب حاسي مسعود - بجاية - الا ان تزايد الانتاج المتوقع
في هذا الحقل في السنوات القادمة وازدياد الكفاية الانتاجية في حقل حاسي
مسعود يجعل طاقة النقل لانبوب حاسي مسعود - بجاية التي بلغت آخر كانون
الاول ١٩٦٢ معدل ٢٨٠٠٠٠ برميل في اليوم . غير كافية لنقل انتاج هذه
الحقول ولهذا تفكر الشركة بوضع انبوب للنقل يربط الحقل بميناء ارزو في
غرب الجزائر مما يجعل هذا الحقل اقرب حقول الصحراء من ساحل البحر
الابيض المتوسط .

١١ - حقول : العذب الاحوش - وعمانه الجنوبي . وحقل تين فويجي :

تقع هذه الحقول في شرقي الصحراء وتلكها شركة التنقيب واستغلال بترول
الصحراء بدأت الشركة الانتاج في هذه الحقول بالربع الثاني من عام ١٩٦٢
بمعدل ٩٠ الف طن في الشهر حوالي (١٠٨٠٠٠٠ طن سنوياً) وتتوقع الشركة
بداية الانتاج في حقل تين فويجي في بداية عام ١٩٦٣ بمعدل ٨٥ الف طن في
الشهر (حوالي ١٠٢٠٠٠٠ طن سنوياً) .

١٢ - حقل تين فويجي :

يقع هذا الحقل على بعد حوالي ١٠٠ ميل غرب حقل عمانه وتلكه شركة
التنقيب واستغلال بترول الصحراء التي اكتشفته في بداية عام ١٩٦١ .

قامت الشركة بحفر ٢٠ حفرة أعطت الحفريات الأولى عند التجربة ١٥٠٠ برميل في اليوم (حوالي ٧٥ ألف طن سنوياً) . تقع الطبقة المنتجة التي يقدر عرضها بحوالي ٢٥ متراً على أعماق تتراوح بين ٤٢٣٦ و ٤٤٦١ متراً . وذات النتائج التي كشفت عنها الحفريات التي قامت بها الشركة على وجود حوالي ٢٠٠ مليون برميل يمكن استخراجها بالطرق الأولية وحوالي ٦٠٠ مليون برميل كاحتياطي والمحتمل وجوده في الحقل .

ويقع هذا الحقل على قرب الحقلين المبرطين بأنابيب النقل بساحل البحر الأبيض المتوسط حقل حاسي مسعود وحقل العجيلة . ويوضع في الوقت الحاضر أنبوب قطره ١٤ أنش لنقل إنتاج هذا الحقل الذي سوف يبدأ في بداية هذه السنة الى مركز التجميع في حقول الشركة (منطقة العجيلة) .

ان هذه الحقول المنتشرة في أطراف الصحراء الجزائرية والاكتشافات الجديدة المستمرة تعتبر دليلاً على ان امكانيات اكتشاف حقول جديدة أخرى للبترول والغاز الطبيعي لا تزال واسعة وكثيرة في المستقبل .

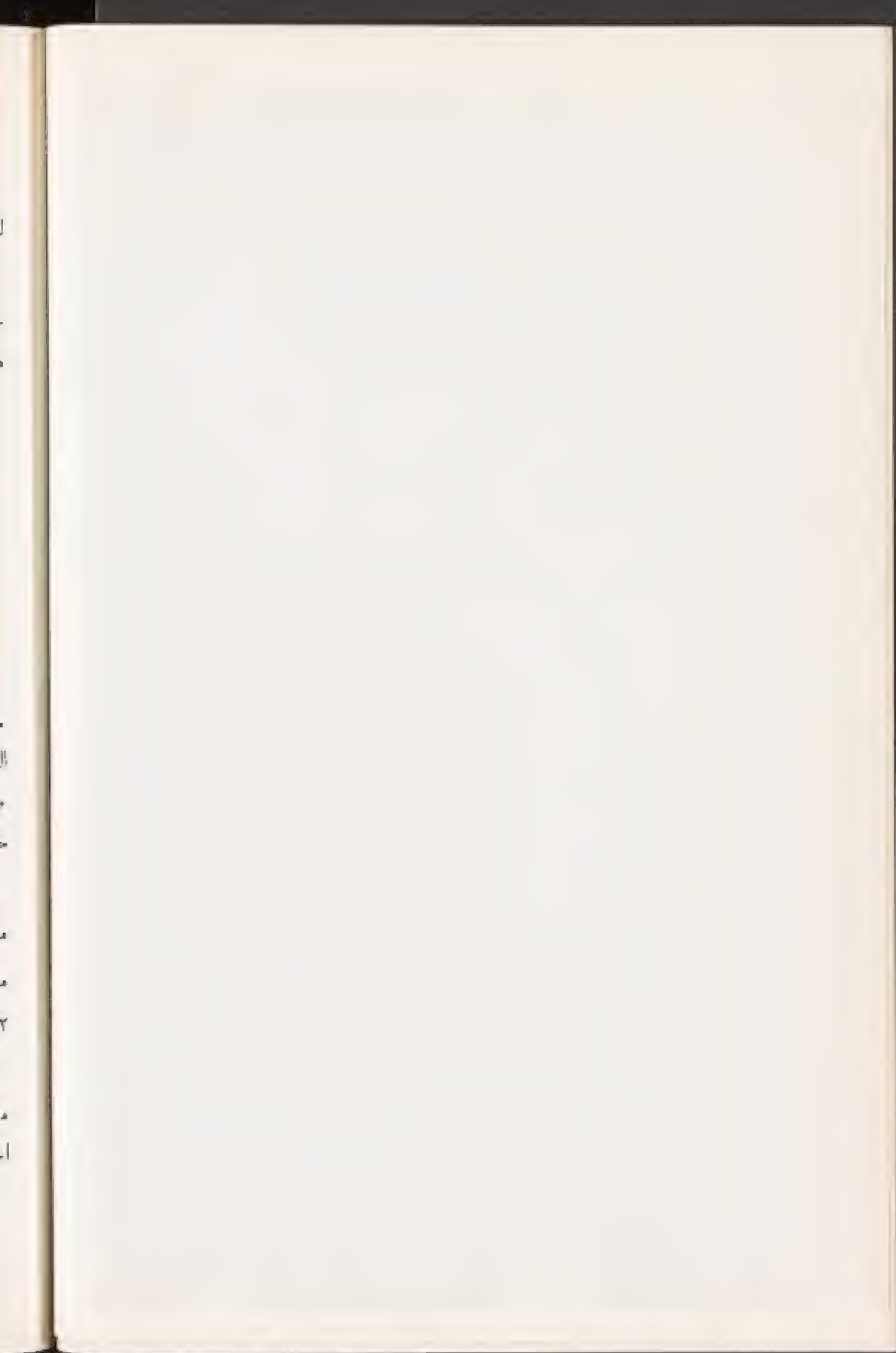
١٣ - حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي والغازولين :

اكتشف هذا الحقل في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ عندما قامت الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر بقربة من المكان المسمى حاسي الرمل لاقت فيها على عمق ٢١٣٢ متراً طبقة منتجة للغاز الطبيعي . تقع الطبقة المنتجة في طبقة الترياس والاردفيليايز العلوي ويبلغ عرضها حوالي ٤٧ متراً وطولها حوالي ٨٠ كلم . وتلك هذا الحقل كل من الشركة الوطنية للبحث عن البترول والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر .

ويوجد في هذا الحقل طبقتان منتجتان وضغط الغاز في قاع البئر يبلغ ٣٠٥ و ٣١٤ كغف للسم^٢ ويخرج الغاز من البئر بضغط ١٥٠ كغف للسم^٢ .



TOPOGRAPHY OF MOUNT FUJI



وقد تم حتى الآن حفر تسع آبار مجهزة للانتاج تبلغ معدل الانتاج اليومي للبئر حوالي ١٦٠.٠٠٠ متر مكعب من الغاز .

ويتميز الغاز الطبيعي المنتج من هذا الحقل بكونه غازاً مندي يعطي حوالي ٢٥٠ غرام من الغازولين في المتر المكعب ويحتوي الغاز الطبيعي المستخرج من هذا الحقل على :-

٨٣,٥	%	من الميتين .
٧,٩	%	من الايثين .
٥,٢١	%	من البروبان .
٠,٩٨	%	من البوتان .
٥,٣	%	من الازوط .

ان الاحتياطي المحتمل وجوده من الغاز الطبيعي في هذا الحقل يقدر بحوالي ٢.٠٠٠ مليار متر مكعب يمكن استخراج حوالي ٣٠٠ الى ٤٠٠ مليون طن من الغازولين منه ، اما الاحتياطي المثبت والممكن استخراجه فانه على اساس ضغط ٨٠ كغم للسم ٢ يقدر بحوالي ٨٠٠ مليار الغاز من الطبيعي الذي يمكن استخراج حوالي ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون طن من الغازولين منه .

جهز هذا الحقل بمعمل لعزل الغازولين عن الغاز تبلغ طاقته الانتاجية ٤ ملايين متر مكعب في اليوم و جهز الحقل بثلاثة خزانات سعة التخزين في كل منها ٢٥٠٠ متر مكعب من الغازولين ويتوقع بناء ١٢ خزاناً آخر خلال عام ١٩٦٢ ١٩٦٣ .

ولنقل هذا الغازولين ويطحقل حاسي الرمل بتركز التجميع لحقل حاسي مسعود في واد الحمراء بانبوب طوله ٢٩٥ كلم وقطره ٨٧ بوصات ينقل في الوقت الحاضر حوالي ٢٥٠ طناً يومياً .

ويتوقع ان يبلغ الانتاج عام ٩٦١ حوالي ٧٥ الف طن من الغازولين
من ٣٠٠ متر مكعب من الغاز ولعام ٩٦٢ - ١٥٠ الف طن من ٦٠٠ مليون
متر مكعب من الغاز الطبيعي و ٣٠٠ الف طن لعام ٩٦٣ من ١٢٠٠ مليون
متر مكعب من الغاز ويربط هذا الحقل من جهة اخرى ابوب لنقل الغاز
بنياء ازرو في شاطئ البحر الابيض المتوسط طوله ٥٠٠ كلم وقطره ٦٠ ستم
ويمكن نقل حوالي ١,٥ مليار متر مكعب سنوياً .



الفصل الخامس

الإنتاج ومشاكله

بعد ان رأينا في الصفحات السابقة الاستثمارات الاجمالية التي استثمرت في تطوير صناعة استخراج البترول في الجزائر ، والحقول التي كشفت فيها نتيجة تلك الاستثمارات ، يمكننا الآن ان نلقي نظرة على مدى انتاجية هذه الاستثمارات والمشاكل التي يواجهها الانتاج .

ان من اهم العناصر التي تقرر انتاجية الاستثمارات الاجمالية في صناعة استخراج البترول هي مقدار الاحتياطات المكتشفة والمثبت امكان استخراجها والتكاليف التي يحتاجها هذا الاكتشاف ، تكاليف التحضير للانتاج ، وبعد ذلك كلفة الاستخراج من البئر .

يقدر الاحتياطي المكتشف في الجزائر حتى عام ١٩٦٢ بحوالي ١٠٠٠ مليون طن يمكن استخراج ما لا يقل عن ٤٠٠ - ٥٥٠ مليون طن بالطرق الاولى ، واستخراج ما لا يقل عن ٧٠٠ - ٩٠٠ مليون طن بالطرق الثانوية ، اي باستعمال طرق الاستخراج الاصطناعية مثل حقن الغاز الطبيعي في الحقول ، الى غير ذلك من الطرق المستعملة .

ان هذه الكميات من الاحتياطي ، قدرت على اساس تقديرات مخففة ، فالاكتشافات التي عثرت عليها الشركات البترولية المنقبة اثبتت ان هذه التقديرات

سوف يدخل عليها تغيرات مهمة في السنوات القادمة ، اذ ان عمليات التنقيب دلت على وجود امكانيات جديدة واسعة للعثور على حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي سواء في الجنوب او في الشمال ، فلقد بينت عمليات الحفر الجاري حتى الوقت الحاضر في حوض قندوف الواقع في الغرب الجزائري عن وجود احتمالات كبيرة لاكتشاف حقول نضاهي من حيث الاهمية حقول حاسي مسعود او مجموعة حقول العجيلة ، وكذلك فلقد اثبتت عمليات الحفر التي قامت بها الشركة الوطنية في شمال الجزائر ، في جبل العتق وجود حقل كبير من النفط يجري تحديده في الوقت الحاضر ، وان الطلب المستمر من قبل الشركات البترولية على الحصول على ترخيصات جديدة يؤكد لنا ان هناك امكانيات اخرى سوف تكتشف في السنوات القادمة اذ انه لايعقل ان تكون الاكتشافات التي تعاقبت خلال هذه السنوات الست السابقة تتوقف فجأة ، وهناك طبقات جيولوجية تشمل مساحات شاسعة من الصحراء الجزائرية ثبت فيها وجود النفط والغاز الطبيعي من مناطق العرق الكبير وغيره ، ولهذا فان الخمس سنوات القادمة اذا ما أخذنا بالاعتبار تطویر الحقول المكتشفة ، فانها سوف ترى إزدياداً كبيراً في نسبة الاحتياطي الذي يمكن استخراجه .

كان انتاج النفط في الجزائر قبل عام ١٩٥٩ ضئيلاً بحيث لم يتجاوز هذا الانتاج من مجموع الخمسين بشراً التي يتكون منها حقل وادقيريني ٧٢ ألف طن عام ١٩٥٤ ، الا انه بعد عام ١٩٥٨ عرف انتاج النفط في الجزائر بعد اكتشاف حقول الصحراء ، وتجهيزها للانتاج تطوراً كبيراً من حيث الكميات المنتجة وبيّن لنا هذا الجدول هذا التطور السريع في الانتاج .

إنتاج النفط الخام في الجزائر من عام ١٩٥٧ الى ١٩٦٢

السنوات	الإنتاج بالآلاف الأطنان
١٩٥٧	٢٤
١٩٥٨	٥٤٠
١٩٥٩	١٢٣٣
١٩٦٠	٨٥٨٦
١٩٦١	١٥٦١٤
١٩٦٢	٢٤٠٠٠٠ (توقعات)

المصادر :

- ١ - إحصائيات البترول - معهد البترول الفرنسي - فبراير ١٩٦١
- ٢ - النشرة الإحصائية العامة - مصلحة الإحصاء العامة بالجزائر عدد خاص ١٩٦١
- ٣ - مجلة أخبار البترول الفرنسية عدد ٣٠٢ - ١٩٦١
- ٤ - ١٩٦٢ - ٢٢٦

وكما نلاحظ من هذا الجدول السابق فإن إنتاج النفط إزداد بين سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٢ إزدیاداً كبيراً ، بحيث ارتفع من ٢٤ ألف طن عام ١٩٥٧ الى ٢٤ مليون طن . ويعود ذلك الى بدء الإنتاج في الجنوب وخاصة في حقل حاسي مسعود وحقول العجيلية ، اللذين يعتبران من أهم الحقول المنتجة في الوقت الحاضر ، فنجد مثلاً معدل الإنتاج اليومي في حقول العجيلية يبلغ في حزيران ١٩٦١ - ٩٥٠٠ طن

من حقل العجيلة و ٢٤٥٠٠ طن في حقل زرزاتين . فكان الانتاج في حقل العجيلة في شهر مارس ١٧٥٨٤٢ طناً وانتاج زرزاتين ٦٧٥٤٦٢ طناً أي مايعادل انتاجاً سنوياً يتراوح بين ٩٠٢ مليون و ٩٠٥ مليون طن .

أما حقل حاسي مسعود فكان الانتاج الشهري فيه عام ٩٦١ يتراوح بين ٦٩٤٥٢١ طناً (شهر فبراير) و ٦٥١٨٠٧ طن (شهر نيسان) أي ان المعدل اليومي للانتاج كان يقدر بحوالي ١٦,٦٢٢ و ٢٤ الف طن أي مايعادل انتاجاً سنوياً يتراوح بين ٨٠٥ و ٩ مليون طن .

وكان هذا الانتاج متقاسماً بين خمس شركات هي : الشركة الوطنية للبترول ، الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر ، والشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول ، وشركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء ، والشركة الوطنية لبترول اكبين ، وشركة استغلال البترول . وتبين لنا الجداول التالية الانتاج في عام ٩٦١ حسب الشركات المنتجة .



انتاج النفط الخام في كانون الثاني ٩٦١

جدول - ١ -

الشركة المنتجة	الحزون في الحقل في ٩٦١/١/١	كانون الثاني ١٩٦١	الاختلافات عن كانون ثاني ١٩٦٠	المعدل السنوي المقابل لمعدل شهر لك سنة ١٩٦١	مجموع الانتاج لفتوة شباط ٦ - كانون ثاني ١٩٦١
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول	٥٦٩	٤١٩	٧ -	٤٩٠٠	٤٢٠
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٧٠٠١	٢٢٦٨٦٠	٦٨	٢٦٧١٠٠٠	٢٤٦٤٩٧٥
الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر	٢٧٠٧٦	٣٧٣٤٩١	٢٢٣	٤٣٩٧٥٠٠	٤٣٣٨٢٦٨
شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء	١٦٦١٢	٦٤٢٣٦٤		٧٥٦٣٢٠٠	٢٥٥٩٥٩٣
المجموع	٥١٢٥٨	١٢٤٣١٣٤	٢٧٥	١٤٦٣٦٦٠٠	٩٣٦٧٠٤٣

المصدر : مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٠٣ - ٩٦١

جدول - ٢ -

الشركة المنتجة	الانتاج في ايار ١٩٦١	نسبة الاختلاف عن حزيران ١٩٦٠	المعدل السنوي للانتاج المقابل لمعدل الانتاج في حزيران ١٩٦١	مجموع الانتاج لفترة تموز ١٩٦١	مجموع الانتاج من كانون الثاني الى حزيران ١٩٦١
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول	٣٣١		٣٩٠٠	٤٤٢٠	٢٣٤٤
الشركة الفرنسية	٢٧٤٠٠٢	٤٧	٣٣٣٣٥٠٠	٢٨٨٧٨١٤	٥٠٣٠٠٧
الشركة الوطنية	٢٩٠٤١٥	٥ +	٤٧٤٩٨٠٠	٤٦٩٢٢٠٣	٢٣٦٢٠٥٧
شركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء	٧٣٦٨٨٦		٨٩٦٥٠٠٠	٥٧٢١٣٨٦	٣٩١٩٢٣١
الشركة الوطنية لبترول اكيتين	٤٣٢٩٥		٥٢٦٧٠٠	١٠٦٥٢٢	١٠٦٥٢٢
المجموع	١٤٤٤٩١٩	١٤٥ +	١٧٥٧٨٩٠٠	١٣٤١٢٣٤٥	٧٨٩٣١٦١

المصدر : مجلة اخبار البترول عدد ٣١٣ / ١٩٦١

الانتاج في شهر كانون الأول ٩٦١ بالاطنان

جدول - ٣ -

الشركة	الانتاج في كانون ٩٦١	الاختلاف عن كانون ٩٦١ - ٢	معدل الانتاج المقابل لمعدل الانتاج كانون ٩٦١	مجموع الانتاج عام ٩٦١	مجموع الانتاج عام ٩٦٠
الشركة الفرنسية	٣٣٣٧٥٥	٪ ٢٧ +	٣٩٢٩٦٠٠	٣٣٣١٥٩٣	٢٣٧٣٠٤٨
الشركة الوطنية	٤٠٩٤٩٦	٪ ٥ +	٤٨٢١٤٠٠	٤٨٧٧٦٨٢	٤٢٧١٤٢٢
شركة التنقيب	٨٢١٨٣٥	٪ ٣٨ +	٩٦٧٦٣٠٠	٦٦٨٢٠٦٧	١٩٢٧١٣٣
الشركة الوطنية لبترول اكسبين	٥٩٣٨٨		٦٩٩٣٠٠	٤٦٦٧٢٤	٢٣٥٠٠
شركة استغلال البترول	٥٨٤٣٦		٦٨٨٠٠٠	٢٨٦٤٧٢	
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول	٦٦٤	٪ ٣٩ +	٦٦٠٠	٣٦١٠	٤٢٤٠
المجموع	١٦٨٣٤٧٤	٪ ٣٧	١٩٨٢١٢٠٠	١٥٦٣٨١٦٨	٨٥٩٩٣٤٣

المصدر مجلة اخبار البترول عدد ٣٢٣ - ٩٦١

انتاج النفط الخام في كانون الثاني ١٩٦٢

جدول - ٤ -

الشركة المنتجة	الانتاج في كانون الثاني ١٩٦١	معدل الانتاج السنوي المقابل لمعدل انتاج كانون ١٩٦١/٢	مجموع الانتاج لفترة ما بين شباط ٦١ و كانون الثاني ١٩٦٢	مجموع الانتاج عام ١٩٦٠
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	٢٩٠٤٣٨	٣٤١٩٦٠٠	٣٣٨٥١٧١	٢٣٧٣٠٤٨
الشركة الوطنية	٤١١٣٦٣	٤٨٤٤٦٠٠	٤٩١٥٥٦٨	٤٢٧١٤٢٢
شركة التنقيب في الجزائر	٨٠٥٢٤٢	٩٤٠٨٩٠٠	٦٨٤٥٦١٣	١٩٢٧١٣٣
الشركة الوطنية لبترول اكين	٧٨٠٨٨	٩١٩٤٠٠	٥٣٩٢٣٨	٢٣٥٠٠
شركة استغلال البترول	٥٨٩١٦	٦٩٧٧٠٠		
المجموع	١٦٤٤٦٤٧	١٩٣٥٨٢٠٠	١٥٦٨٥٦٨٠	٨٥٩٥١٠٣

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٦ - ١٩٦٢

وفي شهر تموز ٩٦٢ بلغ انتاج النفط في الجزائر ١٧٦٩.٠٠ طن اي معدل الانتاج السنوي المقابل لهذا المعدل الشهري يساوي ٢٤ مليون طن تقريباً .

وبلاحظ في هذه الجداول السابقة ان مجموع انتاج الشركات التهرمي استمر بالازدياد خلال هذه السنوات الاخيرة ، فنجد الانتاج يزداد في كانون الثاني ٩٦١ بنسبة ١٧٥ ٪ عما كان عليه في كانون الثاني ٩٦٠ وفي شهر حزيران نجده يزداد بنسبة ١٤٥ ٪ عما كان عليه في حزيران ٩٦٠ اما الانتاج الاجمالي فلقد ازداد في عام ٩٦١ بحوالي الضعف عما كان عليه عام ٩٦٠ ، ١٥٦٣٨١٦٨ طن مقابل ٨٥٩٩٣٤٣ طن عام ٩٦٠ ، ولم يكن هذا الانتاج لينطور الى ما هو عليه من دون مشاكل كبيرة واجهته خلال السنوات الاولى ، حيث ان جل هذا الانتاج تقريباً يتم في الجنوب الجزائري اي في مناطق خالية وغير مأهولة بحيث كان على الشركة ان تستحدث كل شيء من طرق ومساكن العمال والموظفين . هذا بالإضافة الى ارتفاع كلفة عمليات الكشف والحفر بسبب الجلو الصحراوي القاسي والبعيد عن مدن الشمال ، مما يجعل كلفة النقل للمواد التي تحتاجها الشركات لعملياتها تزيد في قيمتها السوقية اكثر من الضعف .

ولقد جرت العادة في اقتصاديات النفط على اعتبار ان كلفة الانتاج تتكون من عنصرين :

١ - تكاليف التحضير للانتاج . وتشمل كل التكاليف التي تنجمها الشركة للحصول على الامتياز وتكاليف البحث والتنقيب وتكاليف الحفر وتسيية الحقول وتكاليف حقن الغاز الطبيعي في الحقول للمحافظة على احتياطات النفط في الحقول وتكاليف الآبار الجافة .

٢ - تكاليف الانتاج وتشمل كل مصاريف التشغيل المباشرة والمصاريف غير المباشرة . وفي الجزائر كانت هذه التكاليف مرتفعة جداً وخاصة في بداية

الكشف والحفر ونظراً للحيث الطبيعي الذي كانت تتم فيه هذه العمليات وارتفاع
كلفة كل العناصر التي تتكوّن منها كلفة الانتاج ، فقد كانت الشركة قبلاً لا
تدفع أي تكاليف للحصول على ترخيص التنقيب حيث ان قانون المعادن
الفرنسي المعمول به لم يكن يلزم طالب الترخيص بالتنقيب بدفع أي مبلغ
مقابل الحصول عليه وانما يكفي ان يتعهد طالب الترخيص باستئثار مبلغ معين في
اعمال الكشف والتنقيب خلال مدة صلاحية الترخيص الا ان هذه الميزة التي
كان بإمكانها الحد من ارتفاع تكاليف الانتاج قد زالت وذلك لسماح القانون
الفرنسي للشركات المنقبة عن البترول ان تعطي كل تكاليف الابار الجافة في
الفترة الحالية التي وقعت فيها باعتبارها مصاريف ايرادية تخضع من نفس الفترة
المالية للشركة ، وهذا بالطبع يزيد من كلفة الانتاج خاصة في حفريات
تطوير الحقول .

اما مصاريف البحث والتنقيب فانها كما سبق ورأينا في الصفحات السابقة
مرتفعة نسبياً اذا ما قورنت بما هي عليه في البلدان الاخرى ، هذا بالإضافة الى
كون الشركات العاملة في الجزائر تدخل فيما كبيراً منها (خاصة تلك التي تخص
الابار الجافة في المناطق التي لم يسبق الكشف عنها) وهذا بما يزيد في تكاليف
الانتاج فتجد مثلاً بعض الشركات تدخل مصاريف المسح الجيولوجي والجيولوجياي
التي تقوم بها لغرض معرفة احتمالات توفر النفط او الغاز الطبيعي في الاراضي
المشمولة بالترخيص ضمن المصاريف الايرادية . اما تكاليف الانتاج المتكوّنة من
مصاريف التشغيل المباشرة وغير المباشرة ، فهي بدورها مرتفعة جداً نظراً
لكونها تشتمل على بعض العناصر التي كان المفروض فيها ان تدخل في التكاليف
الرأسمالية مثل مصاريف بناء شبكات التجميع ، ومراكز الانتاج وغيرها . . وان
بعض العناصر التي تتكوّن التكاليف المتغيرة من اجور وتكاليف ادارة الى

غير ذلك من مصاريف التشغيل مرتفعة جداً مما يضاف إليها من علاوات مختلفة وخاصة للخبراء الفرنسيين .

ان كل هذه العوامل السابقة عملت على جعل كلفة الانتاج مرتفعة ، وان كان من الصعب تحديد هذه الكلفة الا انه يمكننا ان نكون فكرة عامة من تصريحات رؤساء الشركات المنتجة في جمعياتهم العامة . فوجد رئيس الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر يصرح في عام ١٩٥٨ ، بان حقل حاسي معود سوف يسمح بالحصول على ربح للطن مساو لما يحصل في حقول الشرق الأوسط . أما فيما يخص حقل العجيبة فلقد صرح رئيس الشركة المالكة لهذا الحقل في عام ١٩٥٩ : ان حقل العجيبة ووزراتين لن يجيب آمال شركتنا فيما يخص الربح المتوقع في الانتاج فان وضع الحقول المنتجة في الصحراء جيد ويجب علينا ان نكون متفائلين . ويؤكد رئيس مكتب البحث عن البترول في تصريحه أمام المجلس الاقتصادي الفرنسي عام ١٩٥٨ ، على اننا نبحث عن البترول الذي تكون كلفة انتاجه مساوية لكلفة انتاج البترول في العالم . أي اننا لا نريد أبداً أنقال كاهل الاقتصاد الفرنسي بنفط منتج بكلفة انتاج عالية وبالعكس فان الربح من الانتاج يجب ان يكون نفسه لو كانت هذه الحقول واقعة في مناطق أخرى مثل الشرق الاوسط او غيره .

ان أهم ما يكون كلفة الانتاج كما رأينا هي مصاريف التحضير للانتاج ومصاريف الاستخراج من جهة و انتاجية الآبار من جهة أخرى . وان سكان من الصعب تقدير نسبة ما يصيب الطن المستخرج من تكاليف التحضير للانتاج بصورة دقيقة الا اننا يمكن ان نقول انه مما كانت مرتفعة بالنسبة للشرق الاوسط فانها قريبة جداً من الولايات المتحدة وفنزويلا .

وقد قامت بعض الشركات المنتجة بتقدير كلفة الانتاج للطن في عام ١٩٦٠ ،

متموصلة مع الأخذ بعين الاعتبار كل تكاليف البحث والتنقيب التي سبقت الانتاج - الى ان كلفة الانتاج للطن في فم البئر تتراوح بين ١٠ - ٢٠ فرنك جديد واذا أضفنا الى هذه الكلفة كلفة النقل الى ثغر بحري فارت كلفة الانتاج تتراوح بين ١٧ - ٢٥ فرنك جديد للطن الواحد . ان هذه الكلفة مرتفعة جداً بالنسبة لما هي عليه في بلدان الشرق الاوسط (١٣ فرنك في السعودية و ١٠ في العراق تقريباً) الا انها لا تختلف كثيراً عما هي عليه في اميركا الجنوبية (فنزويلا) وهي أقل بكثير مما هي عليه في اميركا الشمالية (حوالي ١٥ دولار في الولايات المتحدة) أي حوالي أكثر من ٥٠ فرنك جديد .

ان هذه الكلفة سوف يطرأ عليها تعديلات كبيرة في السنوات القادمة مع ارتفاع انتاجية الآبار السنوية وانخفاض مصاريف التنقيب التي كانت تصير العامل الأكبر في ارتفاع هذه الكلفة ، ويتوقع ان تستقر لسنوات عديدة في معدل يتراوح بين ١٤ - ٢٠ فرنك جديد للطن .

بلغ الانتاج السنوي عام ١٩٦١ ، ١٦٠ مليون طن ويتوقع ان يزداد الانتاج عام ١٩٦٢ الى ٢٤٠ مليون طن ويزيادة سنوية ابتداء من ١٩٦٣ (حيث تبلغ الحقول المنتجة طاقاتها القصوى في الانتاج ويبدأ في الانتاج من الحقول الجديدة) تتراوح بين ٣ - ٥ ملايين طن سنوياً ، أي مايمثل مجموع الانتاج ٣٠ - ٣٥ مليون طن في سنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ بأن تطور الانتاج في الحقول المنتجة واكتشافات حقول جديدة كلها عوامل تؤكد امكانية تحقيق هذا المعدل السنوي للانتاج في السنوات القادمة .

وسائل النقل في الصحراء

ان أهم المشاكل التي كان يلاقيها انتاج النفط في الجزائر هي وسائل نقله ،
إذ ان أهم الحقول المنتجة تقع على بعد ٦٦٠ و ٧٥٠ كلم من شاطئ البحر الأبيض
المتوسط ، وتجد اليوم شبكة من الأنابيب تربط حقول النفط والغاز الطبيعي
المنتشرة في أرجاء الصحراء بمركزي رئيسيين يربطهما بشاطئ البحر الأبيض
المتوسط أنبوبان . الاول طوله ٦٦٠ كلم يربط مركز التجميع في واد الحمراء
قرب حقل حاسي مسعود ببناء بجاية والثاني طوله ٧٥٠ كلم يربط مركز التجميع
في عين أمناش قرب حقول العجيلة ببناء الصخيرة التونسي .

وبدئ بوضع أنابيب النقل منذ عام ١٩٥٧ واستمر العمل في بناء وسائل نقل
النفط والغاز الصحراوي وتجهيزها خلال عام ١٩٦٠ وكانت الاستثمارات في عام ١٩٦٠
لانهاء التجهيزات اللازمة لخطوط أنابيب النقل قد بلغت ٤٩٠ مليون فرنك
وباعتبار التي تمت خلال عام ١٩٦١ يمكننا تقدير طاقة النقل الاجمالية الى شاطئ البحر
الأبيض المتوسط بحوالي ٢٣٥٥ مليون طن سنوياً من النفط وحوالي ١٥٦ مليار
متر مكعب من الغاز الطبيعي .

ويوجد في الوقت الحاضر تسعة حقول منتجة مربوطة بشاطئ البحر الأبيض
المتوسط بأنابيب نقل مختلفة الاحجام والطول وطاقة النقل السنوية لكل منها ،
ان أهم هذه الأنابيب هي أنبوب واد الحمراء - بجاية - وأنبوب عين أمناش - بناء
الصخيرة وأنبوب حقل العجيلة - واد الحمراء ، وأنبوب حقل حاسي الرمل - واد الحمراء
والعيد الاخرش - عين أمناش ، وحقول العقرب والقاس بواد الحمراء ، وخط أنبوب
نقل الغاز الطبيعي الذي يربط حقل حاسي الرمل ببناء ارزو ومدينة وهران والجزائر .
وهناك خطوط جديدة تقوم ببناءها الشركات المالكة لحقول تين فويس
ورود الباقل . فخلقت بدأ في وضع أنبوب للنقل قطره ١٤ انش يربط حقل ورود
الباقل بحقل حاسي مسعود وأنبوب آخر قطره ١٤ انش يربط حقل تين فويس
بمركز تجميع حقول العجيلة من عين أمناش ويربط هذا الأنبوب بحقل واد زناين
قطره ٨ انشات .

ويمكننا اجمال المميزات الرئيسية لأهم الأنابيب التي يعمل بها في الوقت
الحاضر من الجدول الآتي :

طرابلس	سوترا	طربيا	سويكث	الشركة العمامة
العمارة -	حامي الرمل	عين امناس	حامي مسعود	الحط
حامي مسعود	ارزو	الخصيرة	بجاية	
النفط الخام	الغاز الطبيعي	النفط الخام	النفط الخام	المنتوج المنقول
٣٠	٢٤	٣٤	٢٤	قطر الانبوب بالانشات
صفر	صفر	٤	٤	عدد محطات الضخ العمامة
٥٢٠	٥٠٥	٧٨٠	٦٦٠	طول الحط بالكلم
٨	١,٦	٩,٥	١٤	طاقة النقل السنوية الحالية
				بلايين الاطنان
١,٥	٧٦٠	١٨	١٤	طاقة النقل الحالية
				الاستثمارات المحققة
٢٢٠	١٩٨	٥٨٠	٥٢٠	بلايين الفرنكات الجديدة

ملاحظة : بلغت طاقة النقل السنوية في كانون الاول ١٩٦٢ ، ٢٨٠ الف برميل في اليوم لانبوب حامي مسعود و ٣٦٠ الف برميل في اليوم لانبوب العجيلة .

١ - المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٤ - ١٩٦٢ .

٢ - المصدر روبرت يتروليوم كانون الثاني ١٩٦٣ .

ويمكننا ان نستنتج من هذه المعطيات التي يظهرها لنا وضع وسائل النقل

وميزاته عدة ملاحظات فيما يخص كافة النقل للطن الكيلومتري (١) وتكاليف بناء خطوط الانابيب النقل .

ان اولى هذه الملاحظات هي ان تكاليف وضع الانابيب في الكلم قد انخفضت بصورة كبيرة في هذه السنوات الاخيرة وكان مرد ذلك الى تحسين ظروف العمل في هذه السنوات الاخيرة ، بايجاد طرق وانخفاض تكاليف النقل والتجربة التي اكتسبتها الشركات خلال السنوات الماضية في وضع الانابيب .

جدول يبين الاستثمارات بالنسبة للطن الكيلومتري

في الطاقة السنوية للنقل

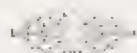
طرايف	سوثر	طرابسا	متويك	
٤١٦٠	٧٦٠	٧٤١٠	٩٢٤٠	الطاقة السنوية الحالية للطن الكيلومتري
٢٢٠	١٩٨	٥٨٠	٥٢٠	الاستثمارات ببلاتين القرنكات الجديدة
٠,٠٥٣	٠,٢٦٠	٠,٠٧٨	٠,٠٥٦	الاستثمارات حسب الطن الكلم

المصدر مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٢ سنة ١٩٦٢

ان مقارنة الاستثمارات المستمرة بحسب الطن الكلم لطاقة النقل بالنسبة للاربعة خطوط تظهر لنا ان الاستثمارات بحسب الطن الكيلومتري تعتمد بصورة كبيرة على المرحلة الانتاجية التي بلغها الانبوب ، فنجد مثلاً ان شركة طرابسا

(١) الكيلومتري : كافة نقل الطن مسافة كيلو متر .

(العجيبة الصغيرة) الذي لم يبلغ بعد طاقته الانتاجية القصوى لا تزال نسبة الاستنزات للطن الكمتري عالية نسبياً اذا ما قارناها بما هي عليه بالنسبة لانبوب سوبك (حاسي مسعود - بحاية) الذي بلغ طاقته الانتاجية القصوى . كما اننا نلاحظ ان الاستنزات للطن الكمتري بالنسبة لنقل الغاز مرتفعة جداً فهي خمسة اضعاف تقريباً كما هي عليه الانابيب نقل النفط ويمكننا القول ان النقل بالانابيب بالنسبة لنفط الصحراء لا تكلف اكثر (من حيث الاستنزات للطن الكمتري) من وسائل النقل التقليدية (الكراك الجديدة مثلاً) .



الفصل السادس

التسويق ومشاكله

لقد رأينا عندما بحثنا الانتاج ، ان الطاقة الانتاجية للنفط في الجزائر تزايدت باستمرار منذ عام ٩٥٧ ، حتى بلغ مجموع الانتاج عام ٩٦١ حوالي ١٦ مليون طن ، وسوف نبث في الصفحات القادمة الاسواق التي يصرف فيها هذا الناتج .

١ - السوق الجزائرية :

ان الجزائر ككل البلدان المتخلفة اقتصادياً ، واجتماعياً يغلب على اقتصادها النشاط الزراعي وضعف التصنيع ، ولذا فان سوق الطاقة فيها ضيقة جداً (نظراً لانخفاض معدل استهلاك الطاقة للفرد) فقد كانت الجزائر حتى بداية استخراج البترول والغاز الطبيعي في الجنوب ، بعد عام ٩٥٨ فقيرة جداً في موارد الطاقة ، وكانت المنتجات البترولية تكون نسبة كبيرة في الاستهلاك الاجمالي للطاقة ، فنجد الاستهلاك الاجمالي لمنتجات البترول عام ٩٥٥ يبلغ حوالي ٨٢٨٨٩٠ طن ، استوردت كلها من فرنسا اذ ان الكميات الصغيرة التي

كانت تنتجها الجزائر في هذه الفترة (حوالي ٧٠ ألف طن من الخام) كانت تصدر كلها الى فرنسا لعدم وجود معدل للتكرير في الجزائر .
كان استهلاك المنتجات البترولية الرئيسية في عام ٩٥٥ موزعة على الشكل التالي :-

٢٧١١٢٠	بنزين السيارات (غازولين)
٣٠٣٧٧	الكروسين
٢٣٣٩٢٠	الغازاويل
٢٠٨٣٩٤	القيول أويل (ثقيل)
٤٥٠٨١٠	القيول أويل (خفيف)

المصدر : النشرة الاحصائية للجزائر ١٩٥٥

كان استهلاك المنتجات البترولية في الجزائر منذ ١٩٥٤ في نحو مستمر بسبب نشوء وتطور بعض الصناعات ، وتطور وسائل النقل بصورة خاصة ، كما ان برامج التطور الاقتصادي التي بدأت الحكومة الفرنسية في تنفيذها منذ ٩٥٥ وتعويض استهلاك المنتجات البترولية في محطات توليد الكهرباء عوض الفحم الحجري كلها عوامل عملت على استمرار نمو الاستهلاك في هذه السنوات الاخيرة .

جدول يبين تطور استهلاك المنتجات البترولية الرئيسية

بين ١٩٥٤ و ١٩٦٠

السنة	بنزين السيارات	بنزين الطائرات	واي-ست اسبيدات	الكروسين	الغازاويل	الفيول	الفيول
	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر
	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر	الف هكتولتر
١٩٥٤	٣٣٤٢	٢٥٢	١٦/٦	٨٦٢	٢٤٧٥	٤٠٢٩٥	١٨٩٣٣٦
١٩٥٥	٣٤٥٢	٢٦٢	١٩/٥	٨٨٠	٢٧٥٢	٤٥٠٨١	٢٠٨٣٠٤
١٩٥٦	٣٣٠٠	٣٨٣	٢٦	٩٨٤	٢٨٥٦	٦٠٧٦٩	١٨٨٤٠٠
١٩٥٧	٣٠٠٨	٤٧٣	٢٥/٢	٨٨٤	٢٨٢٩	٦١٤٤٧	١٦٨٦٠٠
١٩٥٨	٢٧٣٠	٥٣٤	٣٠/٥	١٠٥٧	٣٥٣٨	٦٩٣٠٠	١٨٠٨٠٠
١٩٥٩	٤١٥٠	٦٤٨	٣٤/٨	١١٥٣	٤١٨٢	٨٩٠٠	٣١٠٥٠٠
١٩٦٠	٥٧٠٠	—	—	١٢٥٠	٤٦٨٠	٨٩٨٠٠	٣١٤٤٠٠

المصدر : السوق الجزائرية عدد خاص - بأسواق

البحر الأبيض المتوسط عدد ٨٠٢ - ١٩٦١

ونلاحظ من هذا الجدول ان استهلاك هذه المواد الرئيسية إزداد باضطراب خلال هذه السنوات الست ولهذا سوف نحاول دراسة تطور استهلاك كل من هذه المواد خلال هذه السنوات الاخيرة واتجاهات الاستهلاك في السنوات القادمة .

١ - بئزين السيارات :

إزداد استهلاك هذه المادة بين ١٩٤٦ - ١٩٦٠ بحوالي أربعة أضعاف فلقد كان نمو الاستهلاك يتزايد باستمرار حتى عام ١٩٥٥ حيث بدأ بالركود بسبب الحرب وانعدام الأمن ثم عاد هذا النمو من جديد منذ ١٩٥٨ . ان هذا النمو في استهلاك هذه المادة يعود الى تطور المواصلات والنقل وتوسع امكافات الزراعة والصيد البحري . ويقدر نمو الاستهلاك في السنوات القادمة بحوالي ١٠ ٪ سنوياً خاصة بعد انتهاء الحرب في الجزائر وتوفر الامن بالنسبة للمواصلات ، كما ان تطور الزراعة وتوسعها بعد ركودها خلال سنوات الحرب وتوسع النشاط التجاري والصناعي في السنوات القادمة سوف يلعب دوراً كبيراً في زيادة استهلاك البئزين .

٢ - الكروسين :

ان استهلاك هذه المادة يتم في أغلبه على شكل استهلاك منزلي (وان كان يستعمل في تسيير حوالي ٣٠٠ آلة زراعية) ولهذا نجد استهلاكه يزداد باستمرار خلال السنوات العشر الاخيرة وبالرغم من تطور وسائل الاضاءة والمواد المحترقة الاخرى (الكهرباء والغاز الطبيعي) فانه من المتوقع ان يزداد استهلاك هذه المادة بالنسبة ٣٠ ٪ سنوياً على الأقل في السنوات المقبلة لأنها تستهلك من قبل القطاع الاقتصادي المختلف والذي تزداد حاجته الى استهلاك هذه المادة مع تطور مستوى المعيشة .

٣ - الغاز اويل :

ان هذه المادة التي تستعمل للاحتراق قد سجلت رقماً كبيراً في استعمالها في السنوات الاخيرة إذ ان نسبة استهلاكها إزدادت بنسبة ١٨ ٪ تقريباً بين ١٩٥٧ - ١٩٥٩ وتعود هذه الزيادة بدرجة كبيرة الى توسع استهلاك فاطرات

السكك الحديدية ، وبوآخر الصيد الصغيرة لهذه المادة ويتوقع ان يزداد الاستهلاك بنسبة مالا يقل عن ١٠ ٪ في السنوات القادمة .

٤ الفيوول اويل الثقيل والخفيف :

لقد إزداد استهلاك هذين المنتجين زيادة مستمرة منذ عام ١٩٥٤ ومرد ذلك كون مستهلكي هذين المنتجين هي الصناعات المختلفة ومحطات توليد الكهرباء وان كانت جزء من هذه الزيادة يعود الى تعويض استهلاك الفحم الحجري بالفيوول اويل في كثير من محطات توليد الكهرباء .

ان اهم الصناعات المستهلكة للفيوول اويل هي صناعات الاسمنت وصناعات التحويل وان توسع وقطور الانتاج في هذه السنوات الاخيرة ادى الى التوسع في استهلاك الفيوول اويل كما ان نشوء صناعات صغيرة مختلفة جديدة منذ عام ١٩٥٠ زاد في استهلاك الفيوول اويل الخفيف الا ان هذه الزيادة في استهلاك هذين المنتجين بخلاف استهلاك المنتجات الاخرى لا يتوقع ان يزداد في السنوات القادمة (ان لم يقل) وذلك بسبب وصول الغاز الطبيعي في الجنوب الى اهم المدن الصناعية في الشمال خاصة مدن غرب ووسط الجزائر فتجد فعلا ان الصناعات الكبيرة (خاصة صناعات الاسمنت ومحطات توليد الكهرباء والصناعات الكبيرة الاخرى) بدأت تجهز نفسها باستهلاك الغاز الطبيعي عوض الفيوول اويل بسبب انخفاض سعر الغاز الطبيعي بالنسبة للفيوول اويل . ولهذا غالت التطور الاقتصادي المتوقع حدوثه في الجزائر في السنوات القادمة سوف يؤثر على زيادة استهلاك هذين المنتجين .

٢ - سوق المنتجات وشركات التوزيع

تقوم سبع شركات بتوولية فرنسية (اجنية او مسجلة في فرنسا) بتوويل الجزائر بمحاجاتها من المنتجات البتوولية وتوزيعها وهذه الشركات في اغلبها فروع

عن الشركات المنفردة عن الشركات العالمية للنفط وفرنسا وهي : مجموعة شل ، وشركة موبيل اويل والشركة البريطانية للبترول ، وشركة طوطال ، وشركة النفط الجزائرية . وتستورد هذه الشركات المنتجات البترولية من فرنسا (حيث تملك او تدبر مصافي لتكرير النفط) وتملك مستودعات لل تخزين في الموانئ الخمس الجزائرية الكبرى ، ميناء الجزائر ، وميناء وهران ، ميناء بجاية ، ميناء عقابه ، ميناء سكيكدة ، ثم تنقلها بواسطة النايب الى مراكز التخزين في نواحي المدن الصناعية الكبرى . ويتم توزيع هذه المنتجات بطريقتين ففي الغالب توزع هذه المنتجات على مختلف المدن عن طريق السكك الحديدية او بواسطة سيارات النقل الكبيرة ، حيث تخزن في المراكز الرئيسية في داخل البلاد ، توزع منها بعد ذلك على مختلف نقاط التوزيع بواسطة سيارات النقل الصغيرة والمتوسطة

وكان عدد محطات التوزيع عام ٩٦٠ يتراوح بين ١٦٠٠ - ١٧٠٠ محطة منها حوالي ٣٠٠ محطة مجهزة كمحطة توزيع وخدمات (ستيشن سرفيس) .

ان السوق الجزائرية لمنتجات البترول ضيقة جداً اذا ما قارناها بنسبة سكانها الا ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي واحتكار السوق من قبل شركات التوزيع جعل استهلاك منتجات البترول محدوداً ومحصوراً . وان اهم العقبات التي واجهت توسع هذا الاستهلاك هي ارتفاع اسعار هذه المنتجات فسعر المنتجات هو سعر اصطناعي تحدده الدولة ، ولاسباب سياسية واقتصادية نجد الحكومة الفرنسية تحدد اسعار بنزين السيارات في مستوى اقل مما هو عليه في فرنسا واسعار الفول اويل في مستوى اعلى بكثير مما هو عليه في فرنسا .

اسعار الجملة للمنتوجات البترولية للهكتو لتر الواحد بالفونكات القديمة

بنزين السيارات	٤٠٦	أي حوالي	٥٣٦٣٠	فرنك للطن الواحد
الكروسين	٢٧٩٨	أي حوالي	٣٤٧٩٥	فرنك للطن الواحد
الغازاويل	٣٦٥٦	أي حوالي	٣١٢٤٧	فرنك للطن الواحد
الفيول اويل (ثقيل)		أي حوالي	١٠٤٨٥	فرنك للطن الواحد
الفيول اويل (خفيف)		أي حوالي	١٢٣٤٠	فرنك للطن الواحد

المصدر الاقتصاد الجزائري ٠٠ ربي جندارم ٩٥٩

اسعار المنتجات البترولية الرئيسية في اول تشرين الثاني ١٩٦٠ بالفونكات

الجديدة للهكتو لتر

(الفرنك الجديد يساوي ١٠٠ فرنك قديم)

بنزين السيارات	٧٨/٤٠	
الكروسين	٣٢/٩٥	
الغازاويل	٤٨/٣٥	
الفيول اويل (خفيف)	١٨٤/٤٠	للطن الواحد
الفيول اويل (ثقيل)	١٣٤/٣٠	للطن الواحد

المصدر : السوق الجزائرية - أسواق البحر الابيض المتوسط

عدد خاص ٨٠٢ - ١٩٦١

وكما نلاحظ من هذين الجدولين فإن أسعار منتجات البترول مرتفعة جداً وهذا مما قال من توسع استهلاك هذه المنتجات .

٤ - الاتجاهات الجديدة لسوق المنتجات البترولية :

ومع بدء الانتاج في حقول النفط والغاز الطبيعي في السنتين الاخيرتين بدأ الوضع الذي كانت عليه سوق المنتجات البترولية في التغير . وهذا التغير سيزداد عندما يتم بناء (مصفى الجزائر) الذي تبلغ طاقته الانتاجية حوالي (٣ مليون طن سنوياً) .

فبعد مثلاً أسعار هذه المنتجات تنخفض بدرجة كبيرة عام ١٩٦١ بعدما تم بناء معمل التكرير في حقل حاسي مسعود (بطاقة انتاجية تبلغ حوالي ١٦٠ - ٢٠٠ الف طن سنوياً) فبعد الماكوتو من بترين السيارات ينخفض بحوالي نصف والغاز اويل بحوالي الربع .

جدول يبين أسعار المنتجات البترولية الرئيسية في الجنوب الجزائري في ١/١/١٩٦١ بالفونكات الجديدة للهكتو لتر

بنزين السيارات	٣١ / ٧٠
الكروسين	٣٢ / ٢٠
الغاز اويل	٢٠ / ٨٠
وكانت سعر النفط الخام (الغزولين) في مركز عين امناس ٢٣ / ٨٠	
فرنك جديد للهكتو لتر .	

المصدر : مجلة اخبار النفط الفرنسية عدد ٣٢٤ - ١٩٦١ .

اما في الشمال وان كانت أسعار هذه المنتجات قد سجلت انخفاضاً إلا انها تنخفض بدرجة كبيرة كما حدث في الجنوب .

جدول يبين اسعار بيع المنتجات البترولية في الشمال الجزائري
في عام ١٩٦٢ بالفرنكات الجديدة للتر الواحد

بنزين السيارات (العادي)	٣ / ٤٧
» » (الخصى)	٤ / ٤٧
الكروسين	٢ / ٩٥
الغاز اويل	٣ / ٠٥

المصدر السابق

ان بناء مصفاة الجزائر التي سوف تبدأ الانتاج في بداية ١٩٦٣ سوف يزيد
من هذا الانتاج اذ ان هذه المصفاة سوف تكون طاقتها الانتاجية اكبر من
حاجة الجزائر . فطاقتها البدئية تقريبا حوالي (٢ مليون طن) سنوياً من
المنتجات النهائية .

طاقة انتاج مصفاة الجزائر السنوية حسب كل منتج بالآلاف الاطنان

البروبات	٣٠
البوتان	٦٣
المولار	٢٦٠
البنزين العادي	٣٦٠
بنزين الطائرات	٢٠
الكروسين	١٢٠
غاز اويل	٧٢٠
الفيول اويل (خفيف)	١٠٠
الفيول اويل (ثقيل)	٤٢٧
المجموع	٢٠٠٠

المصدر السوق الجزائرية

ان بناء هذه المصفاة يكون لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري فهي بالإضافة الى كونها تجعل الجزائر مصدرة للمنتجات النهائية بعدما كانت مستوردة (استوردت الجزائر بقيمة ١٣ مليار عام ٩٥٤ أي حوالي ٦ ٪ من مجموع قيمة استيرادها) فانها تعمل على خفض أسعار منتجات ومشتقات البترول بدرجة كبيرة مما يوسع استهلاكها وانتشاره .

ونرى بما تقدم ان الاستهلاك الجزائري (حوالي مليون طن سنوياً) حتى مع توقعات زيادته بنسبة ٥٠ ٪ سوف لا يتمكن من استيعاب مجموع الانتاج (١٦ مليون طن لعام ٩٦١ وحوالي ٢٢ مليون طن عام ٩٦٢) ولهذا يجب تصدير جزء كبير منه الى الخارج فما هي المشاكل التي تواجه هذه الصادرات وما هي المشاكل التي تواجه هذه الصادرات وما هي الاسواق التي يصرف فيها هذا الفائض ؟ قبل التطرق الى الوضع الحاضر للسوق العالمية للبترول والى مختلف الاسواق التي يصرف فيها النفط الجزائري يجدر بنا اولاً استعراض أهم المشاكل التي يلاقيها تسويقه في الاسواق الخارجية الناتجة عن خصائص وميزات هذا النفط .

وضع السوق العالمي للبترول

يأتي النفط الجزائري في وقت تتميز فيه السوق العالمية للبترول بأنعدام التوازن بين العرض والطلب بالرغم من استمرارية نمو الاستهلاك العالمي خلال هذه السنوات الاخيرة حيث نجد الاستهلاك العالمي من البترول يسجل عام ٩٦١ رقماً قياسياً لم يبلغه من قبل - ١١٤٥ مليون طن مقابل ١٠٨٠ مليون طن عام ٩٦٠ ويتوقع ان يستمر هذا النمو في الاستهلاك في السنوات القادمة بنسبة ٨ الى ٩ ٪ على الأقل نظراً لكون نسبة استهلاك البترول في توليد الطاقة تزداد باستمرار على حساب استهلاك المنتجات الاخرى (خاصة الفحم والكهرباء) إذ يتوقع ان تزداد هذه النسبة في عام ٩٧٠ الى ٦٠ ٪ من مجموع استهلاك الطاقة مقابل ٤٠ ٪ من

هذا المجموع عام ٩٦١ وحسب الاحصائية الخاصة بالطلب الأجمالي على الطاقة (فحم
كهرباء ، غاز ، المواد الهيدروكربونية) التي نشرها الاتحاد غرف تقانات صناعة البترول
عام ٩٦٠ فان حصة المنتجات البترولية إزدادت من ٥ ٪ عام ٩٤٦ الى ٢٠ ٪
عام ٩٥٢ و ٢٥ ٪ عام ٩٥٥ و ٥٢ ٪ عام ٩٦٠

ففي دول السوق الاوربية المشتركة إزداد الطلب على المنتجات البترولية من
١٥٠ مليون طن عام ٩٥٥ الى ١٥٠ مليون طن عام ٩٥٩ وفي الولايات المتحدة
إزداد الطلب عام ٩٦١ بحوالي ١٠٠ الف برميل عن عام ٩٦٠ .

جدول يبين مجموع الطلب العالمي على البترول عام ٩٦١ بلايين البراميل في اليوم (خارج البلدان الاشتراكية)

٩٧٧٠ / ٦	الولايات المتحدة
٢٤٣١	دول السوق المشتركة
١٠١٨ / ٣	بريطانيا
٩٦١	البلدان الاوربية الاخرى
١٤٩١ / ٧	اميركا الجنوبية والوسطى
١٦٧٩ / ٥	جنوب آسيا والشرق الاقصى
٨٨٠ / ٨	كندا
٥٧٢ / ٨	الشرق الاوسط
٤٠٩	افريقيا
٣٢٦	المكسيك
١٩٥٣١ / ٥	المجموع

جدول يبين توزيع الطلب العالمي على البترول عام ١٩٦١
(خارج البلدان الاشتراكية)

٤٠٥ %	كندا
٥٠٢ %	بريطانيا
٨٠٦ %	جنوب آسيا والشرق الاقصى
١٢٠٤ %	بلدان السوق الاوربية المشتركة
٤٠٩ %	البلدان الاوربية الاخرى
٥٠ %	الولايات المتحدة الاميركية
٢٠٩ %	بلدان الشرق الاوسط
٢٠١ %	افريقيا
٢٠٧ %	المكسيك
٧٠٧ %	اميركا الجنوبية والوسطى

المصدر : مجلة اويل اندغاز جورنال الاميركية عدد ١٦ تموز ١٩٦٢

الا ان هذا النمو المتواصل في الاستهلاك رافقه نمو مستمر ومتزايد في الانتاج فلقد عرفت صناعة النفط المالية منذ الحرب العالمية الثانية توسعاً كبيراً في التطور والنمو وهذا التطور والنمو اللذين كانا نتيجة للازدياد المستمر في الطلب على الطاقة الذي عمل على ازدياد وإزدهار هذه الصناعة وتحقيق أرباح كبيرة بما دفع بالكثيرين من اصحاب الرساميل الى الدخول في هذه الصناعة ، واستثمار رساميل كبيرة في تطوير موارد بترولية جديدة ، الشيء الذي أدى الى خلق طاقة انتاجية فائضة في صناعة البترول .

والى جانب هذه الطاقة الانتاجية الفائضة (أي امكانية زيادة الانتاج العالمي من البترول بالجهاز الانتاجي الحالي من دون استثمارات جديدة لهذه الغاية) غير

الاحتاج اليها ظهرت عوامل عديدة اخرى تعمل في نفس الاتجاه أهمها تقنين الحكومة الاميركية الاستيرادات من الخارج ومضاعفة مخرجات بعض الدول لتطوير انتاجها الوطني ، او انتاج مستعمراتها وازدياد وتصدير البترول الروسي خارج المعسكر الاشتراكي .

الانتاج العالمي للنفط الخام عام ١٩٦٠ و ١٩٦١ بلايين الاطنان

القطر المنتج	١٩٦١	١٩٦٠
الولايات المتحدة	٣٥٣,٥	٣٤٧,٥
كندا	٣٠,٧	٢٠,٧
مجموع انتاج اميركا الشمالية	٣٨٤,٢	٣٧٣,٢
فرنزوبلا	١٥١	١٤٨
الارجنتين	١٢,٥	٩,١
المكسيك	١٥,٢	١٤,١
البرازيل	٤,٧	٣,٩
الشيلي	١,٢	١
اليورو	٢,٥	٢,٥
الاكوادور	٠,٤	٠,٤
مجموع انتاج اميركا الجنوبية	١٨٧,٥	١٧٨,١
الكويت	٨٣	٨٢
المملكة العربية السعودية	٦٨,٥	٦٢
ايران	٥٨,٨	٥٢
العراق	١٦,٥	١٧,٥
مجموع التاج الشرق الاوسط	٢٨٢,٨	٢٦٥

٠,٥	٩	ليبيريا
١	٣	نيجيريا
١٥	١٦/٥	مجموع أوروبا الغربية
٨,٥	١٦	الجزائر
٨٩٦	٩٤٨	مجموع انتاج العالم خارج البلدان الاستوائية
١٦٧	١٦٦	الاتحاد السوفياتي
١٧٧	١٨٧	مجموع انتاج البلدان الاستوائية

المصدر : مجلة اخبار البترول الفرنسية عدد ٣٢٢ - ٩٦٢

أقد ازدادت الطاقة الانتاجية منذ عام ٩٥٩ أكثر من زيادة الطلب الكلي على المنتجات البترولية محدثة بذلك فائضاً في العرض لم تستطع نسبة النمو في الطلب الكلي من استيعابه . ان منشأ هذا الفائض يعود الى عوامل عديدة سياسية واقتصادية . فند ازمة السويس التي حطمت التوازن التلقائي بين العرض والطلب الذي كانت الاحتكارات البترولية العالمية تحافظ عليه في السوق العالمية . فإغلاق الطريق الرئيسي لبترول الشرق الاوسط وأوروبا الغربية ، أحدث ارتفاعاً هائلاً في اسعار الطاقة ، ودفع بلدان أوروبا الغربية الى بذل كل مجهوداتها واستخدام كل الوسائل الممكنة لزيادة المتوفر من مصادر الطاقة المحركة وذلك بزيادة انتاج الفحم الحجري في أوروبا وعقد عقود طويلة الاجل لاستيراد الفحم الأمريكي وتجميع التنقيب وانتاج البترول في المناطق الاخرى خارج الشرق الاوسط (بصورة خاصة في القارة الافريقية) ورفع طاقة النقل البحري ، بزيادة عدد ناقلات البترول وفي نفس الوقت كان الطلب المتزايد على البترول في أوروبا قد أحدث نمواً كبيراً في الانتاج وتسعراً في اعمال التنقيب في فنزويلا .

وعندما خُتِمت قناة السويس في ربيع ١٩٥٧ وصلت انابيب نفط العراق في صيف ١٩٥٨ وعاد سيلان نفط الشرق الاوسط الى اسواق اوربا الغربية في وقت كانت فيه هذه البلدان تعلن عن ركود النشاط الاقتصادي . بدأت تظهر في السوق العالمية للبتروول قضايا جديدة اثرت تأثيراً ملموساً في عدم استعادة السوق العالمية للبتروول توازنها النسبي الذي كانت تتمتع به قبل ازمة قناة السويس فمناطق الشرق الاوسط وفنزويلا والجزائر تقدم امكانيات كبيرة لزيادة الانتاج بتكاليف انتاجية - على اساس الاسعار السائدة آنذاك - تترك هامشاً مقبولاً من الارباح . والشركات البترولية العالمية التي تسيطر على القسم الاكبر من الاحتياطات البترولية في العالم قادرة على انتاج الكميات اللازمة لملافاة الطلب العالمي الكلي من المنتجات البترولية . هذا في الوقت الذي نجد فيه عدد كبيراً من الشركات المستقلة الحائرة على امتيازات منتجة مهمة ، حصلت بعد ١٩٥٦ في مختلف المناطق في العالم (خاصة في اميركا الجنوبية وافريقيا بشروط مالية مرتفعة) تضاعف جهودها لتوسع انتاجها وتصريفه للدخول في مرحلة الربح لوساميلها المستثمرة . (هذا التصريف الذي يتم غالباً في ظروف منافسة شديدة في الاسعار بسبب الحسيات الكبيرة التي تمنحها هذه الشركات على الاسعار المعلنة للنفط الخام في نقاط التصدير) كما نجد في عدد من البلدان الاوربية التي أسست شركات وطنية في هذه الآونة الاخيرة ان السوق البترولية فيها (بالرغم من الزيادة المستمرة في استهلاكها) لم تعد قابلة لاستيعاب نفس الكميات السابقة من البتروول بسبب كونها تقدم التسهيلات اللازمة لتصريف انتاج شركاتها في السوق الوطنية مثلما حدث في ايطاليا وفرنسا واليابان التي تساعد الشركات والتي يساهم فيها الرأسمال الوطني ، بتسهيلات مالية ونقدية خاصة على تصريف كل ناتجها في السوق الداخلية ، ويؤيد من حدة هذا الاتجاه للعرض في سوق البتروول العالمية ثلاثة عوامل لها

تأثيرها الكبير في زيادة العرض الموجود المنتوجات البترولية في اوربا ، فلقد ازداد الانتاج المحلي في عدد كبير من بلدان اوربا الغربية وبصورة خاصة في المانيا وفرنسا واطالية والنمسا . فنجد مثلاً الانتاج المحلي الفرنسي (بدون المستعمرات) سجل إزدياداً بنسبة ١٤ ٪ عام ١٩٦١ ، هذا الى جانب اكتشاف واستغلال حقول جديدة كبيرة للغاز الطبيعي (الذي يمكن استهلاكه عوضاً عن المنتوجات البترولية خاصة في الصناعة الكبيرة) فنجد مثلاً في فرنسا تطوير حقول غاز لأك ، واكتشاف حقل مهم للغاز الطبيعي في هولندا ، كما ان تطوير الطاقة الانتاجية ووسائل التوزيع في ايطاليا والسويد كلها كانت عوامل عملت للاستيلاء على نسبة كبيرة من الاستهلاك الكلي من هذه البلدان وبذلك تضاعفت طاقة الطلب الكلي على المنتوجات البترولية . ومن جهة أخرى فان صادرات الاتحاد السوفياتي من المنتوجات البترولية والبتروال الخام خارج البلدان الاشتراكية (خاصة في الاسواق الأوروبية الاخرى ، وبعض بلدان آسيا واميركا اللاتينية) قد إزدادت خلال هذه السنوات الثلاث الاخيرة بنسبة ٤٥ ٪ تقريباً فمن ١٧ مليون طن صدرتها روسيا عام ١٩٥٩ للعالم الغربي إزدادت هذه الكميات بمعدل ٦٠٠ الف برميل في اليوم عام ١٩٦١ ويتوقع إزديادها في عام ١٩٦٤ ٩٦٥ الى حوالي مليون برميل في اليوم ، وإذا أضفنا الى كل هذه العوامل ضغط حكومات الدول المنتجة (خاصة في الشرق الاوسط) على الشركات لزيادة انتاجها من الحقول الواقعة في بلدانها ، وظهر افريقيا (التي تقع على أبوابها الغربية التي تعتبر أكبر مستهلك للبتروال خارج الولايات المتحدة) كمنتج ومصدر للبتروال (الجزائر ١٦ مليون ، ليبيا ٩ مليون طن نيجريا ٣ مليون طن عام ١٩٦١) أدركنا الاسباب العديدة التي سببت هذا التفاوت بين العرض والطلب على المنتوجات البترولية والذي يميز السوق العالمية للبتروال في الوقت الحاضر . ولكن ليست زيادة العرض وحدها هي السبب في اخلال التوازن

فان هناك عوامل أخرى من جانب الطلب عملت على خلق جزء من هذا الفيض في العرض وأهم هذه العوامل ، هو التطور والتحسين التكنولوجي في آلات الاختراق ، والتقنين الاجباري للاستيراد في الولايات المتحدة ، والعوائق الضريبية والمكوس التي فرضت على المنتجات النهائية في عدد كبير من البلدان بما قال من الاستهلاك . فمذ ان انقلت الولايات بعد عام ١٩٤٨ الى قطر مستورد للبتروول ومساءلة استيرادها من الخارج تلعب دوراً كبيراً في تحديد اتجاه البترول المنتج من قبل الشركات الاميركية خارج الولايات المتحدة فالمنتجون الوطنيون الصغار ينادون بضرورة حمايتهم وغلق السوق الاميركي في وجه النفط الاجني ، حيث ان منافسة هذا النفط بكلفته الانتاجية المنخفضة تشكل خطراً عليهم كما ان المنتجين الاميركيين خارج اميركا ينادون بحرية الاستيراد لمن يشاء وقد وجدت الحكومة الاميركية حلاً وسطاً بين هذين الموقفين بفرضها قيوداً (اختيارية) على المستوردين يتقيدون بها من تلقاء أنفسهم على أساس نسبة استيرادهم في السنوات الماضية أي ان نسبة الاستيراد يجب ان لاتتجاوز نسبة معينة من مجموع الاستهلاك الوطني (حوالي ١٦ ٪ مثلاً) .

وبعد عام ١٩٥٩ أمام فشل هذا التقيد الاختياري ، فرضت الحكومة قيوداً اجبارية على المستوردين وصدرت حصصاً للاستيراد على أساس طاقة الانتاج في ١٣٠ مصفاة في الولايات المتحدة وهذه الحصص متناقضة حسب أهمية الطاقة الانتاجية المصافي ، فبالنسبة لسنة ١٩٥٩ مثلاً كانت هذه الحصص هي ١٢ ٪ بالنسبة للمصافي التي لاتتجاوز طاقتها الانتاجية ٥٠٠ الف طن في السنة و ٤ ٪ فقط بالنسبة للتي تتجاوز طاقتها الانتاجية ١٥ مليون طن في السنة .

ان هذه التغييرات كان لها أثر سيء جداً على عمليات الشركات الاميركية الكبرى ، فبعد استيرادها ينخفض بحوالي الثلثين عام ١٩٥٨ و ٤٠ ٪ عام ١٩٥٩

وهكذا فإن الشركات الاميركية (فلكل جزءاً كبيراً من انتاج البترول خارج اميركا) امام تعذر تصدير انتاجها الى السوق الاميركية تعرض هذا الجزء الذي يصرف في السوق الاميركية في الاسواق الاخرى مما يزيد الضغط على العرض الكلي في العالم .

والى جانب هذه التغييرات التي فرضتها الولايات المتحدة على الاستيراد فلقد اتبعت اغلب حكومات اوربا الغربية سياسات مالية أثقلت اسعار المنتجات البترولية بالضرائب على الاستهلاك مما حول قسماً كبيراً من مستهلكي هذه المنتجات الى استهلاك مواد بديلة اخرى ، وهذا بدوره قلل النمو النسبي للطلب الكلي على المنتجات البترولية .

ومن تدخل هذه العوامل وتفاعلها فيما بينها نتج الوضع الحالي المتميز بتفوق العرض على الطلب ، ونموه نسبة اكبر من نسبة الاستهلاك ، ان عودة التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية سوف يتحدد باتجاهات تطور هذه العوامل .

وفي هذا الوضع المتميز باشباع السوق العالمية للبترول بدأ في تصدير النفط الجزائري الى السوق الفرنسية فلقد رأّت سنة ١٩٦٠ وصول اول شحنة كبيرة من الانتاج الجزائري الى السوق الفرنسية (حوالي ٥ / مليون طن) واستمرت صادرات الجزائر من النفط تزداد منذ ذلك الحين ، إذ بلغت عام ١٩٦٦ ، ١٦ مليون طن ويتوقع ان تبلغ هذه النسبة حوالي ٢٢ - ٢٤ مليون طن .

ان تصريف هذا الناتج أثار مشاكل كبيرة في هذه السنوات الثلاث الاولى نظراً لاشتراك مجموعة رويال دوتش شل المساهمة بنسبة ٣٥٪ من رأسمال شركة التقيب واستغلال بترول الصحراء المالكة لحقوق العجلة والشركة الفرنسية للبترول التي عن طريق شركتها الفرعية في الجزائر فلكل ٥٠٪ من انتاج حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل .

فوجد انتاج الثلاث سنوات ١٠ - ٩٦٣ لم يلاق أية صعوبة في تكريره
وتصريفه في السوق الفرنسية وذلك للمساهمة التي ساهمت بها الشركات البترولية
الكبرى التي تسيطر على جهاز التكرير والتسويق والانتاج في فرنسا وسيطرة
بعضها على تلقي الانتاج الجزائري .

ولقد اعلن مكتب البحث عن البترول الفرنسي عن وجهة نظر الحكومة
الفرنسية في بداية عام ٩٦٠ في قضية تصريف هذا الناتج والتي تؤكد على
ضرورة إيجاد حل تدريجي للمشاكل التي يثيرها بترول الجزائر مع الأخذ بعين
الاعتبار الوضع الحالي للسوق وذلك بنفس الروح التي سادت سياسة الانتاج التي
اتبعتها فرنسا من حيث التعاون المستمر بين الرساميل الخاصة الاجنبية والفرنسية
والاستثمارات العامة .

ان تصريف النفط الجزائري في السوق الفرنسية سوف يحدث حتما
تغيراً ملموساً في دائرة التسويق الحالية اذ انه يحدث تغيراً مبدئياً في العلاقات
بين المنتجين واصحاب التكرير والنقل والتسويق ، ولايجاد حل تدريجي لهذه
المشاكل التي يثيرها وصول النفط الجزائري الى السوق الفرنسية المشبعة والمحسرة
من قبل الشركات البترولية الكبرى على ضوء الواقع الاقتصادي المالي لصناعة
النفط الفرنسية استجابت الشركات البترولية الكبرى الى ضرورة تصريف هذا
الناتج الجديد واحداث التغيير اللازم في دائرة التسويق الاوروبية ككل ، لضمان
تصريفه في اسواق ملائمة لنوعيته وشمسية مع حجمه المتزايد وبذلك احدثت
تغيرات متتالية ومكيفة حسب مقتضيات الاقتصادية التي تواجهها هذه الشركات في
السوق الفرنسية وحدوث منافسة حادة فيما بين هذا الانتاج واتاجها في مناطق
اخرى اذ ان هذا الناتج الجديد الذي يصل الى السوق الفرنسية سوف يحل
(نظراً لتركيب السوق الفرنسية) محل كميات كانت شركات التكرير والتسويق

تستورد من مناطق امتيازاتها في فنزويلا والشرق الأوسط بصورة خاصة .
ولهذا نجد هذه الشركات بعد معارضة أولية تحتضن هذا الناتج لتكيفه وتدخله
في دائرة تسويقها قبل أن يفرض عليها تحت ضغط القانون .

إن إشراك الرأسمال الاجنبي مع الرأسمال الفرنسي في البحث عن البترول
زيادة للفوائد الآتية التي يجذبها معه كانت الغاية الأساسية منه هو إشراك الشركات
البترولية الكبرى الاميركية والاوربية والبريطانية (التي تسيطر على نسبة ٦٥ ٪
من صناعة التكرير الفرنسية ، وتحمل نسبة مبيعاتها من منتجات البترول ٥٧ ٪ من
مجموع استهلاك منطقة الفرنك) في الانتاج لضمان تصريف هذا الناتج في السوق
الداخلية والاجنبية .

إن امكانية تعويض البترول الجزائري مكان البترول الاجنبي بسبب اعتباره
من قبل فرنسا كاننتاج وطني يعطيه قانون التكرير الفرنسي امام ١٩٢٨ السابقة
على البترول الاجنبي في السوق الفرنسية (وسبب امكانية تحقيق هذا الاحلال
بسهولة هو جودة نوعية البترول الجزائري واحتواؤه على كمية كبيرة من الغازولين
وافتنقاره الى السوفر وقربه من سوق الاستهلاك مما يجعل تكاليف نقله رخيصة
وبعزز قدرته على منافسة البترول الاجنبي في السوق الفرنسية .

قامت كل الشركات العاملة في فرنسا من شركات اميركية وبريطانية
وهولندية بابرام عقود مع الشركات المنتجة لتسويق جزء من ناتجها خلال سنوات
١٩٦٠ - ١٩٦٣ ومن بين هذه نجد شركة موبيل اوبل وشركة كوكوف اوبل
وشركة كالتكس وشركة فيلبس الاميركية والشركة البريطانية للبترول وشركة
انترنسيونال الاميركية .

واذا استثنينا الشركتين المتكاملتين (مجموعة شل والشركة الفرنسية التي تملك
حوالي ٨٠ ٪ من الانتاج الحالي ، والتي تصرف ناتجها بنفسها) نجد ان شركة شل

انترنسيونال وشركة البترول البريطانية هما اللتان تسوقان القسم الأكبر من إنتاج الشركات المستقلة العاملة في الجزائر فلقد سوت شركة شل انترنسيونال عام ١٩٦٠ ٢/٥٧ مليون طن ، حشرت منها ٢/٢٧ مليون طن في السوق الفرنسية وفي عام ١٩٦١ سوت ٥/٤ مليون طن كررت منها في المصافي الفرنسية ٣/٤ مليون طن وسوت الباقي في الاسواق الاوربية الاخرى .

كما ان شركة البترول البريطانية ابرمت عقداً مع الشركة الوطنية للبحث عن البترول لسنوات (١٩٦٠ - ١٩٦٣) لتسويق ٢٨ الف برميل في اليوم ، أي حوالي ١/٥ مليون طن سنوياً وحدث هذا العقد في صيف ١٩٦٢ وتعاقدت الشركة البترولية البريطانية لتسويق جزء من انتاج الشركة الوطنية للبحث عن البترول للثلاث سنوات القادمة (١٩٦٣ - ١٩٦٥) بمعدل ٣٠ الف برميل في اليوم (حوالي ١/٥ مليون طن) لعام ١٩٦٣ و ٢٢ الف برميل في اليوم (حوالي ١/٦ مليون طن) لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

المصادر التي تمولت منها فرنسا بالنفط الخام

في فترة ١٩٥٥ - ١٩٦٠

الكمية بالبرميل

ج ١ - منطقة القريبات :

القطر	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
فرنسا	٦٣٢٥٤٠٠	٩٠٩٩٢٠٠	١٠١٥٧٠٠٠	٩٩٨٢٧٠٠	١١٦٤٩٨٠٠	١٤٢٣٢٨٠٠
الجزائر	-	-	-	٢٦٨٩٦٠٠	٥٣٧٨٥٠٠	٥٠٢٢٥٢٠٠
الغابون والكونغو	-	-	-	٣٤٠٢٥٠٠	٥٤١٧٢٠٠	١٦٠١٨٩٠٠
الفرنسي	-	-	-	-	-	-
المجموع	٦٣٢٥٤٠٠	٩٠٩٩٢٠٠	١٠١٥٧٠٠	١٦٠٧٤٨٠٠	٢٢٤٤٥٦٠٠	٧٠٤٧٦٩٠٠

ج - ٢ - استيراد فرنسا للبترول الخام خارج منطقة الفرنك

لفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٠ (بالبراميل)

المنطقة	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
الشرق الاوسط	١٧٤١٠٠٠	١٨٤٥٨٢٩٠٠	١٧٢٧٨٩٣٠٠	١٥٥٥٣٢٨٠٠
اميركا (فنزويلا)	٥٦٦٧٢٠٠	١٦٠٣٠٠٠٠	١٧٦٨٥١٠٠	١٦١٩٠١٠٠
بلدان مختلفة	٤٨٠٧٤٠٠	٥٠٦٨٠٠	٢٣٩٢٠٠٠٠	١٣٩٦٤٠٠

المصدر - اويل آند غاز انترنسيونال آب ١٩٦٢

ج - ٣ - المصادر التي تمولت منها فرنسا بالنفط الخام

لعامي ٦٦١ - ٩٦٢

معدل الاستيراد اليومي بآلاف البراميل

المنطقة	١٩٦١	النسبة المئوية	١٩٦٢	النسبة المئوية
فرنسا	٤٦	٦٠٣	٥١	٦٠٣٪
الجزائر	٢٣٧	٣٢٠٤	٢٨٢	٣٥٠٢
الغابون والكونغو	١٧	٢٠٤	١٨	٢٠٢
مجموع منطقة الفرنك	٣٠٠	٤١٠١	٣٥١	٤٣٠٧
الشرق الاوسط	٣٨٤	٥٢٠٥	٤٠٨	٥٠٠٨
فنزويلا	٤٢	٥٠٨	٤٢	٥٠١
البلدان المختلفة	٥	٠٠٦	٢	٠٠٣
المجموع	٧٣١	١٠٠	٨٠٣	١٠٠

ملاحظة : ان الاحصائيات الخاصة بنسبة ١٩٦٢ تشمل الاشهر الخمسة الاولى فقط

المصدر : اويل آند غاز انترنسيونال ٦ - آب : ١٩٦٢

وتبين لنا هذه الجداول ان تصريف الانتاج الجزائري في هذه السنوات السابقة لم يلاق مشاكل كبيرة يصعب حلها فالارتباطات السياسية التي كانت تربط الجزائر بفرنسا والمصالح العامة الفرنسية المسيطرة في مرحلة انتاجية والموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع به الجزائر يوقعها على ابواب اكبر سوق مستهلك للمنتجات البترولية خارج الولايات المتحدة ، كلها عوامل تجعل من الاسواق الاوربية (خاصة السوق الفرنسية) المجال الطبيعي لتصريفه وان اشتراك الاحتكارات البترولية الاميركية والبريطانية والهولندية بالإضافة الى بعض الشركات الاحتكارية الاوربية الاخرى ، مثل شركة شافت « الفرات » الالمانية (التي تملك بعض اسهمها شركة اسو الاميركية ومجموعة شل الانكلو هولندية) والشركة الالمانية المستقلة فنتريشال (التي تسيطر على قسم كبير من الانتاج الالماني وطاقة التصدير في المانيا الغربية) والشركات الايطالية فيلنتيشني وشركة سيبا فسكوسا المرتبطتين بمجموعة فيات في عمليات الانتاج والاستثمار يضمن للبترول الجزائري نمواً في الانتاجية ، وسهولة في التصريف في الاسواق الاوربية الاخرى (خارج السوق الفرنسية) .

وحتى الوقت الحاضر لم يبلغ الانتاج الجزائري حجماً كبيراً بحيث تضيق به السوق الفرنسية فهذا الحجم وان كان قد تضاعف بحوالي ثلاث مرات منذ ١٩٥٨ الا انه لا يزال اقل بكثير من حجم استهلاك السوق الفرنسية والسوق التابعة لها من اسواق منطقة الفرنك وكما رأينا بالنسبة لشركة شل انترنسيونال فان حوالي ٨٠ ٪ من انتاج الشركات الفرنسية والجزائرية عام ١٩٦٠ تم تصريفه في السوق الفرنسية او في اسواق منطقة الفرنك وانه بالرغم من تطور الانتاج الجزائري بسرعة فانه لم يستطع سد حاجة منطقة الفرنك في هذه السنوات الثلاث الماضية وان كانت نسبة استيرادات السوق الفرنسية من الجزائر قد سجلت ازدياداً

مستمرأ في حجم هذه الاستيرادات اذ ازدادت من معدل ٢٧٣ الف برميل في اليوم عام ٩٦١ الى ٢٨٢ الف برميل في اليوم ٩٦٢ الا ان نسبة مساهمة بتروول منطقة الفرنك لا تتجاوز نسبة ٤٧,٧ ٪ عام ٩٦٢ (مقابل ٤١/١ ٪ عام ٩٦١) بسبب سرعة نمو الاستهلاك في منطقة الفرنك وتزايد نسبة صادرات الجزائر خارج منطقة الفرنك خاصة لاقطار السوق الاوربية المشتركة .

المناطق والبلدان التي صدر اليها البتروول الجزائري في سنتي ٩٦١ و (المعدل اليوم بالآف البراميل)

النطقة	٩٦١	نسبة ٪	٩٦٢	نسبة ٪
منطقة الفرنك	٢٤٦	٧٥,٢	٢٩٦	٦٨,٩
بلدان السوق الاوربية	٧٠	٢١,٣	١٩١	٢٧,٨
البلدان الاوربية الاخرى	١٠	٣,٠	٩	٢,٠
بلدان اخرى	٢	٠,٥	٦	١,٣
	٣٢٨	١٠٠	٤٣٠	١٠٠

ملاحظة : ان الارقام الحصة بنسبة ٩٦٢ تخص ال ٦ اشهر الاولى فقط

المصدر / اويل اند غاز جورنال عدد - ٦ آب ٩٦٢

يتبين لنا من العرض السابق السرعة التي حل فيها البتروول الجزائري في السوق الفرنسية على البتروول المتأتي من المناطق الاخرى (خاصة من بلدان الشرق الاوسط فنجد مثلاً الجزائر تمول عام ١٩٦١ ٤١/١ ٪ من مجموع استيرادات فرنسا من البتروول الخام و ٤٤ ٪ من مجموع هذه الاستيرادات للخمسة الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢

كما يبين لنا الجدول الثالث المناطق التي تصدر اليها البتروول الجزائري ونلاحظ انه بعد اعتماد صادرات الجزائر على السوق الفرنسية (منطقة الفرنك) بدرجة

كلية تقريبا بدأت هذه الصادرات تتجه الى مناطق أخرى بنسب متزايدة فنجد مثلا ان ٢ و ٧٥ ٪ من هذه الصادرات كانت عام ١٩٦١ موجهة الى منطقة الفرنك و ٩ و ٦٨ ٪ من مجموع هذه الصادرات فقط موجهة الى منطقة الفرنك في الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢ . في الوقت الذي كانت نسبة الصادرات التي تتوجه الى البلدان الاخرى خارج منطقة الفرنك تزداد باستمرار فنجد مثلا ان نسبة الصادرات الى بلدان السوق الاوروبية المشتركة (غير فرنسا) تزداد من ٣ | ٢١ ٪ من مجموع الصادرات عام ١٩٦١ الى ٨ و ٢٧ ٪ من مجموع الصادرات للفترة الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢ وللبلدان الاوروبية الاخرى تبلغ ٣ ٪ عام ١٩٦١ من مجموع الصادرات وللبلدان الاخرى ترتفع هذه النسبة من ٥ و ١ ٪ الى ٣ و ١ من مجموع الصادرات .

الا ان احلال البترول الجزائري محل البترول المتأتي من المناطق الاخرى في السوق الفرنسية ومنطقة الفرنك وازدياد نسبة الصادرات الى البلدان الاخرى خارج منطقة الفرنك والبلدان الاوروبية لم تتم بسهولة لعدة عوامل ذاتية واقتصادية خاصة بالبترول الجزائري تحدد من قدرته على المنافسة لبترول المناطق الاخرى المصدرة الى هذه الاسواق فان طبيعة النفط الجزائري كنقط خفيف لا يحتوي الا على نسبة قليلة من المنتجات الثقيلة خاصة الفول اويل الذي يحتل حوالي ٦٠ ٪ من مجموع استهلاك الاسواق الاوروبية كانت من اهم العقبات التي واجهت توسع تصريفه في الاسواق الاوروبية اذ ان الشركات البترولية التي تسيطر على حوالي ٩٠ ٪ من طاقة التكسير في اوربا تملك اغلبها حصصا كبيرة من انتاج الشرق الاوسط وفنزويلا الذي يتميز بنوعيته الثقيلة واحتوائه على نسبة كبيرة من الفول اويل والمواد الثقيلة الاخرى ، هذا بالإضافة الى كون اغلبيّة معامل التكسير الاوروبية (التي تملكها هذه الشركات) جهزت على اساس استخدامها للخام من

النوع الثقيل خاصة خام الشرق الاوسط ولهذا فان تصفية البترول الجزائري الخفيف لا يترك لها نفس الهامش في الارباح (نظراً لعدد المحدود من المنتجات التي تستخرجها منه) الذي يتكرر خام الشرق الاوسط بسبب المنتجات العديدة التي يعطيها عند التصفية .

اما العقبة الثانية التي واجهت تصريف البترول الجزائري في الاسواق الاوربية فهي سعره المعلن المرتفع بالنسبة للاسعار المعلنة في شرق البحر الابيض المتوسط والخليج العربي .

كانت الشركة الوطنية للبحث واستخراج بترول الجزائر المشتركة مع الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر في استغلال حقل حاسي مسعود حددت عام ١٩٥٨ السعر المعلن لنفطها في ساحلي البحر الابيض المتوسط ٣,٧٧ دولار البرميل . ولقد راعت عند تحديد هذا المستوى العالي لسعر نفطها ، بالإضافة الى احتواء هذا الخام على نسبة كبيرة من الغازولين والغاز اوبيل (وهما منتوجان مرتفعان الثمن بالنسبة للمنتوجات الاخرى) ، الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر بالنسبة للسوق الاوربية ولذلك حددت هذا السعر على اساس سعر الخام المعامل نوعيته في شرقي البحر الابيض المتوسط والخليج العربي مضافاً اليه فرق النقل الى السوق الاوربية بين هاتين المنطقتين والجزائر لتحقيق ربع الموقع الذي يعطيه لها قرب الموانئ الجزائرية في الموانئ الاوربية .

وكانت الشركات البترولية العاملة في فرنسا قد عقدت في عام ١٩٥٩ عقوداً مع هذه الشركات لتصريف جزء كبير من انتاجها لسنوات ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ على اساس حجم لا يتجاوز ٥٠ ٪ من السعر المعلن (٣,٦٢ دولار البرميل) وقد قبلت به الشركات لتخوفها من تدخل الحكومة في السوق الفرنسية ومنحه المعاملة الممتازة التي يمنحها قانون التكرير لعام ١٩٢٨ للانتاج الوطني ونظراً للربح الكبير

الذي نحققه هذه الشركات في صناعة التكرير في فرنسا (تضعف المنافسة بين الموزعين في سوق المنتجات الفرنسية وتحدد أسعار هذه المنتجات من قبل الحكومة الفرنسية في مستوى عالمي) إلا أن هذه الشركات ما فتئت تواصل ضغطها على الشركات المنتجة في الجزائر (خاصة وأن شركتين من الأربع شركات المنتجة الكبرى في الجزائر وهي الشركة الوطنية للبحث عن البترول والهيئة المستقلة للبترول لا تملكان جهازاً للتسويق قادراً على تصريف ناتجها) لأرغامها على خفض السعر المعلن لحامها في شاطئ البحر الأبيض المتوسط ومنحها حصيات أكبر من هذا السعر المعلن للكميات التي تشتريها منها (كان هذا الحسم حوالي ١٥ سنتاً أميركياً للبرميل) .

وتحت هذا الضغط المتواصل من قبل الشركات البترولية الكبرى وإزدياد الانتاج بصورة كبيرة اضطرت الشركات المنتجة الى خفض السعر المعلن لنفطها بحوالي ١٢ سنتاً أميركياً في شهر آذار عام ١٩٦١ ، بحيث أصبح السعر المعلن لحام هذه الشركات في ميناء بجاية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ٦٥ و ٣ دولار للبرميل (حوالي ٦٩ و ١٣ فرنك فرنسي جديد) . وانتهزت هذه الشركات مرة أخرى في عام ١٩٦٢ بدء تدفق بترول ليبيا الذي يشكل أكبر منافس للبترول الجزائري في الأسواق الأوروبية بسبب سعرة المعلن المنخفض ومن نفس درجة بترول حاسي مسعود والمزايا الماثلة التي يتمتع بها من حيث الموقع الجغرافي بالإضافة الى كافة انتاجه المنخفضة لضرب الحقول المنتجة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط إذ لا يبعد حقل زاطن عن البحر بأكثر من ١٢٠ كلم في الوقت الذي نجد حقل حاسي مسعود يبعد عن الشاطئ ٦٦٠ كلم وحقل العجيبة حوالي ٧٥٠ كلم وسيطرة الشركات البترولية الكبرى المحتكرة للسوق على انتاجه مما يسهل تسويقه في هذه السوق ، تضغط على الشركات المنتجة من جديد لمنحها حصيات أكبر عند تجديد

عقدتها معها ، فوجد مثلاً شركة البترول البريطانية في فرنسا (وهي فرع للشركة الأم نجدها عقدتها مع الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر لشراء ١١ مليون برميل عام ١٩٦٣ و ١٢ و ١٤ مليون برميل لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ بحجم قدره ١٣ سنناً اميركياً للبرميل بالإضافة الى الحسم الذي كانت قد حصلت عليه في العقد السابق أي ان الحسم الذي حصلت عليه بموجب العقد الجديد يبلغ حوالي ٤٠ سنناً اميركياً للبرميل أقل من السعر المعلن لخام هذه الشركة في ميناء بجاية إذ ان السعر الحقيقي الذي تدفعه هذه الشركة لا يتجاوز ٢,٣٣ دولار للبرميل عام ١٩٦٣ و ٢,٣٢ دولار لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

وبعد هذا العقد وضغط الشركات الاخرى التي تنتهي عقودها السابقة في بداية هذه السنة أعلنت الشركة الوطنية للبحث عن البترول تخفيض السعر المعلن خامها ب ١٣ سنناً للبرميل في ميناء بجاية ابتداء من الشهر الاول من عام ١٩٦٣ أي ان السعر المعلن للخام الجزائري سوف يكون في بداية عام ١٩٦٣ ٥٢,٤ | ٢ دولار للبرميل في ميناء بجاية على ساحل البحر الابيض المتوسط .

الاسعار المعلنة للخام في نقاط التصدير المختلفة في العالم بنفس درجة

خام حاسي مسعود في شهر نيسان ١٩٦٢

المنطقة	نقطة التصدير	درجة ا . ب . ا ي	دولار للبرميل
الجزائر	بجاية	٤٠ فأكثر	٢,٦٥
ليبيا	زلقن	٣٩-٣٩,٩	٢,٢١
قطر	أم سعيد	٤٠-٤١,٩	١,٦٥
فنزويلا	بور فولا كوز	٤٠-٤٠,٩	٣,١٠
الولايات المتحدة	خليج مكسيكو	٤٠ فأكثر	٣,٥٣-٣,٠١

المصدر : بترول يوم تايمز عدد ٦ نيسان ١٩٦٢

مستقبل تسويق البترول الجزائري

بعد أن رأينا الصعوبات التي يواجهها تسويق البترول الجزائري في السوق الأوروبية وادخله في دائرة السوق العالمي يمكننا الآن ان نبحت امكانيات البترول الجزائري على التغلب على هذه الصعوبات ومستقبله في السوق العالمي .

ان الاسواق الرئيسية التي تتوجه اليها صادرات الجزائر من البترول كما رأينا هي السوق الفرنسية بالدرجة الاولى والسوق الأوروبية خاصة بلدان السوق الأوروبية المشتركة . فالسوق الفرنسية وسوق منطقة الفرنك تصكون المجال الطبيعي لهذه الصادرات وذلك بسبب المصالح الفرنسية الكبيرة المرتبطة بإنتاج هذا البترول وعلاقات الجزائر الاقتصادية والمالية بفرنسا ومنطقة الفرنك ولهذا نحاول بحث امكانيات تصريف كميات متزايدة في المستقبل تقابل ازدياد الطاقة الانتاجية المتزايدة للجزائر (حيث يتوقع ان يبلغ انتاجها عام ١٩٦٥ بين ٣٠ - ٣٥ مليون طن)

ان ما يعيق هذا التوسع وقدرة البترول الجزائري (بما يتمتع من مزايا اقتصادية وضمانات قانونية) على التغلب على هذه العوائق في هذه الاسواق هي :

١ - ان أهم العوائق التي يلاقيها تسويق البترول الجزائري في السوق الفرنسية هي الصعوبة المنافسة عن نوعيته الخفيفة وسيطرة الشركات الكبرى على ثلثي طاقة التكرير في فرنسا (هذه الشركات التي جهزت معاملها على اساس تصفية البترول الثقيل - ٣٦ درجة - واقل من الذي تنتجه في منطقة الشرق الاوسط واميركا الجنوبية) وارتفاع نسبة المنتجات الثقيلة (فيول اويل) بالنسبة لمجموع الاستهلاك الفرنسي .

٢ - من جهة اخرى نجد البترول الجزائري يشتت بزاياف اقتصادية بالنسبة للسوق الفرنسية لا تتوفر في بترول المناطق الاخرى وضمانات قانونية تحد كثيرا من سعة ضغط الشركات الاحتكارية الكبرى في هذه السوق .

فوق سطح الجزائر الجغرافي على أبواب أوروبا (التي تعتبر اكبر مستهلك
للمنتوجات البترولية خارج الولايات المتحدة) يعطي البترول الجزائري ربحاً
جغرافياً يتراوح بين ٦ و ٢٦ فرنك جديد بالنسبة لبترول الشرق الاوسط في
مختلف نقاط التصدير (الخليج العربي او شرق البحر الابيض المتوسط) ومختلف
الموانئ الفرنسية (موانئ البحر الابيض المتوسط مثل مارسيليا او موانئ المحيط
الاطلسي مثل ميناء المافر) وهذا مما يجعله قادراً على منافسة بترول المناطق
الآخرى حتى مع محافظته على مستوى السعر الحالي .

كما ان قانون المصافي الفرنسي لعام ١٩٢٨ يعطيه ضمانات قانونية في السوق
الفرنسية باعتباره (من الانتاج الوطني) لبقاء الجزائر داخل منطقة الفرنك .

اما فيما يخص نوعيته فانها في حادثة ذاتها لا تمثل عبء امام تسويقه في
السوق الفرنسية اذ انه ولو ان المنتجات الثقيلة لا تزال تمثل نسبة كبيرة من
مجموع الاستهلاك الفرنسي الا ان نسبة المنتجات الخفيفة تزداد باستمرار خاصة
وان انتاج الغاز الطبيعي الذي يصلح لنفس الاستعمالات التي يستعمل فيها الفول
اول الثقيل وبكلفة اخص يمثل مكان المنتجات الثقيلة بصورة متزايدة .

ان الادعاء بعدم صلاحية البترول الجزائري للاستهلاك الفرنسي بسبب
نوعيته الخفيفة الذي روجته الاحتكارات البترولية المسيطرة على السوق الفرنسية
مبالغ فيه ويحسد اساسه في الحقيقة في كونه (نظراً لاحتوائه على نسبة كبيرة
من الغازولين) لا يحتاج تكريره الى التكسير لاستخراج الغازولين منه كما ان
انعدام السوفر فيه بخلاف نطق الشرق يجعل جزءاً من الطاقة الانتاجية لمصافي
هذه الشركات غير مشغول (حيث ان هذه المعامل كما سبقت الاشارة الى ذلك
جهزت على اساس استخدام نطق الشرق الاوسط الثقيل الذي تسيطر على انتاجه .

وفي الواقع فان كانت نوعية بترول حامي مسعود خفيفاً فان بعض الحقول

الجزائرية تنتج بترولاً خاماً ملائماً بصورة تامة للاستهلاك الفرنسي مثل منطقة العجيل وواد فتريني .

جدول يبين درجات خام الجزائر المنتج في مختلف الحقول

قياس المعهد الاميركي للبترول - آ - ب - اى -

الدرجة	الحقل
٣٥	العجيل
٢٨	العجان
٤٤	حاسي مسعود
٤٠	العقرب ، القاسي ، العابد الاحرش
٣٩	واد فتريني
٤٢	تكتورين
٤٢	زرزابين

المصدر اوبل اندغاز الترانسپورتال آب ١٩٦٢

هذا بالإضافة الى ان احلال المنتوجات الخفيفة محل المنتوجات الثقيلة في الحقيقة لا يوجد أية صعوبة تقنية يستحيل التغلب عليها أمام الفوائد المالية التي تعود على فرنسا من زيادة استهلاكها للبترول الجزائري الذي تدفعه بالفرنك الفرنسي ، في الوقت الذي تدفع كل النقط المستورد من الشرق الأوسط (حتى حصة الشركة الفرنسية للبترول في العراق وايران بسبب القاعدة المتبعة من قبل الكارتيل والتي تقضي بأن يدفع من البترول بالعملة الوطنية للشركة المنتجة او العملة الوطنية للمجموعة المسيطرة على راحمال الشركة) تدفعه بالجنيه الاسترليني بالنسبة للعراق والدولار بالنسبة لإيران . وهكذا فان استعمال النفط الجزائري مع التحويلات اللازمة في جهاز الاستهلاك عوض بترول الشرق الأوسط يخفف الضغط الذي يعانيه ميزان

مدفوعاتها بسبب استيراد البترول من الشرق الأوسط . ومن أهم الوسائل التي
تتبعها الحكومة الفرنسية لتحقيق هذا التحويل هي الضرائب فالضرائب الاستهلاكية
على منتجات البترول في الوقت الحاضر تقع في أغلبها على المنتجات الخفيفة ، ولا
تتحمل منها المنتجات البترولية الثقيلة إلا جزءاً صغيراً جداً نسبياً . ولهذا فأن
تغيير هذا الوضع سوف يزيد حتماً من انتشار استعمال المنتجات البترولية الخفيفة
وتغيير تركيب الاستهلاك الحالي .

أما الصعوبة الأخرى التي يلاقيها تسويق النفط الجزائري والمتأتية من موقف
الشركات البترولية الكبرى (كانت الشركات الأميركية تملك عام ١٩٥٩ : ٣٨٪
والانكلا هولندية ٢٦٪ من شبكة التوزيع في فرنسا التي تهيمن السوق الفرنسية)
بامتلاكها لمعامل تكرير وشبكات التوزيع الفرنسية تجاه التوسع في استعماله
وتوزيعه في السوق الفرنسية . وما أدل على ذلك من محاولتها في هذه السنوات
الآخيرة من توجيه نحو الأسواق الأوروبية الأخرى في الوقت الذي كانت فرنسا
تستورد كميات كبيرة من المنتجات الخفيفة من فنزويلا وإيران . فهي بدورها
يمكن التغلب عليها وذلك للسيطرة التي تتمتع بها الحكومة الفرنسية في تحديد
الكميات المستوردة ، ومصدر البترول المكرر وضمان تكرير الانتاج الوطني عن
طريق (العقود الوطنية) .

جدول يبين صناعة التكرير الفرنسية وملكيته

عدد المصافي	١٤				
الطاقة الانتاجية	٣٠٠ مليون برميل				
السوية					
عدد الشركات المالكة	٧ شركات				
فرنسية	٢	٤١ %	من طاقة التكرير الكلية		
اميركية	٣	٣٢ %			
انكليزية	٢	٢٧ %			

المصدر : اويل اندغاز انترنسيونال آب ٩٦٢

بعض استيرادات فرنسا للمنتوجات البترولية الحقيقية من بعض البلدان

لعام ٩٦١ (بالاف البراميل)

غازولين الطيرات	الكروسين	البنزاويل	الغازاويل
والاستعمالات الاخرى			
الولايات المتحدة	٥٨٩	١٥	٢
فنزويلا	٩٩٧	١٥	٣
رومانيا	٩٤٢	—	—
بريطانيا	٨	١٢	٩١
ايران	٢١٠	—	٢١
السعودية	١١٧	—	١٠٧

المصدر انترنسيونال بترليوم طراد الاميركية

بحثة ٣١ عدد ٥ - ٤١ ٩٦١

ويبين لنا من هذا الجدول ان الشركات البترولية في الوقت الذي تدل في عدم ملائمة البترول الجزائري (الذي كما سبق ورأينا يعطي عند التصفية نسبة كبيرة من الغازولين والغاز اويل والهكسوسين) تستورد كميات كبيرة نسبياً من مصافها من البلدان الأخرى .

ان هذا الوضع يمكن تغييره وازالة مثل هذه العقبة من وجه تسويق البترول الجزائري في السوق الفرنسية وذلك نظراً لكون الحكومة الفرنسية تستع بعدة وسائل قانونية يمكنها من ارغام هذه الشركات على استخدام الخام الجزائري في عملياتها . فالحكومة التي تمنح رخص الاستيراد سواء للخام او للمنتجات النهائية يمكنها تحديد حجم الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى تحديد العملات الأجنبية اللازمة لهذه الاستيرادات وبذلك يتم تكييف السوق واعطاء الأولوية للخام الذي تختاره هي بالإضافة الى ما يمنحها قانون المصافي لعام ١٩٢٨ من ارغام الشركات المذكورة على قبول (عقود ذات مصلحة وطنية) يمكنها ضمان تصريف البترول الجزائري في السوق الفرنسية مقابل ضمان قبول الجزائر بالابقاء على علاقاتها الاقتصادية والمالية مع منطقة الفرنك وفي هذا الصدد نجد الحكومة الفرنسية قد اتخذت خطوة مهمة بعملها على تكوين شركات للتسويق مثل الاتحاد العام للبترول والاتحاد الصناعي للبترول وساهمت في رساميلها الشركات المنتجة الفرنسية التي تملك جهاز التسويق مثل الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر والهيئة المستقلة للبترول والشركات المنفردة عن مكتب البحث عن البترول الحكومي .

اما فيما يخص المناقصة الليبية التي تتمتع بنفس الربع الجغرافي بالنسبة لاسواق أوروبا وحماة الشركات البترولية الكبرى التي تملك الانتاج الليبي) فانها لا تشكل عائقاً حقيقياً لتسويق البترول الجزائري (خاصة وان نسبة الصكيات المكتشفة حتى الان والانتاج الحالي في ليبيا لا تزال ضئيلة) بسبب التضامن العملي الذي

سوف يربط البلدين المصدرين بعد انضمام الجزائر الى منظمة البلدان المصدرة للبترول
من حيث سياسة الاسعار وسياسة الانتاج والتصدير .

وهكذا بعد استعراض المشاكل الرئيسية التي تعيق تسويق البترول الجزائري
والامكانيات التي يتمتع بها للتغلب على هذه الصعوبات يمكننا ان نقول ان تسويق
البترول الجزائري في الاسواق الاوربية لا يثير مشكلة صعبة الحل ، بشرط ان
تتسك فرنسا بعهودها وتستمر السياسة التي اتبعتها في السنوات الماضية لتحرير
الكميات المنتجة اذ ان السوق الفرنسية سوف تبقى لمدة طويلة السوق الرئيسية
التي يصدر اليها البترول الجزائري .



الفصل السابع

الشروط القانونية للإنتاج

بعد ان رأينا في الفصل السابق ، الشروط الاقتصادية التي يتم فيها إنتاج البترول وتسويقه لا بد لنا بعد ذلك لأخذ فكرة عامة عن البترول الجزائري من استعراض الشروط القانونية التي يتم فيها هذا الإنتاج ، وذلك باستعراض وتحليل اتفاقيات « افيان » الخاصة باستثمار الصحراء الجزائرية ، وملحقاتها من قانون النفط الصحراوي (الهيئة المشتركة للصحراء) التي تكون الاطار القانوني والسياسي الذي يحكم هذا الإنتاج في الوقت الحاضر .

لقد كانت اتفاقيات « افيان » نتيجة للصراع الطويل الذي دام اكثر من ١٣ سنة بين الامبريالية الفرنسية والشعب الجزائري ، وبلغ ذروته في عام ١٩٦٢ ، وادى الى انتصار الشعب الجزائري ، باستعادة سيادته السياسية والاقتصادية ، كحل طبيعي ، فرضه على فرنسا بفضل كفاحه الطويل .

ولا بد لنا ، لتقهم مغزى اتفاقيات افيان ومراحلها ، من تتبع تطور كفاح الشعب الجزائري في الفترة التي سبقت اتفاقيات افيان (وخاصة بعد اكتشاف

النفط في الجزائر (الوقوف على حقيقة مسألة البترول ، وموقف كل من فرنسا والجزائر منها وتطور هذه المواقف حتى عقد اتفاقيات ايفيان .

لقد رأينا المسترية الموحدة التي أحدثها اكتشاف البترول الجزائري في الاوساط السياسية والمالية في فرنسا ، والمحاولات التي بذلتها فرنسا لفصل الجنوب الجزائري عن الشمال ، وتدويله بإشراك كل جيوش الجزائر في السيادة على المناطق الواقعة جنوباً ، وجنوب شرقي ، وغربي الجزائر بتشكيل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية عام ١٩٥٧ .

ان هذا الموقف الجديد للاستعمار الفرنسي (الذي كان يسدي في كل المناسبات والظروف بان الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن الفرنسي) يجد اساسه الانتصارات المستمرة التي كانت تسجلها الثورة الجزائرية في كل المستويات ، الداخلية ، وفي المجال الدولي ، المتمثل بكسبها الاكيد للرأي العام العالمي فالاستعمار الفرنسي المنهزم امام الزحف الجزائري على مواقعه ، بدأ يجمع شتاته في افريقيا ليضرب ضربته القاضية ، للمحافظة على سيطرته ، وسيطرته في الجزائر ومواصلة استقلال مواردها الجنوبية المعدنية الحيوية . فتجدده وخطوة أولى يتراجع عن مواقفه في تونس ، وبعد ذلك في المغرب ليتركز كل جهوده للقضاء على المقاومة الجزائرية التي تقوى وتوسعت مع مر السنين ، وغرقت نفسها وانجذبت فيها في كل الشمال الافريقي .

ان اشتداد المقاومة الجزائرية وازدياد تأثيرها خارج الحدود الجزائرية (خاصة في افريقيا) وتقوية موقفها في المجتمع الدولي واشتداد الصراع بين الاستعمار العقاري القديم ، والاستعمار الصناعي والمالي على مقاليد الحكم في فرنسا ، وانتصار هذا الاخير بقرض سياسته التي دفعت فرنسا الى اتباع اساليب جديدة لابقاء سيطرتها على الجزائر وذلك بإشراك مستعمراتها الافريقية الاخرى (بعد

تكون حكومات موالية لها ، ومربطة بمجموعة سياسية ، تشرف عليها وتدير شؤونها فرنسا) لمواصلة استغلال الموارد المعدنية الهائلة في الجنوب الجزائري والمناطق المتاحة له في النيجر والودان الفرنسي (المالي حالياً) والتشاد ، والسنغال بعد ضم موريطانيا اليه وحتى تونس وليبيا والمغرب ، فهكوت في عام ١٩٥٧ (المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية) .

ان الدوافع التي دفعت فرنسا الى التوجه لهذه الاساليب الجديدة في سياستها الاستعمارية ، وان كان بعضها سياسياً ، الا ان اهم هذه الدوافع ، كانت العوامل الاقتصادية التي كانت تجسد في ثروات الصحراء الجزائرية من المواد المدروكاريونية والمعادن الاخرى المواد المناسبة ، طامنا عملت فرنسا لايجادها خلال هذه السنوات الاخيرة .

فبتقول الصحراء هيء لفرنسا الوسيلة للقضاء على اختلال توازن ميزان مدفوعاتها الخارجي الذي كان يجعلها في حالة مديونية مستمرة بالنسبة للمناطق النقدية الاخرى ، وخاصة منطقة الاسترليني والدولار .

فالبترول الجزائري الذي سد ثلث حاجة فرنسا من النفط عام ١٩٦٠ واكثر من ثلثي احتياجاتها لعام ١٩٦١ ، بطبيعة كونه (يقع تحت السيادة الفرنسية) يجعل فرنسا تدفعه بعملاتها الوطنية مما يجبرها من الضغط الذي كانت تعانيه اقتصادياتها ونقدتها بسبب المبالغ الكبيرة (من العملات الصعبة) التي كان يسكفها استيراد النفط من المنطقة الاسترلينية والدولار ، ترى بهذا الصدد ولو ان بعض الدول المنتجة للبترول التي تستورد منها فرنسا قد خرجت مؤخراً من منطقة الاسترليني ، والدولار مثل العراق وفنزويلا والافغاندة المنتجة في الستاريل والتي تجعل للشركة الحق ان تطالب بدفع ثمن بترولها بالعملات الوطنية بنسبة الشركة ،

حتى ولو كان المسترون المعنيون مساهمين في هذه الشركة مثل فرنسا بالنسبة لشركة نفط العراق ، فبدفعها ثمن بتزول الجزائر بالفرنك يوفر لها حوالي ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار - كانت تدفع للحصول على حاجتها من المناطق الاخرى - وهذا بما يمكنها من تعديل ميزان مدفوعاتها واستقراره ، هذا الاستقرار الذي يؤدي بدوره الى تقوية الفرنك الفرنسي . هذا بالإضافة الى ما يجلبه هذا البترول للاقتصاد الفرنسي من تشغيل لعوامل الانتاج ، ورواج اقتصادي من تكريره في فرنسا ، وعملات اجنبية من تصديره الى خارج فرنسا ، سواء لبيعه او ابتاعه مع انواع المنتوجات البترولية التي تحتاج اليها .

وبالإضافة الى الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الفرنسي من تعديل ميزان المدفوعات التجاري فان تطور الصناعة النفطية الجزائرية (نظراً لارتباط الجزائر بالعقد الاستعماري في الماضي وارتباطها بعد الاستقلال بمنطقة الفرنك) ادى وسوف يؤدي الى انعاش القطاعات الصناعية المهمة في فرنسا مثل صناعات الصلب والحديد وصناعات الانابيب ، وبناء السفن ، وصناعات الاجهزة الميكانيكية والسيارات الكهربائية وصناعات الاسمنت والى غير ذلك من الصناعات الاساسية الاخرى كما انه يكون حافزاً لبعث الاقتصاد الفرنسي بتوفيره طاقة محركة رخيصة وموارد اولية للصناعات البتروكيمياوية واخيراً فان هذا البترول سوف يؤدي الى انعاش نشاط الاسطول الفرنسي فلقد كان هذا الاسطول قد قام عام ١٩٤٨ بنقل ٨٠ ٪ من استيراد فرنسا من الخليج العربي والشرق الاوسط . وموقع الجزائر على مسافة اقرب سوف يتيح لهذا الاسطول مهمة القيام بتمويل معامل التصدير الفرنسي والقيام بخدمات الاجناب الذين يستوردون البترول المكرر من فرنسا . او الحسام الجزائري . وهذا ما يكون مصدراً جديداً لرواج الاقتصاد الفرنسي ، ومصدراً للعمولات الصعبة التي يوفرها .

وهكذا نرى ان البترول الجزائري يكون مصدراً مهما لانعاش الاقتصاد الفرنسي وحافزاً قوياً على بعث جميع القطاعات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بوسائل البحث عنه الى وسائل نقله وتسويقه واستعماله .

عملت فرنسا منذ ان ثبت لها وجود هذا البترول في الجزائر كل مجهوداتها لضمان استغلال وتحقيق الفوائد العديدة لأقتصادها ولهذا نجد لها خاصة في هذه السنوات الأخيرة ترمي بكل ثقلها السياسي لتحقيق المسائل التالية .

١ - ضمان جعل ثروات الجنوب الجزائري ملكاً مشتركاً ، وتستفيد منه تحت رعاية فرنسا كل من (الصحراء الوسطى) وتشكل كل الجنوب الجزائري ، وموريطانيا ، والمالي ، والنشاد ، والنيجر ، والمغرب ، وتونس ، وحتى الجزائر لكونها لها حدود مشتركة مع هذه المنطقة مثل غيرها . وكذلك اسبانيا وليبيا .

٢ - مساهمة ومشاركة البلدان الأوروبية والامتكور ساكسونية ، لمواجهة المشاكل السياسية والمالية والاقتصادية التي يثيرها استغلال هذا البترول ، وتسويقه ونقله .

٣ - إقامة فيدرالية اقتصادية حقيقية تشابك فيها المصالح الأوروبية والامتكور امريكية والأفريقية ، تكون عاصمتها باريس .

٤ - المحافظة على الرساميل العامة المستثمرة في الصحراء والتي يعهد بإدارتها الى مكتب الاستثمارات في افريقيا ، (وهو مؤسسة عامة) هذه هي المبادئ الأساسية التي استقرت السياسة الفرنسية عليها اتجاه البترول الجزائري فما هو بآثرى موقف الجزائريين من صحتهم بصورة عامة - ومن نقطهم بصورة خاصة - لم يعط الجزائريون قبل عام ١٩٥٧ اهتماماً يذكر لقضية البترول ولا الى الجنوب الجزائري . فالجزائر التي قسمتها جهة التحرير الى ستة ولايات يقع ضمنها الجنوب الجزائري تكون في نظر الجزائريين وحدة طبيعية متكاملة تشمل على مناطق شمالية ساحلية ومناطق جنوبية داخلية تمتد من مدينة « وجدة » على الحدود المغربية غرباً ، وميناء

برقه على الحدود التونسية شرقاً ، « وتواست » على حدود السودان جنوباً .

فقضية الصحراء قبل عام ١٩٥٧ ، لم تكن بالنسبة لجبهة التحرير قضية منفصلة في حد ذاتها عن مجموع القضايا التي أثارتها حرب التحرير التي كانت تقوم بها ، ولكن بعد ان قامت فرنسا ، بإنشاء « المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية » وجهت جبهة التحرير اهتماماً كبيراً لقضية الصحراء . فالبتروال الذي اكتشف قبل سنة والذي جعلت منه فرنسا سلاحاً خطيراً لعزل الجبهة في الميدان الافريقي والدولي ، ولتعقيد القضية الجزائرية ، مما يؤخر حصول الجزائر على استقلالها ، ويعطي لفرنسا وسائل جديدة تكسب بها تأييد حلفائها الأوربيين والأمريكيين .

فالبتروال بالنسبة لجبهة التحرير أصبح يعني تشابك مصالح الامبريالية العالمية وتحالفها ، لمساعدة فرنسا في تدعيم سيطرتها على ثروات الصحراء ، ومن ثم أصبح لزاماً على الوطنيين الجزائريين تحديد موقفهم تجاه مشكلة الصحراء والبتروال بصورة واضحة .

لقد كان موقف الجبهة في البداية هو « عمل كل مايمكن لمنع مرور البتروال الى الساحل » فالجبهة التي كانت تقوم بحرب تحريرية ، ضد مواقع الاستعمار الفرنسي في الجزائر وباعتبار كونها الممثلة الوحيدة لإرادة الشعب الجزائري ، والتي كانت لا تعترف بأي حق لفرنسا في الجزائر . كانت ترى ان أي تنازل لفرنسا في ميدان ما . سوف يضعف ثقة الجماهير الجزائرية في سياستها في الميدان الداخلي ويضعف موقفها بالنسبة لمطالباتها باستعادة سيادة الشعب الجزائري على مجموع ترابه الوطني ، في الميدان الدولي . ولهذا نجد الجبهة تتخذ من قضية البتروال موقفاً « حربياً » كموافقها في القضايا الأخرى .

لقد بدأت الجبهة الخطوة الأولى في أنبات استعادة استغلال ثروات الصحراء مع استمرارية الحرب في الجزائر . فبدأت بالعمليات الحربية في الصحراء بعد

الأعلان عن فتح الجبهة الجنوبية في أواخر عام ٩٥٧ وفي الشهر الثاني من ٩٥٨ كان خط السكة الحديدية التي ينقل بواسطتها البترول قد نسف للمرة الثالثة في أكثر من ٤٥ مكان على طول الخط وأدى التخريب الأخير الى نسف قطار كامل يحمل البترول لميناء سكيكدة مما دفع بجريدة النيويورك تايمس الاميركية للتعليق في عددها الصادر في ٩٥٨/٢/٤ بقولها (على ان هذا التخريب هو الثالث من نوعه خلال شهر واحد .

كان موقف جبهة التحرير الذي أعلنت عنه في عام ١٩٥٧ من قضية فصل الصحراء عن الوطن الأم هو رفضها القطعي الاعتراف بأي تغيير يدخل على الحدود الجزائرية - واعتبرت حدود الجزائر كما بينها الخرائط الرسمية الفرنسية عام ٩٥٤ - وتؤكد هذا الموقف بعد البيان الذي اصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ على اثر توقيع الجمهورية الفرنسية على اتفاقية مرور أنبوب نقل بترول العجيلة الى ميناء تونسي عبر الأراضي التونسية .

ان توقيع هذه الاتفاقية الذي كان ضمن استراتيجية الاستعمار الفرنسي الهادفة لعزل جبهة التحرير عن الدول الأفريقية التي لوحث لها فرنسا ببيع الذهب الاسود قد أحدث رد فعل عنيف لدى الجزائريين خاصة وانه جاء بعد انعقاد مؤتمر « طانجة » الذي ادعى التونسيون والمغاربة آنذاك انه (الحبر الأساسي لبناء المغرب العربي الكبير) فبعت لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة التونسية بوقية لعمليتها فيها مسؤولية عملها هذا المعادي للشعب الجزائري .

وبعد هذا الحادث أعلنت عن موقفها من البترول الجزائري فبعد ان أكدت على ان السيادة على الجنوب الجزائري مسألة غير قابلة للنقاش إذ هي قضية سيادة وطنية تخص الشعب الجزائري وحده وكل تغيير يطرأ على حدود الجزائر أثناء الحرب يعتبر تدخلا مباشرا في الحرب التي تقوم بها فرنسا ضد

الشعب الجزائري ، جاء بيانها الذي يبين موقفها من قضية ملكية ثروات الصحراء (ثروات باطن الارض الجزائرية تعود ، ملكيتها الى الدولة الجزائرية ويجب ان تضمن تطور الاقتصاد المغربي) .

وهذا معناه ان الجزائر ذات السيادة على كامل ترابها الوطني تحتفظ وحدها بالحق في ملكية ثرواتها المعدنية وتكون توحيد المغرب العربي الكبير من جهة اهدافها فهي تؤمن بان ثروات الصحراء يجب ان تكون عاملا لتحقيق هذه الغاية وليس لجربها الدخول في معاهدات مع الاستعمار الفرنسي على حساب الشعب الجزائري الذي يحارب من أجل استعادة سيادته السياسية والاقتصادية ومن ثم فيترول المغرب يجب ان يستخدم لتحقيق مصالحنا ، أي يجب ان يكون استغلال هذا البترول على ضوء مصالحنا وليس على ضوء مصالح فرنسا والدول الغربية) ولهذا يجب على المغرب منذ الآن العمل على وضع سياسة بترولية لتسكنه من الوقوف أمام الضغط الاقتصادي الخارجي اليوم وغداً أما موقف جهة التحرير في هذه الفترة من الاستنزافات الاجنبية في الصحراء ، فلقد أعلنت عنه على اثر إعلان دخول الشركة الاميركية الكبيرة ستندارد اف نيوجرسي الى الصحراء في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٥٩ . إذ جاء في المذكرة التي قدمتها جهة التحرير الوطني الى المؤتمر الدولي الخامس للبترول المنعقد في نيويورك في حزيران عام ١٩٥٩ (ان العمل المشروع الذي يقوم به جيش التحرير الوطني يمكن ان تكون له نتائج خطيرة على املاك الشركات الاجنبية وحياة الفتيين والحياء المستخدمين من قبلها) (وهي تعتبر الاستنزافات الاجنبية في الجزائر بمثابة مشاركة غير مباشرة بتكاليف الحرب) وبذلك فهو محل عدائي تجاه الشعب الجزائري (ولهذا فان العقود المبرمة أخيراً ليست لها أي صبغة شرعية وان شعبنا وحكومته ليسا ملتزمين بهذه الصفقات التي عقدت مع العدو في وقت الحرب) .

وهكذا نجد الجزائريين يدخلون شيئاً فشيئاً قضية الصحراء التي أرادها الاستعمار الفرنسي سلاحاً ضدهم ، ضمن استراتيجيتهم الحربية ولم يكن هدف الجزائريين منطلقاً من تفكير (اقليمي ضيق) بل من فكرة بناء المغرب العربي الكبير . . . اذ لتحقيق ذلك كان لا بد من تضامن حقيقي بين اقطار المغرب لاستعادة سيادة الشعب الجزائري على اراضيه التي كانت تحتلها فرنسا (فكان المغرب يكافحون لتحرير بلادهم بما في ذلك الصحراء وانه من الخافقة ان تتناحر دول المغرب وتترك ثروات الجنوب الجزائري لتلقها ايدي المستعمرين الفرنسيين والامبريالية العالمية .

فالتونسيون والمغاربة لم يسموا بان احتلال فرنسا لبلادهم كان نتيجة لسقوط الجزائر في ايدي الفرنسيين . . . وانه لمن قصر النظر الاعتقاد بان المغرب وتونس تستطيعان التمتع بالاستقلال الحقيقي في الوقت الذي تبقى فيه الجزائر تحت كابوس الاستعمار .

اما فيما يخص الاستثمارات الاجنبية فان الجزائريين وان كانوا يدركون بالفعل من ان تشجيع مناطق شاسعة . . واستغلال ثرواتهم الصحراوية تتطلب امكانيات تكنولوجية ومالية . لا يملكها شعب اضطهده الاستعمار طوال اكثر من ١٣ سنة ، ولذلك فالمساهمة الدولية ضرورية الا انهم يرون ان لهم وحدهم الحق في تحديد الشروط والاشكال التي تتم بها هذه المساهمة مراعين في ذلك المصالح العليا لشعبهم . ولهذا فان الحق في عقد اية اتفاقية ، او منح اي امتياز في التراب الوطني يعود لحكومة جزائرية حرة .

وبناء على هذه المبادئ واستناداً الى حق سيادة الشعب الجزائري على وطنه فقد اكد الجزائريون على الطبيعة الوقتية للعقود المبرمة اخيراً بين فرنسا والشركات البترولية الاجنبية . وان معاونة الرأسمال الاجنبي على استغلال الثروات الطبيعية للجزائر لا يمكن ان يتم الا في نطاق الجزائر المستقلة .

هذا هو موقف الجزائريين في المرحلة الاولى لمعركة الجنوب وثرواته المعدنية :
سيادة مطلقة على كامل التراب الجزائري كما حددته الحرائط والوثائق الرسمية ،
ملكية الدولة للثروات المعدنية ، وعدم الاعتراف بشرعية حقوق المستثمرين
الاجانب في وقت الحرب . . ووحدة المغرب العربي على اساس التضامن العملي
ضد الامبريالية بين شعوب المغرب وحكوماته .

الا ان مناورات فرنسا واتباع الامبريالية الفرنسية لاساليب جديدة للسيطرة
على افريقيا . اضطرت الجزائريين الى تركيز مقاومتهم في الميدان السياسي خاصة
وان فرنسا التي جمعت مستعمراتها القديمة في افريقيا حيث بدأت تونس تعمل كل
مايوسعها لمساعدة فرنسا على تحقيق تدويل الجنوب الجزائري مقابل حصولها على
جزء من جنوب شرقي الجزائر ، واتخاذ حكومة المغرب موقفاً مائلاً بتغيير حسب
ظروفها الداخلية متتهزة كل القرص لتدعيم فكرة تدويل الجنوب الجزائري مقابل
حصولها على جزء من جنوب غربي الجزائر ، هذا وضع الجزائريين الذين كانوا
يواجهون صعوبات كبيرة في اقتناع البلدان المجاورة للجزائر التي تبنت فكرة فرنسا .
طبعاً منها في الاستيلاء على بعض المناطق الجزائرية الغنية بالمعادن وخاصة البترول
والحديد الى تبني مواقف جديدة على ضوء التطورات الجديدة للوضع الدولي ،
خاصة بعد فشل المفاوضات التي اجروها مع فرنسا .

واهم المبادئ الرئيسية التي اعلن عنها الجزائريون وان كانت في جوهرها
لا تختلف عن الاولى الا انها كانت في مجموعها مرنة الى حد كبير . وعلى اثر فشل
المفاوضات الجزائرية الفرنسية المرة الثالثة بسبب المناطق الجنوبية التي ارادت فرنسا
جعلها موضوعاً منفصلاً عن القضية الجزائرية ككل . اصدرت الحكومة المؤقتة
لجمهورية الجزائرية مذكرة تشرح فيها موقف الجزائر من قضية الجنوب وثرواته
المعدنية والاستثمارات الفرنسية والاجنبية ومطالبة بعض الدول بتعديل حدودها

مع الجزائر وجاء فيها . : بالنسبة للجنوب فانه من المستحيل فصل شمال الجزائر عن جنوبها .. فعلى فرنسا ان تتخلى عن سيادتها على التراب الجزائري .. امام سيادة الشعب الجزائري ضمن الحدود الادارية للجزائر عام ١٩٥٤ كما كانت تحددها الجرائد والوثائق الرسمية . وبالنسبة لمطالبة بعض الدول الافريقية برى الجزائريون بان الجزائر ليست البلد الوحيد الذي له مناطق صحراوية . فتونس والمغرب لها مناطقها الصحراوية . والمالي ، وبريطانيا والنيو والتشاد وليبيا لهم كلهم مناطقهم الصحراوية كذلك .. فعندما اعلن استقلال هذه الدول لم يكن هناك تفكير لبر المناطق الصحراوية لهذه الدول .. ولهذا فان الصحراء لا تكون منطقة منفصلة بحد ذاتها .. وليس بإمكاننا ان نتخلى عن حدودنا المشتركة مع اخواننا الحاليين ..

فكل الدول الافريقية التي تتمتع باستقلال حقيقي يؤيدون كفاحنا ويؤيدون مطالبتنا بالحفاظ على وحدة التراب الجزائري . فالصحراء بالنسبة لنا ليست حدوداً او حاجزاً وانما هي (همزة) الوصل (لأجزاء افريقيا) ..

اما بالنسبة لمطالبة الدول العربية المجاورة فكان موقف الجزائريين انه ليس بإمكاننا التخلي عن اقامة اسس المغرب الكبير على اساس جمع تراثنا المادية (الخاصة) بكل قطر : وهذا التشارك لكي يكون صادقا وصالحا لا يمكن ان يكون على اساس الاختلاس او الارغام ولكنه يجب ان يقرر بصورة ارادية من قبل دول ذات سيادة حرة متساوية .

فليس من صلاحية فرنسا اشراك تونس والمغرب في مشاريع الصحراء بل للجزائر وحدها الحق باقامة بذلك .. وفيما يخص علاقاتها الاقتصادية فان الجزائر لا يمكن ان تتجه الا حتما بحقق لها مصالحها (فقيا لمصلحة الثروات الطبيعية المكتشفة في الصحراء الجزائرية فان غزائنها تسمح بفضل الطاقة المحركة الرخيصة التي يوفرها ذلك للجزائر وبلاد المغرب ارساء الاسس للتنمية ورفع مستوى

المعيشة في الريف وان وجود هذه الثروات تمكن من تحقيق تطور اقتصادي للمغرب هذا التطور الذي هو تكملة ضرورية للروابط السياسية الوثيقة بين بلدان شمال افريقيا الثلاثة .

اما بالنسبة لموقف الجزائريين من الاستثمارات الاجنبية فاننا نجد قد حلراً عليه تعديل كبير فمن عدم الاعتراف القطعي بشرعية الحقوق التي تدعيها الشركات الاجنبية في استغلال ما اكتشفته من الثروات المعدنية في الجزائر . فانهم يعلنون .. (ان الراسمبل المستثمرة من قبل فرنسا والبلدان الاخرى والاعمال التي تطلبها عمليات الكشف والتنقيب تكون حقاً تتعهد الجزائر المستقلة باحترامه على شرط الا يكون هناك اي تدخل او ادعاء فيما يتعلق بملكية المناطق الصحراوية) .

ان الاحتياطات التي في باطن الصحراء من مواد الطاقة تتجاوز بكثير حسب الوضع الحالي للاكتشافات ، حاجات التطور الاقتصادي لافريقيا ، لهذا فانه من الطبيعي ومن مصلحتنا ان نأخذ بعين الاعتبار المصالح الاجنبية المستثمرة في المشاريع الصحراوية ، فالنفط والغاز الطبيعي في الصحراء هم فرنسا كذلك مثلها دول اوربا الغربية الاخرى التي تكون سوقاً وليس من الصدف ان وجدت هذه الشركات النفط والغاز انما اكتشفته لانها كانت في حاجة اليه . ويقدر ما تهدده هذه الشركات من احترام للسيادة الجزائرية على الصحراء الجزائرية فاننا مستعدون فيما يخصنا لبحث اشكال وطرق الاتفاق والتبادل والتعاون معها بصورة تضمن المصالح المتبادلة للطرف المعنية) . . . لانه من البديهي في نظر الشعب الجزائري ان التنقيب واستغلال ثروات الصحراء لا يمكن باي حال من الاحوال ان تنقلب الى حق ملكية .

ان هذا التعاون المتحر الذي تويده مع بلدان المغرب والبلدان الافريقية والبلدان الصناعية انما كانت ، هو تعاون واضح على اساس المنافع المتبادلة في جو

من المساواة بين الدول والاحترام المطلق للسيادة الوطنية من دون أي شروط سياسية . ان هذا التعاون لا يمكن ان يقوى الا من قبل دولة ذات سيادة ولهذا فانه ليس بالامكان ، فيما يخصنا ان نوافق بصورة تلقائية على اوضاع قانونية وادارية ومالية مفروضة من الخارج بحجة تسهيل حل القضية الجزائرية .

وهكذا يبدو لنا من هذه المواقف الجزائرية ان الموقف بيدي بعض المرونة الا انه لم يختلف عن موقفهم في الماضي تجاه قضية الجنوب وثرواته .

فغرى المسؤولين الجزائريين وهم يؤكدون سيادة الشعب الجزائري الطبيعية على المناطق الجنوبية التي تريد فرنسا مستعينة بعسائرها في افريقيا بترها من الوطن الجزائري ، ويؤكد من جديد على وحدة المغرب الكبير على اساس اتفاق ثلاث دول حرة ذات سيادة كاملة على اراضيها وتراحم وان كانوا قد سلموا باحترام الحقوق التي خلقتها استثمارات الشركات الاجنبية في الصحراء الا انهم احتفظوا لنفسهم بحق اعادة النظر في الاتفاقيات والنشريات الادارية والقانونية والمالية التي تحكم هذه الاستثمارات والتي وضعت بدون موافقتهم كما اعادوا الى الازمات حق الدولة الجزائرية وحدها في ملكية المعادن الصحراوية والارض التي توجد فيها .

ان هذه المواقف التي اتخذها الجزائريون تجاه قضية جنوبهم وثرواته الهيدروكربونية كانت في اغلبها تحت ضغط العوامل السياسية الذي كانوا يواجهونه في ظروف الحرب مع فرنسا . اما العوامل الاقتصادية وان كانوا قد اشاروا اليها في عدد كبير من مواقفهم الا انها في الحقيقة لم تلعب الدور الرئيسي في تقرير هذه المواقف كما يبدو ذلك بصورة جلية في اتفاقيات افيان التي عقدها مع فرنسا لإيقاف القتال واعتراف فرنسا باستقلال الدولة الجزائرية .

ان الثروات البترولية المكتشفة في الجنوب الجزائري سوف يكون

لهذا أثر كبير على الاقتصاد الجزائري من حيث اتجاؤه في المستقبل ولهذا ، وقبل بحث اتفاقيات إيفان تستعرض بعض الفوائد التي يجلبها البترول الى الاقتصاد الجزائري .

ان اكتشاف البترول في الجنوب الجزائري قد ادخل تغييراً كبيراً على امكانيات الاقتصاد الجزائري ، فاكشاف موارد كبيرة من البترول والغاز الطبيعي في هذه السنوات الاخيرة أحدثت تعديلاً جذرياً لأمكانيات النمو والتطور . للاقتصاد الجزائري ، فالجزائر بعد ان كانت تفتقر بدرجة كبيرة الى موارد الطاقة أصبحت بعد هذه الاكتشافات تستع بطاقة فائضة من مصادر الطاقة تزيد بكثير عن حاجتها الحالية والمستقبلية .

ويشكّن المجالز الفوائد التي يجلبها اكتشاف البترول لأقتصاديات الجزائر بأربع نقاط أساسية .

١) البترول مصدر للطاقة المحركة :

ان التخلف الصناعي في الجزائر يعود بالإضافة لأسبابه المعروفة الأخرى بدرجة كبيرة الى بقاء مصادر الطاقة في الجزائر خلال السنوات السابقة ضعيفة مما أدى الى ارتفاع من الطاقة المحركة الذي أعاق تطور الصناعات وانتشارها فاكشاف البترول والغاز الطبيعي من شأنه ان يؤدي الى توفير مصادر الطاقة المحركة بأثمان منخفضة مما يسهل تطور المصادر الأخرى . للصناعات المختلفة وانتشارها .

٢) البترول كأساس للتصنيع :

ان البترول بالإضافة الى تغييره لمعطيات سوق الطاقة المحركة يكون اساساً لتطوير بعض الصناعات التي سوف تستعمل كإداة أولية فالبتترول يمكن ان يطور ثلاث قطاعات صناعية مختلفة هي :

صناعة استخراج البترول ، وصناعة التكرير ، والصناعة البتروكيميائية .

فصناعة الاستخراج بما تحدثه من طلب على المنتجات الصناعية والخدمات المختلفة تحدث نشاطات جديدة بالإضافة الى ما توزعه من مداخيل وارباح تزيد في القوة الشرائية الوطنية وزيادة الطلب على المنتجات المختلفة وتعمل كلها على تنمية الانتاج ونوسيعه .

اما صناعة التكرير فهي بالإضافة الى تشغيلها الابدئي العاملة في توفير للجزائر فوائد مالية كبيرة فإنتاج المنتجات البترولية المختلفة للاستهلاك الداخلي يخفف بدرجة كبيرة من الضغط الذي يحدث استيراد هذه المنتجات على ميزان المدفوعات كما ان تصدير الفائض عن حاجة الاستهلاك الوطني يكون مصدراً كبيراً للعمولات الاجنبية

وبصورة عامة فإن دخول الشركات البترولية الى الجزائر ادى الى نشوء وتطور عدد كبير من الشركات المختصة في الاعمال المختلفة التي تتطلبها صناعة النفط مثل شركات الدراسة الطبغرافية والجيولوجيا ، وشركات البناء والنقل وشركات « التصليح » الى غير ذلك . . . وبالرغم من ان هذه الشركات تقوم بقسم كبير من نشاطها خارج الجزائر الا انها تحدث تأثيراً كبيراً في حفز النشاطات الاقتصادية المختلفة في الجزائر مثل تشغيل الاليدى العاملة والقيام بالبناء وزيادة النشاط الاقتصادي والتجاري . فنجده عام ١٩٥٦ مثلاً حوالي ٧٠ شركة تعمل مع الشركات البترولية .

٣ (البترول كمصدر مالي للخزينة :

ان الفوائد التي تعود للخزينة الجزائرية من مساهمتها في رأسمال الشركات البترولية ومن ضرائب الدخل على ربح هذه الشركات تكون مورداً كبيراً يتيسر بالاستمرار والتزايد يساعد الدولة على مواجهة تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ويكون عاملاً مهماً لاحداث التوازن في ميزانية الدولة .

هذه هي بالبحار الفوائد الرئيسية التي يمكن ان يجلبها اكتشاف البترول
لاقتصاديات الجزائر . فما هو موقف الجزائريين من مواردهم البترولية ؟
لقد جاء في ميثاق جبهة التحرير الذي تبنته الدولة الجزائرية كاساس اولي
لبناء اقتصاد وطني انه . . . « لا يمكن ابدنا ان يتروك اقتصاده بأيدي الاحتكارات
الاجنبية وينتظر منهم تطويره » فان من المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية
الشعبية تأميم الثروات المعدنية والطاقة ، وهذا هدف بعيد المدى اما الآن
فإن الحزب يجب ان يكافح من اجل :

- ١ - توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المراكز الريفية
- ٢ - اعداد المهندسين والفنيين في جميع المستويات حسب مخطط يمكن البلاد
من القدرة على تسير ثرواتها المعدنية وطاقتها بنفسها
- ٣ - التصنيع يوجد عند الآن في الجزائر قطاع للدولة وسيكون من
مهمة الدولة الجزائرية ان توسع هذا القطاع خاصة في المعادن والمقالع وصناعة
الاسمنت . الا ان النمو الحقيقي للبلاد في المدى البعيد مرتبط باقامة الصناعات
الاساسية الضرورية لحاجيات الزراعة العصرية . وفي هذا العدد تجوز الجزائر على
امكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعة الصلب والفولاذ . وفي هذا المجال
يكون من مهمة الدولة ان تهيء الشروط الضرورية لانشاء صناعة ثقيلة .
وفي هذا الاطار النظري يرى الجزائريون مساهمة البترول والثروات المعدنية
الاخري في اخراج اقتصاد بلادهم من الوكود العضوي الذي وضعه فيه الاستعمار
الفرنسي وعمل على ادامته واستمراره .

بعد ان رأينا موقف كل من فرنسا والجزائر تجاه الثروات البترولية الجزائرية
والفوائد التي تجلبها هذه الثروات للاقتصاد الجزائري يمكننا الآن استعراض اتفاقيات
ابفيان (التي تكون الاساس القانوني لاستغلال هذه الثروات) .

ان أهم المبادئ الرئيسية التي تضمنتها اتفاقيات ايفيان فيما يتعلق باستغلال الثروات الهيدروكربونية الجزائرية هي :

١ - مصادقة الجزائر على كل رخص التنقيب والاستخراج الممنوحة وتضمن الالتزام بنصوص الترخيصات .

٢ - تحصل الجزائر على نصف الارباح الناتجة من انتاج البترول والغاز الطبيعي .

٣ - تضمن الجزائر لفرنسا حق استيراد البترول الجزائري بمعدتها ببقاء الجزائر ضمن منطقة الفرنك .

٤ - تصادق الجزائر على قانون النفط الصحراوي وتضمن بقاءه كأساس قانوني يحدد العلاقات الانتاجية بين الدولة والشركات البترولية العاملة .

٥ - تلتزم الجزائر بان تضمن الافضلية في اعطاء رخص التنقيب للشركات الفرنسية او الشركات المسجلة في فرنسا لمدة عشر سنوات . ابتداء من التوقيع على هذا التعديل (كانت عند التوقيع على الاتفاقية ٦ سنوات فقط) .

٦ - تلتزم الجزائر بعدم القيام بأي عمل من شأنه ان يجعل انتاج النفط غير مربح .

٧ - تعهد كل من الجزائر وفرنسا بتأسيس الهيئة الفنية لتطوير ثروات الصحراء ويعهد اليها تطوير الثروة الموجودة في باطن الارض الصحراوية وتسهر على تطوير المرافق الفرعية اللازمة لعمليات التعدين وصيانة هذه المرافق وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويأخذ رأي هذه الهيئة قبل نشر القرارات ذات الصلة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشؤون التعدين والبترول وتدقق الهيئة في الطلبات المتعلقة بالامتيازات . وتنظر الحكومة الجزائرية في اقتراحات الهيئة وتؤمن الهيئة المراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص والامتيازات .

الاتفاق الفرنسي الجزائري حول الصحراء الكبرى

المقدمة :

- ١ - تعهد كل من الجزائر وفرنسا ضمن اطار السيادة الجزائرية بالتعاون على تأمين استمرار الجهود لتطوير الثروة الموجودة في باطن الارض الجزائرية .
- ٢ - تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها وواجباتها كسلطة عامة لها حق منح الامتيازات في الصحراء الكبرى وتطبيق التشريع المتعلق بالتعدين والتعديلات مع مراعاة نصوص هذه الاتفاقية بصدده (الهيئة الفنية) .
- ٣ - تعهد الجزائر وفرنسا كل بما يتعلق بها بان تتمسك بمبادئ التعاون المذكورة اعلاه وبان تحترم تطبيق النصوص التالية :

المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية

A - في ضمن الحقوق المكتسبة وتديرها :

- ١ - تضمن الجزائر جميع مايتصل بامتيازات التعدين والنقل من حقوق كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية وفقاً لقانون البترول الصحراوي .
- ٢ - ان حقوق وتعهدات اصحاب امتيازات التعدين والنقل المعنيين بالفقرة السابقة وكذلك حقوق وواجبات الاشخاص المعنيين او الماديين الذين يشتركون معهم ضمن اطار الاتفاقات المعقودة والموافق عليها من الحكومة الفرنسية هي نفسها تلك الحقوق والواجبات التي ينص عليها قانون البترول الصحراوي والاتفاقية الحالية .
- ٣ - فيما يتعلق بتحديد الطرق التي يتعين على خطوط الانابيب ان تسلكها يخضع صاحب الامتياز وشركاؤه لتوصيات الهيئة في ممارسة حقهم في ان يتقنوا بواسطة خطوط الانابيب في ظروف اقتصادية عادية . التمساجهم من المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية الى المراكز التي يجري فيها معالجة هذه المواد او تخزينها وبالتالي تأمين تصديرها .

٤ - يارس صاحب الامتياز وشركاؤه حقهم ضمن اطار مؤسستهم التجارية نفسها او ضمن اي مؤسسة ينتقونها في بيع الانتاج والتصرف به بحرية . اي ان نقل ملكيته او استبداله او استعماله في الجزائر او للتصدير شرط تأمين احتياجات استهلاك الداخلي والتصدير المحلي في الجزائر .

٥ - ان سعر القطع والمعادلات المالية التي تطبق على جميع الصفقات التجارية والمالية يجب ان تكون وفقا للمعادلات الرسمية المعترف بها الذي صندوق النقد الدولي .

٦ - تطبق نصوص القسم (آ) دون استثناء على جميع اصحاب امتيازات التعدين والنقل وشركائهم مهما كانت صفتهم القانونية او مصدر رأس مالهم وتوزعهم وذلك بقطع النظر عن جنسية الاشخاص او مركز الشركة .

٧ - تمتنع الجزائر عن اتخاذ اي تدبير من شأنه ان يجعل شروط الاتفاقية الحالية اكثر صعوبة او ان يعرقل تمتع بالحقوق المضبوطة اعلاه مع مراعاة الاحوال الاقتصادية المتغيرة . كما انها تمنع الخلق للضد بحقوق حصة الاسهم ومصالحهم ولا باصحاب جزء من امتيازات التعدين والنقل ودوائهم او شركائهم او الشركات التي تشتغل لحسابهم .

ب (في الضمانات المتعلقة بالمستقبل (امتيازات التعدين والنقل الجديدة)

٨ - خلال ست سنوات ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية تمنح الجزائر الشركات الفرنسية حتى الاضمية اذا تساوت العروض في الحصول على رخص الابحاث والاستغلال في المساحات الجديدة . ويطبق على هذه الامتيازات التشريع الجزائري الساري المفعول . الا ان الشركات الفرنسية تحتفظ فيما يتعلق بالامتيازات التي يشتملها ضمان الحقوق المكتسبة بحقوقها في العمل بموجب قانون البترول الصمراوي كما ورد في الفقرة الاولى اعلاه .

٩ - تتنوع الجزائر عن اتخاذ اي تدبير يضر بمصلحة الشركات الفرنسية وشركائها بما يعتبر تدخلا منها في البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية او استغلالها او نقلها .

ج (في الشروط العامة :

١٠ - تسدد بالعملة الفرنسية جميع الصفقات المواد الهيدروكربونية المنتجة في الصحراء والمصدرة الى فرنسا والى الاسواق الاخرى ضمن منطقة الفرنك اما مباشرة او عن طريق التبادل لاسباب فنية . ويجوز للجزائر ان تتلقى بالقطع الاجنبي ما ينتج من ارباح صافية عن عملية تصدير المواد الهيدروكربونية الى خارج منطقة الفرنك وذلك وفق الشروط المحددة في اتفاقيات التعاون المالي .
(ملاحظة : الفقرتين (١١ و ١٢) تتعلق بالمعادن الاخرى ولا علاقة لها بالزيت والغاز) .

الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية

١٣ - بموجب الشروط المحددة في الفقرات التالية يعهد في تطوير الثروة الموجودة في باطن الارض الصحراوية الى هيئة فنية تدعى فيما يلي (بالهيئة) .
١٤ - ان الجزائر وفرنسا هما مؤسستا هذه الهيئة التي سيجري تأليفها فور وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ . يدير الهيئة مجلس مؤلف من عدد متساو من ممثلي البلدين المؤسسين ويتنوع كل عضو من اعضاء المجلس بما في ذلك الرئيس بصوت واحد . يتداول المجلس في جميع نشاطات الهيئة ويتخذ بأكثرية الثلثين القرارات الآتية .

١ (تعيين الرئيس والمدير العام

٢ (اقرار التفقات المتصوص عليها في المادة (١٦) ادناه .

وتؤخذ القرارات الاخرى بالأكثرية المطلقة وينتخب الرئيس والمدير العام

بحيث يكون احدهما من الجنسية الجزائرية والاخر من الجنسية الفرنسية ويحدد المجلس صلاحيات كل من الرئيس والمدير العام .

١٦ - يعهد للهيئة في العمل على تطوير الثروة الموجودة في باطن الارض وبهذه الصفة تسهر الهيئة على الاخص . على تطوير المرافق اللازمة لعديدات التعدين وعلى صيانة هذه المرافق . ولهذه الغاية تضع الهيئة كل سنة مشروع برنامج للعمل يتضمن شرحاً للنققات والدراسات وصيانة المرافق والاستثمارات الجديدة . ثم ترفعه الى البلدين المؤسسين بقصد الموافقة .

١٧ - يحدد دور الهيئة في حقل التعدين كما يلي :

يؤخذ رأي الهيئة قبل نشر القرارات ذات الصفة التشريعية او التنظيمية المتعلقة بشؤون التعدين والبتروول . تدفق الهيئة في الطلبات المتعلقة بالامتيازات والحقوق التي تقرب على هذه الامتيازات . تنظر الحكومة الجزائرية في الاقتراحات وتمنح حقوق الامتياز وتؤمن الهيئة المراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص . او الامتيازات .

١٨ - تتألف نفقات الهيئة من نفقات التشغيل ونفقات الصيانة للمرافق الحالية وتكاليف المعدات الجديدة أما موارد الهيئة فتتألف من المبالغ التي تدفعها الدول الاعضاء كل بحسب عدد الاصوات التي تتمتع بها داخل المجلس .

المحكم

على الرغم من أية نصوص منافية فان أي خلاف ينشأ بين الحكومة الجزائرية وبين اصحاب الحقوق المضمونة بموجب الفقرة (١) من القسم (آ) أعلاه يكون من صلاحية محكمة تحكيم دولية تقوم على المبادئ الآتية :

١ - يعين كل من الفريقين حكماً واحداً والحكماء يعينان ثالثاً لتكون المحكمة .

- ٢ - في حال تعذر الاتفاق على تعيين الحكم الثالث يعود الى رئيس محكمة العدل الدولية في اجراء تعيينه بناء على طلب الفريق المستعجل .
- ٣ - تتخذ المحكمة قراراتها بأكثرية الاصوات .

٤ - يكون حكم المحكمة نافذ المفعول في أراضي البلدين الفريقين وذلك دون ان يكون معادلاً في قوته للاحكام الصادرة في البلدين . أما خارج أراضي الفريقين فيعتبر حكم المحكمة نافذ المفعول بقوة القانون خلال الايام الثلاثة التي تلي اعطاء الحكم .

أهم نقاط الضعف في الاتفاقية

ان اتفاقيات ايفيان ، هي ثرة الكفاح المرير الذي قاده الشعب الجزائري خلال ثلثي سنوات تحت قيادة جبهة التحرير الوطني فهي تشكل نصراً سياسياً حاسماً على الاستعمار الفرنسي الذي اعترف بسيادة الشعب الجزائري على اراضيه ونزواته . الا ان هذه الاتفاقيات وبصورة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي في الوقت الذي تعكس حقيقة سيادة الشعب الجزائري ووحدة ترابه الوطني تفرض نوعاً من التبعية الاقتصادية والثقافية على الجزائر اذ تعطي لفرنسا ومواطنيها ضمانات عديدة تحفظ لهم امتيازاتهم واستغلالهم لثروات الجزائر .

فهي في الوقت الذي تعترف بحق الدولة الجزائرية في ان تخلق فرنسا في حقوقها وامتيازاتها وواجباتها كسلطة عامة لها حق منح الامتياز في الصحراء وتطبيق التشريع المتعلق بالمعادن والبتروول تقيدها من جهة اخرى بفرض هذا التشريع الذي يجب على الجزائر تطبيقه وفرض المصادفة المطلقة على كل الامتيازات الخاصة بالمعادن واستغلالها ونقلها والتصرف بها في الجزائر وخارجها وابقائها على وضعها الراهن عند توقيع هذه الاتفاقيات . وامتناع الجزائر من أي عمل لتغيير الشروط الحالية الانتاج يؤدي الى جعل استغلال البتروول مرتفع الكلفة (يقلل من

أرباح الشركات العاملة كما أنها تتعهد بعدم التدخل تحت أي شكل كان في حرية تصرف الشركات وأصحاب الامتيازات والتعدين والنقل وشركائهم (مهيما كانت صفتهم القانونية او مصدر رأسمالهم وتوزيعهم او جنسيتهم او مركز شركائهم بانتاجهم واستبداله او التنازل عنه في الجزائر او خارجها أما في منح الامتيازات البترولية في المستقبل فان الجزائر تتعهد بالاعتراف بحق الافضلية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب في المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية في الجزائر ولضمان هذا الحق تؤسس الدولتان هيئة فنية لتطوير الثروة الصحراوية التي يعهد اليها تدقيق الطلبات المتعلقة بالامتيازات وبالحقوق التي تترتب على هذه الامتيازات وتؤمن هذه الهيئة المراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص والامتياز وهذه الهيئة تخضع لسلطة الدولتين سواء فيما يخص تعيين الافراد الذين يهيئونها او النفقات التي تقوم بها .

ولهذا كله يمكننا ان نقول ان هذه الاتفاقيات على وضعها الراهن لا تحقق الاهداف التي ترمي اليها الجزائر للاستفادة من ثروتها البترولية فهي توجب على الجزائر قبول العقود البترولية حسب الشروط الحالية أي انها تعد أمام الجزائر أي انحاء لتجسين شروط الانتاج وزيادة عوائدها المالية من انتاج النفط . إذ ان هذه الاتفاقية التي تنص على وجوب مصادقة الجزائر على قانون النفط الصحراوي تجبر الجزائر على قبول نسبة ضئيلة من عوائد النفط إذ لا يتجاوز كما سنرى وحسب قانون النفط الصحراوي بنسبة 37.5 من أرباح الشركات . ان هذه الاتفاقية قد ضمنت وحيدة الثراب الجزائري الا انها في الواقع جردت السيادة الجزائرية على أرضها الجنوبية من كل معنى قانوني . وذلك باعطاء حق استغلال الموارد المعدنية الموجودة في هذه الاراضي وتحديد الشروط الانتاجية ومراقبة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بامتيازات الشركات المنتجة الى الهيئة المدنية التي تتمتع باستقلال

مالي وإداري وتشارك في حق توجيهها وتحويلها الدولة الفرنسية . التي حافظت بذلك على حق الاشراف على الثروات المعدنية في الجزائر . خاصة وان هذه الاتفاقيات تخضع كل خلاف يحدث بين الدولة والشركات العاملة في الاراضي العاملة في الجزائر الى التحكيم من قبل محكمة دولية تقبل بها وتوافق عليها الدولة الفرنسية وهذا يعطي لفرنسا جزءاً من حق السيادة على الجزائر . كان التحكيم قبل استقلال الجزائر تنفرد به الدولة (فرنسا) بواسطة مجلس الدولة الذي من حقه وحده نظراً لما يعطيه له حق السيادة الوطنية ان يحكم في أي خلاف ينشأ بين الجهات التنفيذية (الحكومة) والافراد المدنيين (الشركات) .

كما ان هذه الاتفاقيات بنصها على وجوب قبول الجزائر بالدفع بالعملة الفرنسية مقابل كل البترول والغاز الطبيعي الذي تستورده فرنسا تحرم الجزائر من جني الفوائد بالعملات الاجنبية التي يمكن ان يدره عليها تصدير هذه المواد الى الاسواق غير الفرنسية بالإضافة الى ابقاء سيطرة فرنسا بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الخارجي للجزائر وابقاء تبعية التجارة الخارجية الجزائرية على الاقتصاد الفرنسي .

وهكذا فان هذه الاتفاقيات على وضعها الراهن تلحق اجحافاً كبيراً بالاقتصاد الجزائري لصالح الاقتصاد الفرنسي فهي تحقق لفرنسا حق التصرف والتمتع باستغلال الثروات المعدنية والهيدروكربونية الجزائرية حسب الشروط الانتاجية الحالية والتي تدر على فرنسا ارباحاً طائلة .

كما انها تحقق لفرنسا ضمان حق الاسبقية في شراء ونقل وبيع هذه المواد ودفع قيمتها بالفرنك الفرنسي وهذا ما يعني في الحقيقة ابقاء الاقتصاد الجزائري في اطار العقد الاستعماري واحتكار العلم الفرنسي لجزء من التجارة الخارجية الجزائرية .

وأخيراً فإنها حققت لفرنسا جزءاً من حق السيادة الصحراوية لاستغلال
الثروات الجزائرية والامتراف على إدارتها وذلك بتشكوين الهيئة الفنية لتطوير
الثروات الصحراوية .

الاطار الاداري . . والتشريعات التي تحكم انتاج الثروات الصحراوية الجزائرية

بعد ان رأينا الخطوط الرئيسية والمبادئ العامة التي تحكم انتاج المواد
الهيدروكربونية في الجزائر يمكننا الآن ان نرى بشيء من التفصيل الاداري
والتشريعات التي تحكم انتاج الثروات الصحراوية في الجزائر .

الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية

نصت اتفاقيات ايفيان على تأسيس هيئة فنية لتطوير للثروة الصحراوية وقد
تم تأليفها بموجب البروتوكول الملحق بالاتفاقيات والذي تم توقيعه في ٢٧ / ٨ / ٦٢
بين الحكومة الفرنسية والجهاز التنفيذي الجزائري الموقت الذي كان يتولى
الادارة التنفيذية في الجزائر عند وقف الحرب الجزائرية .

ان هذه الهيئة هي مؤسسة مشتركة بين فرنسا والجزائر يديرها مجلس ادارة
مكون من اثني عشر عضواً تعين كل من الدولتين ستة اعضاء منهم على ان
يجكون رئيس المجلس جزائري الجنسية والمدير العام فرنسي الجنسية وان المهام
الرئيسية التي تقوم بها هذه الهيئة هي ؟

١ - تطوير الثروات الموجودة في الصحراء بقيامها بالهر على توفير صيانة
المرافق الفرعية اللازمة لعمليات التعدين وذلك بدراسة وبناء المرافق العامة من
وسائل المواصلات وغيرها .

٢ - تقوم هذه الهيئة بالدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بالثروات

الصعراوية وتقديم التوصيات والاستشارة الفنية والاقتصادية للحكومة الجزائرية
ومن صلاحياتها :

أ) تقوم بدراسة وتدقيق الطلبات المتعلقة بالامتيازات وترخيصات
التنقيب والاستغلال .

ب) تعطي رأيا في كل القرارات ذات الصلة التشريعية والتنظيمية
المتعلقة بشؤون التعدين والبتروول قبل نشرها .

جـ) تقوم بالمراقبة الادارية على الشركات صاحبة الرخص والامتيازات .
د) تقوم بتدريب المواطنين الجزائريين على التمكن من استغلال ثرواتهم البترولية .
هـ) تضع الهيئة برنامجا لميزانيتها تحدد فيه حاجاتها المالية والمرافق والاعمال
التي تنوّل الصرف عليها ويقرر بموافقة الغلبية اعضاء مجلس ادارتها . ويقدم
للحكومتين للموافقة عليه .

و) تستقي هذه الهيئة مواردها المالية من مساهمة الحكومتين الفرنسية
والجزائرية على ان تضيف الى هذه المساهمات الحكومة الجزائرية مبلغا يساوي
١٢,٥ ٪ من عوائد النفط التي تسلمها من الشركات .

وكما نرى فان الصلاحيات التي خولت لهذه الهيئة ذات أهمية كبيرة في تحديد
استغلال المراء الهيدروكربونية الجزائرية . فهي تلك الصلاحيات الاشراف على كل
القضايا البترولية والمعدنية . وتقوم في الواقع بالاشراف الفعلي على استغلال المعادن
في جنوب الجزائر وان كانت لانفك حقل منح الامتياز حيث ان ذلك من
صلاحيات الحكومة الجزائرية - الا انها في الواقع نظراً لكونها هي التي تقوم
بدراسة طلبات ترخيصات التنقيب وتقديم رأيا بالقبول او الرفض ، الذي يكون
بموافقة الغلبية الاعضاء ، هي التي تمنح الامتيازات ورخص التنقيب ، وهذا يؤكد

بصورة واضحة مناسبت الإشارة اليه من مشاركة الحكومة الفرنسية للحكومة الجزائرية (حق السيادة في ميدان استغلال التروات الهيدروكربونية في الجزائر) .

- قانون النفط الصحراوي -

ان قانون النفط الصحراوي الذي نصت عليه اتفاقيات « ايفيان » هو عبارة عن قرارات جمهورية اصدرتها الحكومة الفرنسية بعد اكتشاف النفط في الجزائر بكميات تجارية ، والنص الاصلي لهذا القانون هو القرار رقم ١١١١/٥٨ الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في ٣٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ ، والذي يحدد الاطار القانوني لعمليات التنقيب . والاستغلال والنقل والنظام المالي والضرائبي لهذه العمليات في المناطق الصحراوية ان هذا القرار الذي هو النص الاصلي للقانون يحتوي على سبعة عناوين خاصة بالتنقيب والاستخراج والنقل والحقوق الناتجة عن ذلك والشروط المالية والنتائج الناتجة عن المخالفات من قبل الشركات العاملة والشؤون المختلفة المتعلقة بالامتياز وانائه .

- التنقيب -

نص المادة الاولى من القانون على ان اعمال التنقيب والبحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية لا يتم الا بحصول الشركة المعنية من السلطات العامة على ..

١ - رخصة للتجري

٢ - او ترخيص منفرد للبحث

ان رخصة التجري هي عبارة عن حق الكشف والتجري بمناطق محدودة يمكن للحائر على هذه الرخصة العمل فيها للكشف عن المواد الهيدروكربونية وفتح هذه الرخصة لكل شخصية مادية او معنوية او لعدة شخصيات مشتركة لمدة ستة

أشهر من قبل السلطات العامة التي لها وحدها الحق في منع مثل هذه الرخص ولا يستمع الحائز على هذه الرخصة بالحق المطلق للتجري في المنطقة المحددة التي تشملها الرخصة . بل يمكن للحائز على رخصة أخرى مجاورة أو في منطقة أخرى ان يعمل في هذه المنطقة مقابل حصوله من السلطة العامة على رخصة التجري (وتشمل عمليات التجري . الكشف الجيوفيزيائي بالطرق الكهرومغناطية والزلازل) ولا تشمل هذه الرخص الحفريات) وان هذه الرخصة غير قابلة للتحويل فصاحب الرخصة لا يمكنه التنازل عن حقه للطرف الآخر .

ان هذه الرخصة لا تخلق في حد ذاتها حقاً على المواد المكتشفة فهي لا تزيد عن كونها تسهيل يقدم لشركة المعنية ليسكنها القيام بأعمال الكشف والتجري قبل تقديم طلب ترخيص التنقيب . ولهذا فان هذه الرخصة لا تحول الحائز عليها أي حق في الحصول على ترخيص الاستغلال أو التصرف بالمواد المستخرجة في حالة اكتشاف المواد الهيدروكربونية الا بعد حصوله على ترخيص التنقيب وترخيص التنقيب وترخيص الاستغلال من السلطات العامة .

اما واجبات الحائز على الرخصة فانه مجبور على :

١ - تقديم كل المعلومات الجيولوجية الخاصة بالمواد الهيدروكربونية مصلحة الماعادن الوطنية .

٢ - الخضوع لرقابة مصلحة الماعادن فيما يخص تنفيذ بعض العمليات ولتشغيل الايدي العامة وتطبيق قواعد السلامة العامة .

٣ - تقديم التقارير عن كل حفريات التحري والمسح الجيوفيزيائي التي يقوم بها الى مصلحة الماعادن . وفي حالة عدم احترام المعنى بالامر لهذه الشروط

تعتبر الرخصة مسجوبة منه وهكذا فإن هذه الرخصة لا تتعدى كونها تسهلاً تقدمه السلطات العامة . المتقنين يساعدهم على اختيار المناطق الأكثر ملائمة لاحتمال وجود المواد الهيدروكربونية فيها ، دون أن يلتزموا بصرف حد أدنى من اعمال الكشف والتنقيب كما هي الحالة عليه بموجب ترخيص التنقيب . . وهي تشبه الى حد كبير (ترخيص الكشف الاولي عن البترول) في قانون المعادن الليبي (قانون ٩٥٥ مادة ٦)

ترخيص التنقيب

ان ترخيص التنقيب هو العقد الاساسي بين الشركة والسلطة العامة للبحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية في الصحراء وهو شبه عقد اداري بحيث تقوم الحكومة بمنحه للشركات التجارية التي تتقدم بطلبه بحسب ما يقابل ان يشهد الحائز عليه بالقيام بصرف مبلغ محدد على اعمال الكشف خلال مدة صلاحية هذا الترخيص .

ان هذا الترخيص يكون عادة لمدة خمس سنوات قابلاً للتجديد مرتين على الا شمل التجديد الاول الا نصف المساحة البدئية والثاني على ربع هذه المساحة فقط . وان هذا النقص في المساحة لا يؤدي الى الحد الأدنى للمصروفات الذي حدد في المرة الاولى .

يحصل الحائز على هذا الترخيص تلقائياً على حق الحصول على امتياز في حالة عثوره على المواد الهيدروكربونية بصورة تجارية ويحصل على هذا الامتياز على اساس عقد نموذجي ، تحدد فيه حقوقه واجباته تجاه السلطة العامة فالحائز على الترخيص يخضع لشروط محددة في الميدان الفني وطبيعة الرساميل المستثمرة والتغير الذي قد يحدث في الملكية والاشراف على رساميل هذه الشركة .

ينص القانون على ان الترخيص يخضع لقواعد دقيقة تخول الدولة حق الاشراف (على مصدر الرساميل المستثمرة في مشاريع ، وعلى اي تغيير يمكن ان يحدث في الملكية والاشراف على هذا الرساميل) وان الشركة التي تطلب الترخيص يجب ان تتوفر فيها والشروط المحددة فيما يخص الاشخاص الذين يملكون ويشرفون على المشروع (مادة ٦) ولا يمكن ان تتنازل الشركة عن كل ، اوجزاء ، من ترخيصها الى طرف آخر الا باذن مسبق من السلطات العامة وان مخالفة ذلك يمكن ان يؤدي الى سحب هذا الترخيص منها (المادة ١٣) ولهذا فإن الحائز على الترخيص ملزم باخبار السلطة العامة مسبقاً عما يتعلق باي تغيير الاشخاص . او اي مشروع من شأنه ان يؤدي الى تغيير في الاشراف على المشروع خاصة على شكل توزيع جديد للمساهمات في الترخيص .

كما يخولها حق الاشراف على اي مشروع يرمي الى تحويل كل ، اوجزاء ، من الحقوق المترتبة على ملكية الترخيص لطرف آخر وخاصة فيما يتعلق بحق التصرف بجزء ، او كل الانتاج الممكن .

الحقوق والواجبات المترتبة على الحصول على ترخيص التنقيب

ان الحصول على ترخيص التنقيب يمنح للحائز عليه الحق المطلق للبحث عن الموارد الهيدروكربونية في المنطقة التي يحددها الترخيص وهذا الحق يمكن تجديده مع مراعاة بعض الشروط مرتب على الاقل كما ان الحائز على الترخيص يملك بعض الحقوق الاضافية اللازمة له للقيام بعملياته بصورة طبيعية ومقابل هذه الحقوق فهو يخضع لالتزامات محددة في الميدان الفني والمالي ، هذه الالتزامات التي يؤدي عدم الوفاء بها الى سحب الترخيص من المشروع .

حقوق الحائز على الترخيص :

١ - الحق المطلق للبحث عن المواد الهيدروكربونية في حدود الترخيص .

وهذا الحق يضمن للشركة التي تقوم باستثمار اموالها في التنقيب والبحث
حق ملكية ما تكتشفه .

٢ - حق التوسع في احوال البحث بالطرق التي تراها الشركة ملائمة في
حدود ترخيصها .

٣ - حرية التصرف بالمواد المستخرجة .

نظراً لامكانية استخراج كميات كبيرة من المواد الهيدروكربونية خلال
عمليات التنقيب (وقبل الحصول على رخصة الاستغلال) فلهذا نصت الفقرة
الثانية من المادة الثالثة من القانون ، على ان اصاحب ترخيص التنقيب حق التمتع
والتصرف بحرية بالمواد الهيدروكربونية السائلة والغازية والمواد التابعة لها المستخرجة
انشاء عمليات التنقيب او عمليات تجرية الآبار (على ان يكون هذا الاستخراج
تابعاً لعمليات التنقيب وليس لعمليات الانتاج في الحقل) .

٤ - حقوق اضافية تابعة لهذه العمليات :

ان القيام بعمليات التنقيب في الترخيص تمنح حقوقاً اضافية لصاحب الترخيص
تخص بصورة خاصة امكانية استهلاك صاحب الترخيص لارض لازمة لعملياته ،
والقيام ببناء سفلي (من طرق وبنابات) لازم للقيام بعملياته ، وحق التزود
بالماء اللازم واستخدام اجيزته لذلك (المادة ٥٥ و ٦١ من القانون) .

٥ - حق تجديد الترخيص :

ان ترخيص التنقيب يمنح لمدة ٥ سنوات ولكنه قابل للتجديد مرتين وب نفس
الشروط السابقة لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات في كل مرة على شرط ان يكون
صاحب الترخيص قد قام بالتزاماته في الميدان المالي والفني . وان يتعهد بالقيام

بصرف مبلغ مساو للمبلغ الاول . (على ان لا يزيد التجديد على نصف المساحة البدئية والتجديد الثاني على ربع هذه المساحة ، بحيث تكون المساحة بعد التجديد لا تزيد على ٣٧,٥ ٪ من المساحة البدئية للترخيص) (المادة ٨ من القانون .

٦ - حق الحصول على امتياز :

ينص القانون على ان حق صاحب الترخيص للحصول على امتياز يصبح مطلقاً عند اكتشافه الهواد الهيدروكربونية ويمكن استغلالها بصورة تجارية .

واجبات المانز على الترخيص :

ان هذه الواجبات التي يلزم صاحب الترخيص بالتقيد بها موزعة على ثلاثة مراحل : مرحلة البحث ، مرحلة الاستغلال المؤقت ، مرحلة حصوله على الامتياز والاستغلال الدائم . وتشمل هذه الواجبات المبادئ المختلفة :

١ في صناعة النفط (الفنية والمالية والاقتصادية) ففي الميدان المالي يلزم صاحب الترخيص بصرف مبلغ محدد عن الكلام^٢ . على التقيب والبحث خلال فترة محددة . وتطبق (القواعد الفنية في الصناعة) من حيث العمل بالطرق المتعارف عليها في صناعة النفط للعمل على تحديد الحقل واستغلاله (المادة الثامنة) .

كما انه ملزم عند بدء الانتاج بصورة تجارية ان يلتزم بتحديد منتوجاته الهيدروكربونية على أساس السعر السائد في السوق العالمية . وسد حاجات منطقة الفرنتك بالمنتوجات البترولية .

وفي الميدان المالي فلقد تبني القانون قاعدة مناصفة الأرباح بين الشركة والدولة ومقابل ذلك ضمن للشركات استقراراً مالياً لفترة ٣٠ سنة واعفاها من كل

الضرائب الاخرى على استيراداتها وصادراتها والسماح لها باطفاء كل مصروفاتها على الاعمال اللازمة للتصدير للانتاج في السنة الارادية الاولى وتكون الشركة من هذا الدخل يعفى من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أما ضريبة الدخل التي تسلمها الحكومة فتعصب على أساس السعر الفعلي الذي تباع به الشركة منتوجاتها (وليس على أساس السعر الذي تعلنه الشركة في نقاط التصدير) .

وتتكون ضريبة الدخل من ١٢,٥ ٪ من النتائج الصافي للشركة تأخذه الحكومة عيناً أو نقداً (على أساس قيمته في الحقل أي بعد حذف تكلفة النقل الى منطقة التصدير) يضاف اليه نصف الارباح الصافية التي تحصل عليها الشركة بعد طرح هذا الربح .

والمبالغ التي تكون قد استعملتها كاحتياطي (لإعادة تكوين الحقل) وفي كل حالة يكون المبلغ المضاف الى الربح (١٢,٥ ٪ من الانتاج) صكلاً ، يجعل حصة الحكومة مساوية لنصف الربح الصافي الذي تحصله الشركة .

أهم نقاط الضعف في القانون

ان هذا القانون الذي وضع خدمة مصالح الدولة الفرنسية بحمل في جوهره عيوباً أساسية سواء في الميدان الفني او الاقتصادي او المالي . وبغض النظر عن العيوب التي يحملها هذا القانون في الميدان الفني فان الاجتفاف الاقتصادي الذي يلحقه بمصالح الدولة الجزائرية يجعل هذا القانون غير صالح ليكون إطاراً قانونياً يحكم صناعة النفط في الدولة الجزائرية المستقلة . فمساعدة منافسة الارباح كما تبناها هذا القانون لم تضمن للجزائر العوائد العادلة من مواردها البترولية ، فالقانون الذي اتبع في احتساب حصة الحكومة من ضريبة الدخل بنفس الطرق المعمول بها في أغلب بلدان الشرق الاوسط ، لم يبين في نفس الوقت السعر المعلن للنفط في نقاط التصدير كأساس لأحتساب هذه الحصة بل ان هذه الحصة حسب هذا

القانون تحسب على أساس السعر الفعلي الذي تباع به الشركة (مما يجعل الحكومة مشاركة للخسارة التي تتحملها الشركة من جراء الحسيات التي تمنحها للشركات المستترة) كما ان احتساب الربيع العائد للحكومة يكون (عند تسلمه نقداً على أساس السعر في الحقل) أي السعر الفعلي الذي تباع به الشركة مطروحاً منه كافة نقله الى نقطة تصدير بحرية (وهذا ما بضيع على الحكومة قسماً كبيراً من حصتها) ويطرح مجموع هذا الربيع من حصة الحكومة من ضريبة الدخل التي هي ٥٠ ٪ من الربح الصافي للشركة ، اي انه يكون جزءاً من هذه الضريبة وليس مبلغاً مضافاً اليها كما يجري العمل بذلك . في أكبر البلدان المنتجة للنفط .

فالربيع الخاضع للضريبة حسب هذا القانون يكون الباقي من ربح الشركة الصافي بعد طرحها منه كل مصروفاتها الاجالية والربيع المدفوع للحكومة والاحتياطي اللازم لاعادة تكوين الحقول ، وهذا ما يجعل الحكومة لا تحصل على نصف الارباح الصافية لشركة بموجب ضريبة الدخل ، ويجعل الحكومة تحول الشركة بقسم من المبالغ اللازمة للاستثمارات الجديدة التي تقوم بها هذه الشركة . فان مبدأ مناصرة الأرباح كما ينص عليه هذا القانون لا يحقق للحكومة في الحقيقة أكثر من ٣٦ ٪ من الأرباح الصافية للشركة عوض ال ٥٠ من هذا الربح كما ان اطفاء الشركات لـكل استثمارات في الحقول في السنوات الأولى من بدء الانتاج وتكوينها الاحتياطي لإعادة الحقول ، كلها مبالغ تقلل من حصة الحكومة وتزيد من أرباح الشركات .

وعلى هذه العوامل مجتمعة ، فقانون النفط الصحراوي (كما هو في الوقت الحاضر) لا يخدم الى مصالح الشركات ويجزم الدولة الكثير من حقوقها من أرباح هذه الصناعة ، بالإضافة الى حرمانها من اقسام الأرباح مناصرة بينها وبين الشركات العاملة .

الفصل السابع

مساهمات الدولة الجزائرية في الإستياج

في الحقول المنتجة للمواد الهيدروكربونية في الجزائر

لقد رأينا عند عرضنا لتركيب الشركات وتوزيع مساهماتها والحقول المنتجة التي تشغلها ، كيف ان الحزينة الجزائرية ساهمت في تكوين عدة شركات مختصة في عمليات النفط من الكشف والبحث والاستخراج الى النقل والتسويق ورأينا بعد ذلك الحقول المنتجة التي تشغلها هذه الشركات ومساهماتها في الحقول المنتجة الاخرى . ولهذا يمكننا الآن اختتاماً لهذا البحث استعراض اهم المساهمات التي غلقتها الدولة الجزائرية في القطاعات المختلفة من هذه الصناعة .

تملك الدولة الجزائرية ٤٠,٥٪ من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي هي شركة منتجة للنفط في حقل حاسي مسعود والغاز الطبيعي والغازولين في حقل حاسي الرمل وتعمل في ميدان النقل عن طريق مساهمتها في شركة سوبك التي تنقل نفط حقل حاسي مسعود وشركة سوتو التي تنقل غاز حاسي الرمل وتعمل في ميدان التكسير بمساهمتها في شركة معمل التكسير في

الجزائر ومعمل التكرير الذي اقامته الشركة في حقل حاسي مسعود وتعمل في ميدان التسويق مساهمتها في الاتحاد العام للبترول ومجموعة تسويق وتشير بترول الجزائر التي استهبا مجموعة من الشركات المنتجة في الجزائر كما تعمل في ميدان البتروكيميا وتسييل الغاز الطبيعي

وعلى هذا يمكن اجمال ممتلكه الدولة الجزائرية بواسطة مساهمتها في رأسمال الشركات كالتالي :

٢٠,٢٥ ٪ من حقل حاسي مسعود الذي ينتج بمعدل ٩,٥ مليون طن في السنة .

٢٠,٦٥ ٪ من حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي الذي ينتج بمعدل ١٠,٢ مليون قدم مكعب

٣٦,٤٧ ٪ من حقل واد فيتريني الذي ينتج بمعدل ٣٠ ألف طن في السنة.

٢٠,٢٤ ٪ من شركة سوبك التي تنقل بترول حاسي مسعود بمعدل ١٠,٥ مليون طن في السنة .

٤٧,١٦ ٪ من شركة سوثر التي تقوم بنقل غاز حاسي الرمل بمعدل ١٠,٢ مليون قدم مكعب في السنة .

١,٩٧ ٪ من حقول شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء التي تملك مجموعة حقول المعينة التي تنتج بمعدل ١١ مليون طن سنويا .

٥٠,٥ ٪ من معمل التكرير في حقل حاسي مسعود الذي ينتج بمعدل ٢٠٠ ألف طن سنويا .

٤٠٥ و ٤٠٥ / من معمل التكرير الذي سوف يبدأ العمل به في عام ١٩٦٣
بمعدل ٣ مليون طن في السنة .

٦٠٨ و ٦٠ / من معمل تسبيل الغاز الطبيعي في مدينة أرزو .

٨٠١ و ٨٠ / من معمل البتروكيما في مدينة أرزو .

٥٨٠ و ٥٨ / من الشركة التي تقوم بتوزيع غاز حاسي الرمل في الجزائر .

٢٠٢٤ و ٢٠ / من شركة كرومر التي تقوم بنقل وتسويق الغاز الطبيعي في أوربا .

هذه هي اهم ممتلكات الدولة الجزائرية من المرافق والشركات المختلفة العاملة في صناعة النفط وما دامت الدولة الجزائرية مشاركة مع الدولة الفرنسية في رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر فان الحكومة الفرنسية تملك بذلك نفس الحصة التي تملكها الدولة الجزائرية الا انها تملك بالإضافة الى ذلك عدة مساهمات اخرى ، اهمها تلك تملكها في كل من حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل بواسطة مساهمتها في الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر التي تملك ٥٠ / من حقول حاسي مسعود و ٥٠ / من حاسي الرمل وشركات النقل التي تقوم بنقل البترول والغاز الطبيعي والتي تملكها في حقول منطقة العجيلية بواسطة الهيئة المستقلة للبترول التي تملك ٥١ / من حقول العجيلية واثايب النقل في هذه المنطقة بالإضافة الى ما تملكه في الحقول الاخرى بواسطة مساهمتها في الشركة الوطنية للبترول « اكين » وهكذا نجد الدولة الفرنسية تفوق الدولة الجزائرية فيما يخص ملكية الحقول حيث تملك حوالي ٥١ / في كل من حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل واثايب النقل التابعة لها واكثر من ٦٥ / من حقول منطقة العجيلية الغنية بالنفط .

وما تقدم يتبين لنا بان قضية المساهمات العامة ، مثلها مثل اتفاقيات « افان »

وملاحظنا من الهيئة الفنية لتطوير الصحراء وقانون النفط الصحراوي وكلها من اهم القضايا التي تواجه الدولة الجزائرية الفنية في ميدان صناعة النفط ولا يمكن للجزائر الاستفادة الحقيقية من مواردها النفطية وجعلها قطاعا محركا للاقتصاد الجزائري بما تحدثه من نشاط اقتصادي وماتدره من عوائد مالية الا اذا قامت حكومتها باعادة النظر في الوضع الراهن لهذه الصناعة وايجاد حلول متبشئة مع مواقف جبهة التحرير اثناء الحرب ، وعلى ضوء البرنامج الذي تبنته الدولة الجزائرية ليكون اطارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتطورها .



المراجع العربية

١ - نفط ، وسياسة ، واقتصاد ، في الشرق الاوسط

ارنيست تياك

ترجمة الدكتور هشام متولي

مكتبة اطلس دمشق ١٩٥٨

٢ - بتول الصحراء

وافير . ه . فيني

ترجمة اسماعيل الناظر

منشورات المكتبة الاهلية . بيروت ١٩٦٠

٣ - امبراطورية البترول

هارفي اسكنور

ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغزي

منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر

بيروت ١٩٥٩

٤ - البترول والدولة في الشرق الاوسط

جورج لونزوسكي

ترجمة نجدة هاجر وابراهيم السناور

منشورات المكتب التجاري بيروت ١٩٦١

- ٥ - البترول والسياسة العربية
امين شاكر - سعيد العربيان -
- اختزالك -
- ٦ - إيرادات الحكومة العراقية من النفط
الدكتور جميل عزت
مطبعة النجوم - بغداد ١٩٦١
- ٧ - البترول
محمد زهير حمصي
دمشق
- ٨ - بترولنا ، نظرة في مشاكله ومستقبله
أشرف الطفي
مطبعة حكومة الكويت ١٩٥٩
- ٩ - بترول الكويت ، حاضره ومستقبله
لسير لانه - الجزء الاول
مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٩٥٩
- ١٠ - التسابق على البترول - بيير فوتين
سلسلة مكتب سياسية - القاهرة ١٩٥٧
- ١١ - مجلة العلوم
عدد كانون الاول ١٩٦٠
عدد كانون الثاني ١٩٦١
- ١٢ - مجلة الرائد العربي

العدد الثاني ١٩٦٠

العدد السابع ١٩٦١

١٢ - نشرة شركة نفط العراق المحدودة الخاصة بصناعة الزيت ١٩٥٦

١٣ - نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية - بيروت

اعداد السنة الاولى والسنة الثانية ١٩٦١ و ١٩٦٢

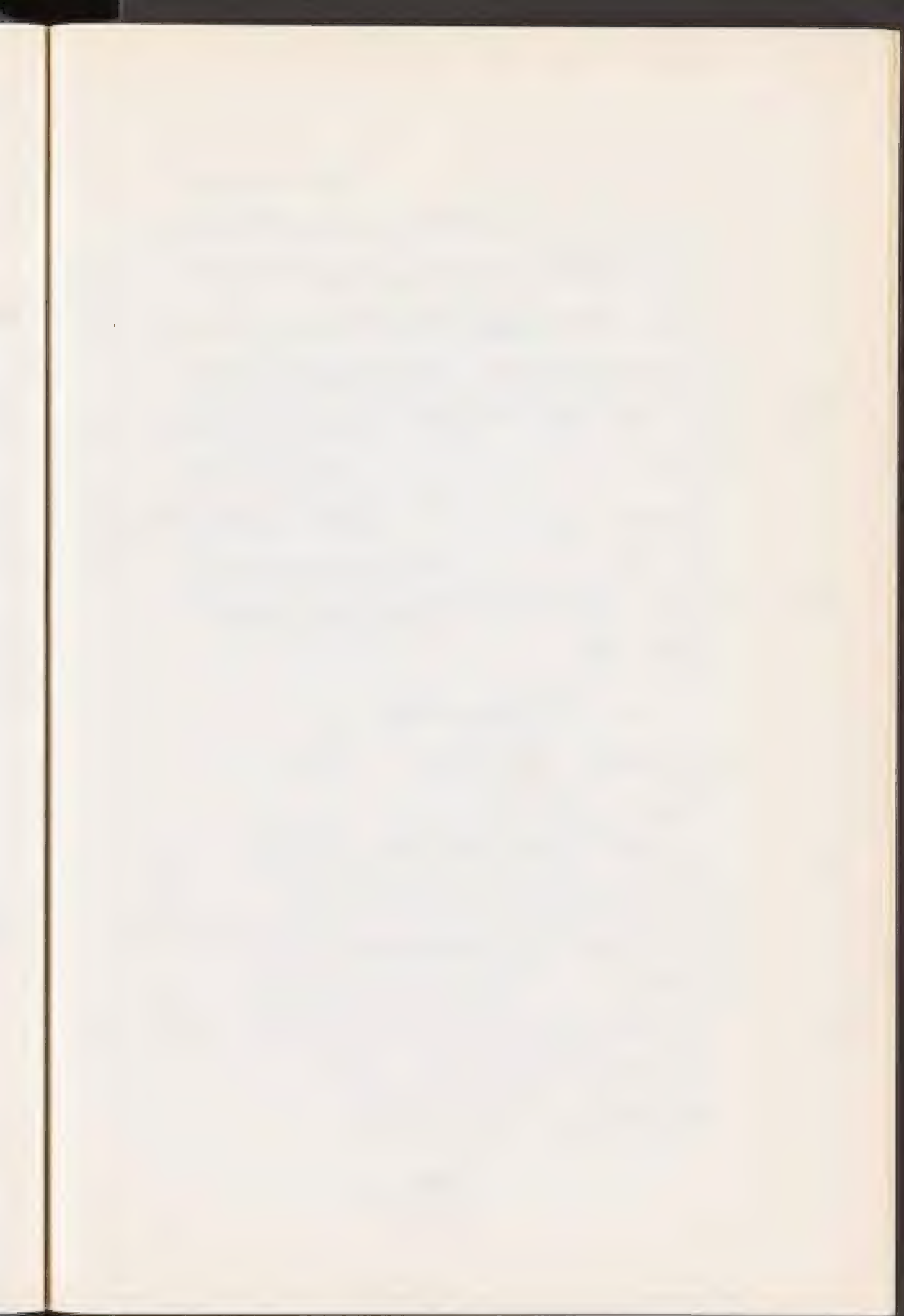
١٤ - مطبوعات الجامعة العربية

بتروول شمال افريقيا

١٥ - النشرة البترولية - القاهرة

العدد الثالث والرابع ١٩٦١

العدد الاول والثاني ١٩٦٢



المصادر الأجنبية

- 1 - Pétrol français - Bernard pierre - Hachette - Paris - 1960
- 2 - Problèmes pétroliers de la France et de la communauté
paul de chammaril ed. montchrestien - paris - 1959
- 3 - L'électrification de l'Algérie - pierre fontaneau sirey -
paris - 1952
- 4 - Les ressources minérales de l'Afrique. raymond furon
- paris - payot 1944
- 5 - Le Sahara - raymond furon - payot - paris - 1957
- 6 - Le Sahara - bruno velet - P. U. F. - paris - 1960
- 7 - Le Pétrole et l'Algérie - maurice mainguy - ed - du cerf
paris - 1958
- 8 - Le code pétrolier saharien. J. Loyrette - paris 1961
- 9 - Deux pièces du dossier algérie
Club J. moulin - seuil - paris - 1962
- 10 - Economie algérienne - J. S. germes - alger - 1955
- 11 - L'Economie algérienne - R. gendarme
armand - colin - paris 1959

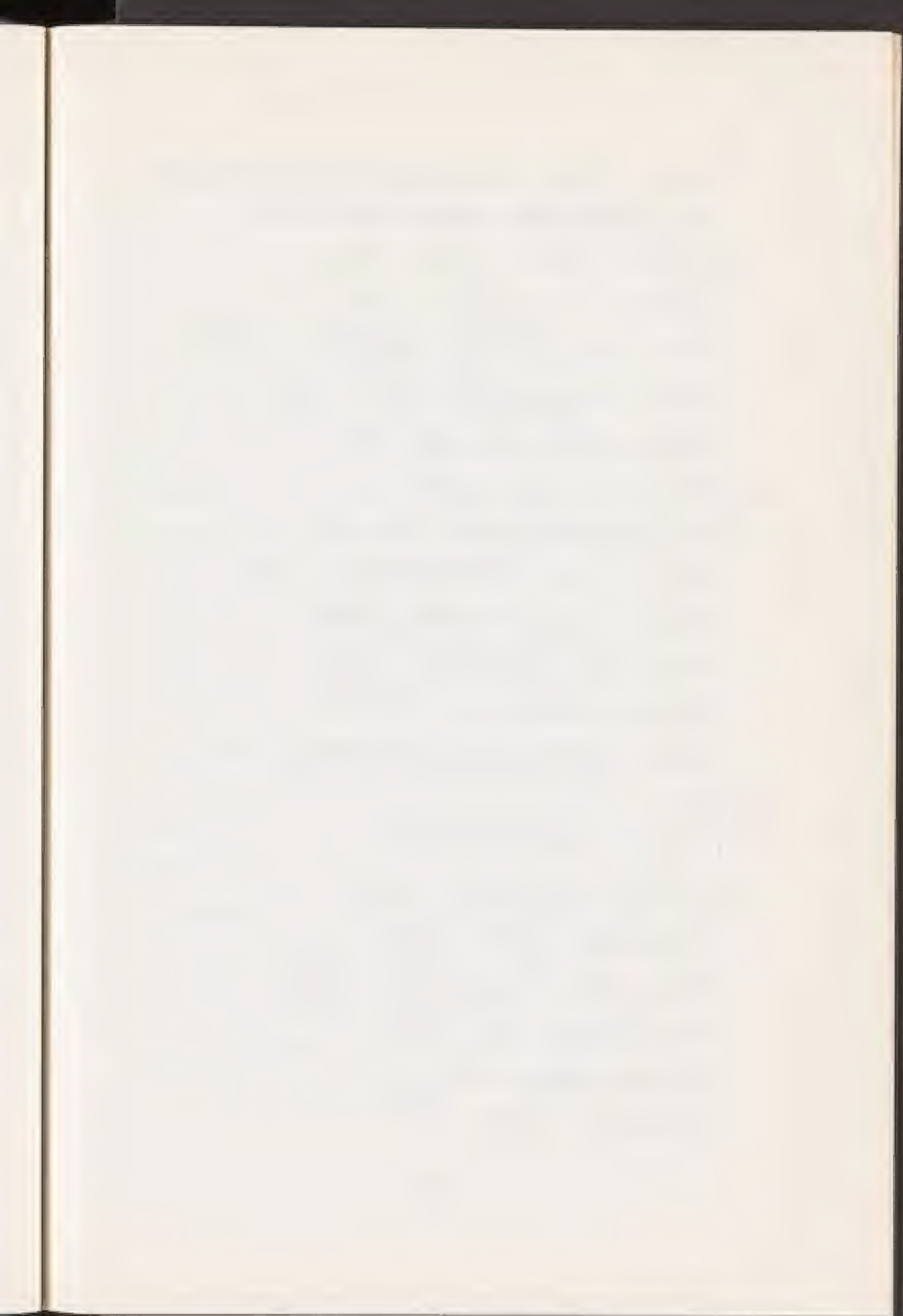
- 12 - Réalité de la nation algérienne
M. egréteau - ed . sociales - paris - 1961
- 13 - Le pétrole dans le monde
ed . ward - payot - paris - 1960 .
- 14 - La politique pétrolière internationale
D . durand - P . U . F . 1962
- 15 - Rapport annuel de l'eni - 1959-1960
- 16 - L'énergie - par pierre maillet - P . U . F - 1960
- 17 - La bataille de l'énergie - henry peyret - P.U.F - paris 1960
- 18 - Nationalisme algérien et grandeur française
A . savary - plon paris 1960
- 19 - Notre destin à l'heure du pétrole .
M . lemaire - hachette - paris - 1957
- 20 - The price of middle east oil - wayne p. leeman
ney . york 1962
- 21 - Essentials of petroleum = a key to oil economics.
chapman and - hall - london - 1946
- 22 - The international price structure of crude oil boston - 1954
- 23 - Revues .
 - Economie et politique - mars - avril - 1959
 - Revue D'économie politique - mars avril - 1954
 - La nef - Janvier - mars - 1960
 - La revue des deux mondes - No 4 - 1959
 - Revue de l'action populaire - décembre 1957
 - " " " " mai - 1957

Marchés tropicaux et méditerranéens - No 802 - 1961

- Petrole information - années - 1961 et 62 .
- La revue petroliere - année - 1961
- International affairs - No 7 - 1960
- Petroleum press services - 1958 , 59 , 60 , 61 , 62
- Petroleum times - 1958 , 59 , 60 , 61 , 62
- World petroleum report - No 1960 , 61
- World oil - 15 - 8 - 1955
- The oil and gas journal - 1961 , 62
- World petroleum - 6 - 1956 , 10 - 58
- Petroleum intelligence weekly - 1962
- Comtel reuter - trade report - 1962 .
- Oil and gas international - 1962
- Bulletin statistiques de l'algérie 1960 , 61

Journany :

- Le Monde - 1959 , 60 , 61 , 62
- Le Monde diplomatique . 1962
- L'Economiste tunisien . 1959
- France observateur - 1959 , 60 , 61 , 62
- Finacial times , 1961 , 62
- Ney York times , 1958 .
- El Moudjahid , 1955 , 62



الفهرست

الصفحة

الموضوع

الفصل الاول

٣	تطور الصناعة النفطية في الجزائر
٨	مكتب البحث عن البترول
٩	المعهد الفرنسي للبترول
٩	الشركة الوطنية لأجهزة البحث
٩	الشركة المختصة بأعمال الجيوفيزياء
١٠	الشركات المالية للاستثمار
١٠	الشركة الوطنية للبحث والاستخراج
١١	عمليات التنقيب والحفر
٣٨	الاستثمارات في الصحراء
٤١	مصادر تمويل الاستثمارات
٤٧	السوق المالية الفرنسية
٥٤	الاستثمارات الأجنبية
٥٦	قانون النفط الصحراوي
٦٠	الخطة الخمسية الأولى

الموضوع	الصفحة
الخطة الخمسية الثانية	٦١
الاستثمارات في عمليات الكشف والحفر	٦٢
وضعية واتجاهات الاستثمارات البترولية	٦٧
مصادر الاستثمارات البترولية	٧٤
الرمامل الاجناعية للشركات	٧٦
القروض	٧٦
الخطة الاستثمارية الرابعة	٧٧
توقعات الاستثمارات لعام ١٩٦٢	٨٢

الفصل الثالث

الشركات العاملة في الجزائر	٨٤
شركات التمويل والاستثمار	٩٠
شركة استثمار البترول	٩٢
شركة التنقيب واستغلال البترول	٩٣
الشركة العامة للتنقيب	٩٥
الشركة المالية للتنقيب	٩٦
الشركة الوطنية للاستثمار	٩٨
الشروط العامة	٢١٨
الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية	٢١٨
الشركة المالية للتنمية الاقتصادية	١٠١
الشركة الصحراوية الفرنسية	١٠١

الموضوع	الصفحة
الشركة الفرنسية لاستثمار البترول	١٠١
الشركة المالية لمأوراء البحار	١٠١
شركة المساهمات البترولية	١٠٢
الشركة العامة للبترول	١٠٢
الهيئة المستقلة للبترول	١٠٢

شركات التنقيب والاستخراج في الجزائر

الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول	١٠٣
الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر	١٠٦
شركة البترول الجزائرية	١٠٨
شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء	١٠٨
الشركة الجزائرية للتنقيب واستغلال البترول (كريب)	١٠٨
شركة استغلال البترول (س . ا . ب)	١١٠
شركة اسونيا المنجمية الفرنسية (آيف)	١١١
الشركة الافريقية للبترول	١١٢
شركة البترول الفرنسية الافريقية	١١٣
شركة المساهمة في التنقيب (كورديونيكس)	١١٤
الشركة الاوربية الافريقية (اورافراب)	١١٤
شركة اسو الصحراوية	١١٦
الشركة الافرنسية الدولية للبترول	١١٦
الشركة الفرنسية الافريقية (فرنكايب)	١١٧

١١٨	شركة دلفي الفرنسية
١١٨	شركة التنقيب واستغلال البترول (أفريكس)
١١٩	شركة بشابورن للتنقيب
١١٩	شركة بتر وماريت
١١٩	شركة فيلبس (فيلبس بتروليوم)
١٢٠	شركة التحري واستغلال البترول في الألاس
١٢١	الشركة الفرنسية للتنقيب (أفريب)
١٢١	شركة نوبيلات للزيت
١٢٢	شركة الأسهم الزراعية والصناعية المنجمية
١٢٢	شركة بترول فالانس (س . ب . ف)
١٢٣	شركة سنكار الصحراوية
١٢٣	الشركة الوطنية لبترول اكبين

الفصل الرابع

١٢٤	الحقول البترولية المنجمية في الجزائر
١٢٥	حقول حامي مسعود
١٢٣	منطقة العجيل
١٣٤	حقول العجيل
١٣٦	حقول زرواتين
١٣٧	حقول تكتورين
١٣٧	مجموعة حقول العجيل

١٣٩	حقول العناية
١٤٠	حقول القامي - العقرب
١٤١	حقول بلقظايف
١٤٢	حقول روود البافل
١٤٣	حقول العذاب الاحرش وعناية الجنوبي
١٤٣	حقول تين فويحي
١٤٤	حقول حاسي الرمل للغاز الطبيعي والغازولين

الفصل الخامس

١٤٧	الاتاج ومشاكله
١٥٩	وسائل النقل في الصحراء

الفصل السادس

١٦٣	التسويق ومشاكله
١٦٣	السوق الجزائرية
١٦٦	بنزين السيارات
١٦٦	الكروسين
١٦٦	الغاز اويل
١٦٧	القبول اويل الثقيل والخفيف
١٦٧	سوق المنتجات وشركات التوزيع
١٧٢	وضع السوق العالمي للانتاج

- ١٨٣ المصادر التي تولت منها فرنسا بالنفط الخام
١٩٢ مستقبل تسويق البترول الجزائري

الفصل السابع

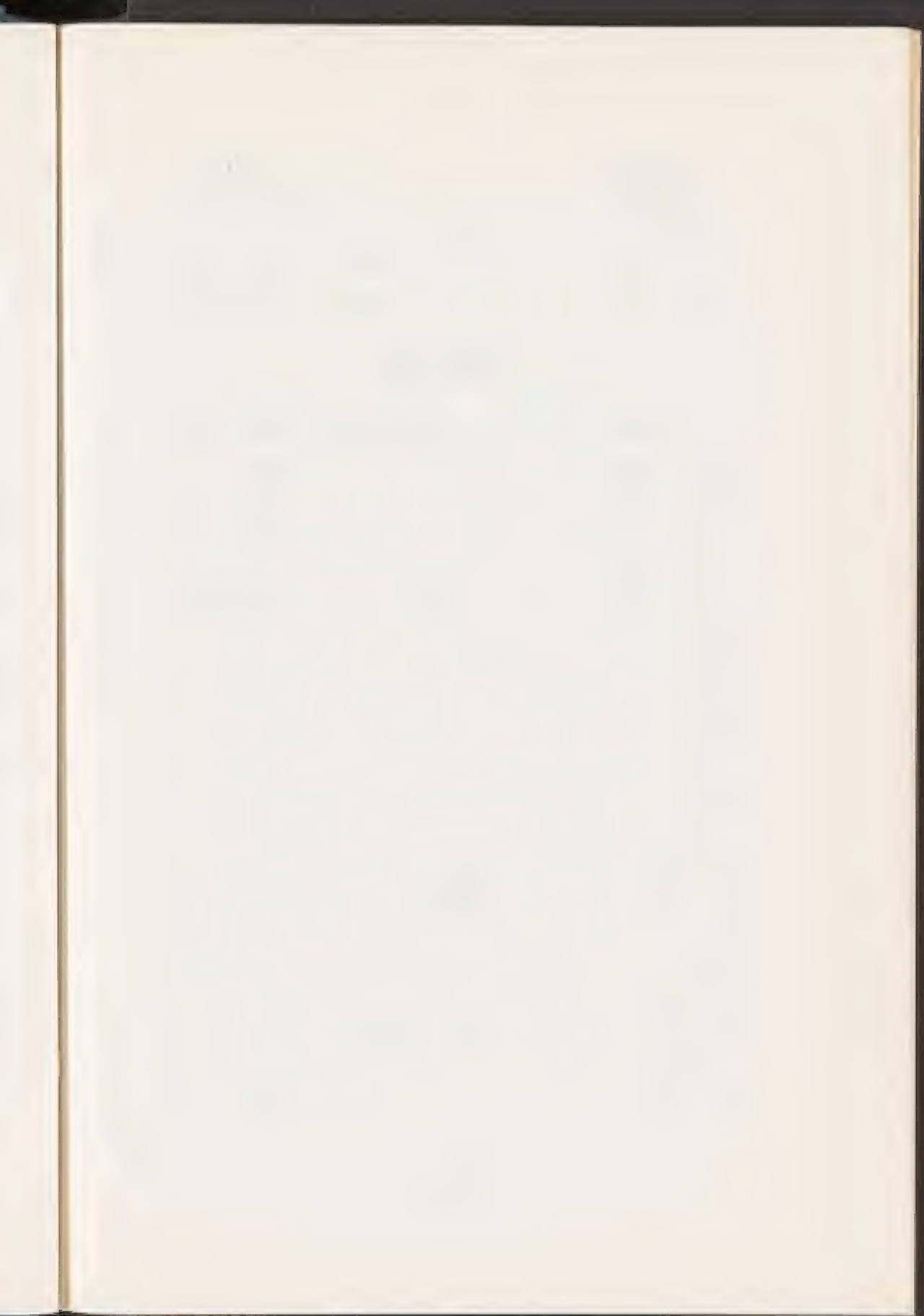
- ١٩٩ الشروط القانونية للإنتاج
٢١٢ البترول مصدر الطاقة المحركة
٢١٢ البترول كأساس للتصنيع
٢١٣ البترول كمصدر مالي للخزينة
٢١٦ الاتفاق الجزائري الفرنسي حول الصحراء
٢١٦ المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية
٢١٧ في الضمانات المتعلقة بالمستقبل
٢١٩ التحكم
٢٢٠ أهم نقاط الضعف في الاتفاقية
٢٢٣ الاطار الإداري والتشريعات
٢٢٣ الهيئة الفنية لتطوير الثروة الصحراوية
٢٢٥ قانون النفط الصحراوي
٢٢٥ التنقيب
٢٢٧ ترخيص التنقيب
٢٢٨ الحقوق والواجبات المترتبة على الحصول على الترخيص
٢٢٨ حقوق الحائز على الترخيص

الموضوع	الصفحة
واجبات الحائز على الترخيص	٢٣٠
اهم نقاط الضعف في القانون	٢٣١

الفصل الثامن

مساهمات الدولة الجزائرية في الانتاج	٢٣٣
المراجع العربية	٢٣٧
المصادر الاجنبية	٢٤١
الفهرست	٢٤٥
الخطأ والصواب	٢٥٣





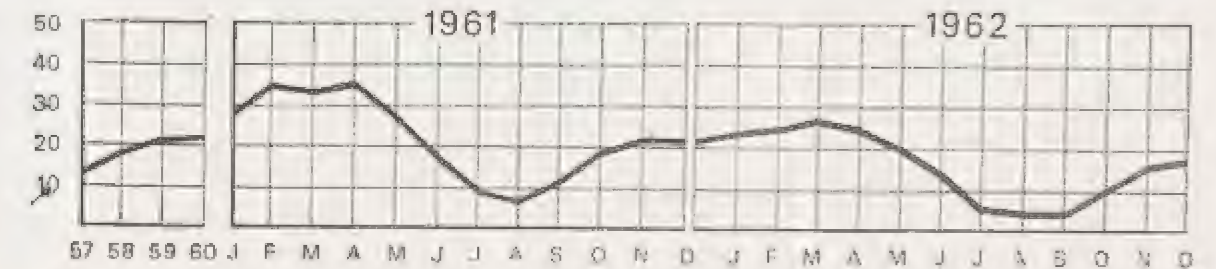
الخطأ والتصويب

الصفحة	المصدر	الخطأ	التصواب
٦	٥	لشعر	لشعر
٦	١٧	طناً	طناً
٩	١٠	العالمي	العالمي
٢٣	١٣	واستقلال	واستقلال
٢٦	١٤	والتنقيب	والتنقيب
٣٠	٧	المحفرة	المحفرة
٣١	٧	الآلاف	الآلاف
٤٧	٢	الفرنسية	الفرنسية
٥٢	١١	فئة	فئة
٥٥	٤	في فرنسا	في فرنسا
٥٨	١٧	يخص	يخص
٦٠	٧	تطلبها	تطلبها
٦٠	٩	الاستمات	الاستمات
٦٠	١٧	والتنقيب	والتنقيب
٧٠	١٢	الهيدروكلونية	الهيدروكلونية
٧١	٩	عين انماس	عين انماس
٧٤	١٢	الفرنسية	الفرنسية
٧٩	٦	النقط	النقط
٨٥	١٩	البترول	البترول

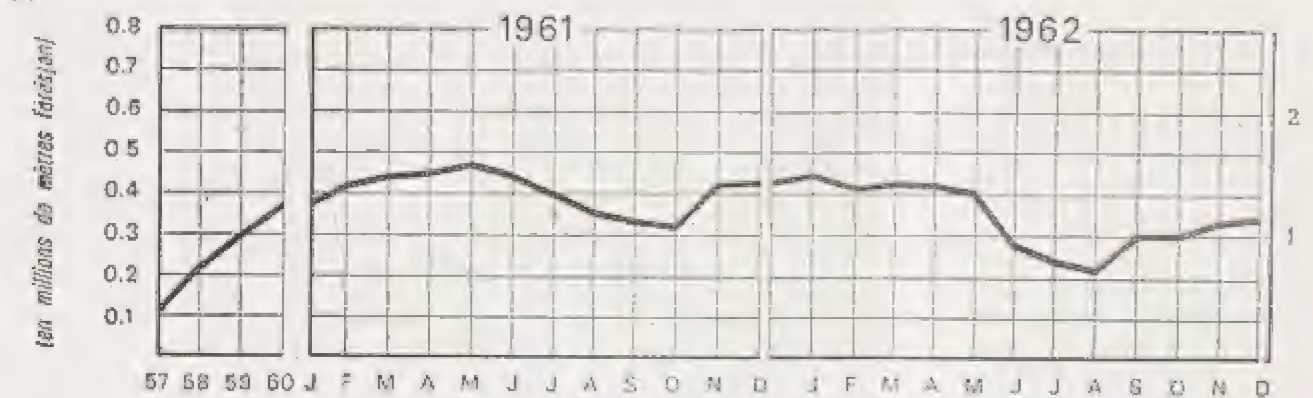
الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٨٩	٧	اول	اوبل
٩٦	١٩	ومقعاة	ومعفاة
٩٨	١٧	تختلف	تختلف
١٠٠	٧	الحسة	الحس
١٠٤	١٦	انواع	...
١١٥	١٣	الحسة	الحس
١١٨	١	باريش	باريس
١١٨	١٠	كلم ^٢	كلم ^٢
١٢٩	١٣	مساوي	مساوي
١٣٠	٨	حفظ	خفض
١٤٢	٩	٥٠٠٠	٥٠٠
١٤٥	١٤	الغاز من	من الغاز
١٥٥	٣١	التشغل	التشغيل
١٦٠	١٦	يظهرها	يظهرها
١٧٠	١٠	نصف	النصف
١٧١	١٠	البديثة	البديثة
١٧٢	١٥	الانتاج	الانتاج
١٧٥	٤	الاشترائي	الاشترائي
١٨٧	٢٢	خادرات	صادرات
١٩٢	٢٠	اقتصادية	اقتصادية
٢١٤	١٤	العدد	العدد
٢١٧	٤	استهلاك	الاستهلاك

GRAPHIQUE D'ACTIVITÉ PÉTROLIÈRE

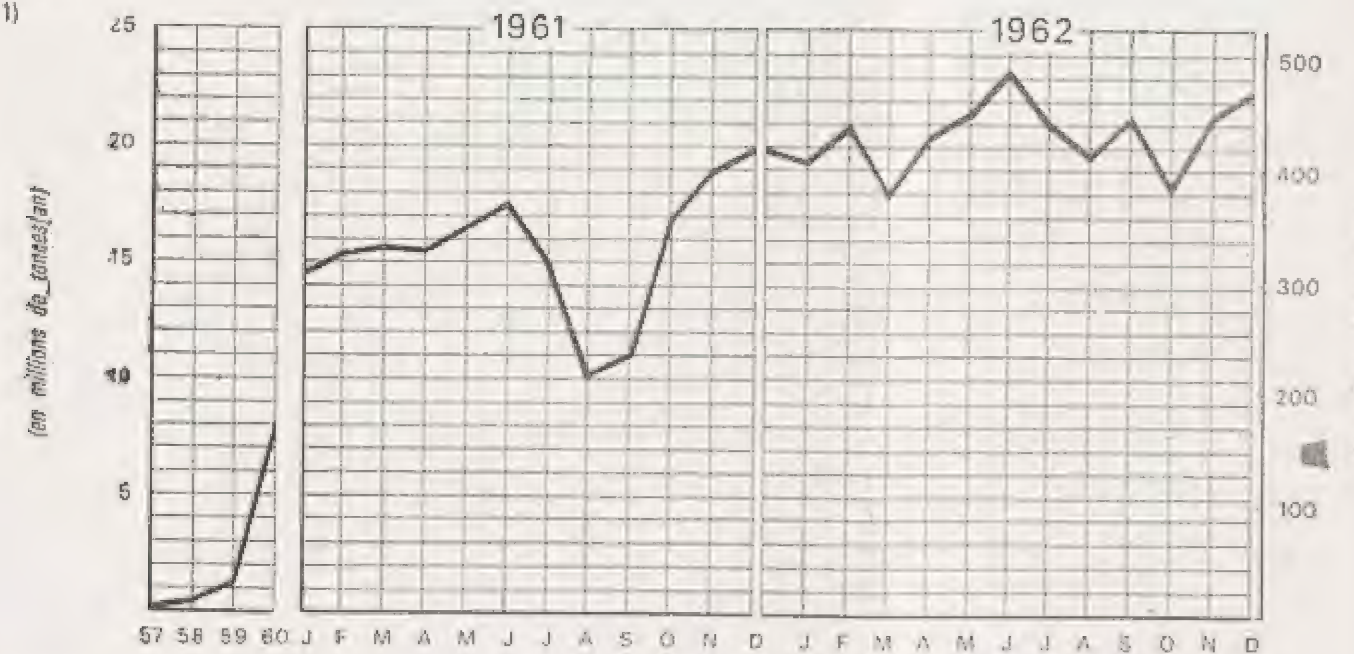
Nombre de mois
équipes sismiques*



Rythme de forage.
(1)



Rythme de production
de pétrole brut.
(1)



NOTA: Par rythme annuel correspondant à un mois donné, il faut entendre le nombre de mètres forés ou le tonnage produit dans ce mois, divisé par le nombre de jours du mois et multiplié par 365. De plus, peut arriver les variations relatives en a pris dans le cas des mètres forés un rendement égal à la moyenne-mobilié de rendement sur 2 mois.

60
#968350

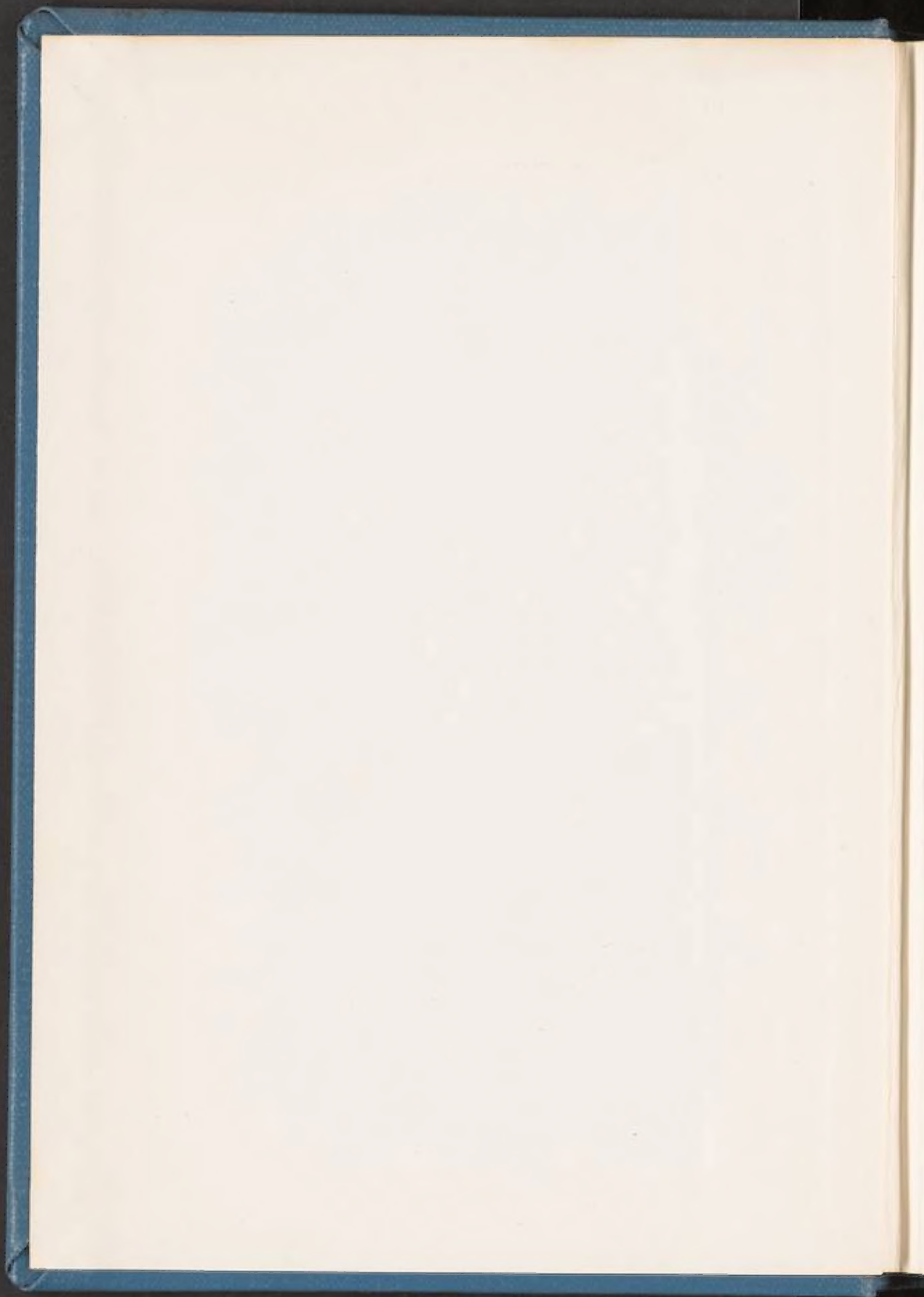
10
#968350





DATE DUE

DEMCO 38-297



NYU - BOBST



31142 02841 1174

HD9577.A42 S2

al-Naf'at